

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

البعد الأمني في العلاقات الأمريكية - المغاربية في ظل
التحديات الأمنية الجديدة: دراسة حالة الجزائر
(2009-2016)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص دراسات إقليمية

إشراف: أ.د. سالم برقوق

إعداد الطالب: عاشور يوسف

لجنة المناقشة

الدكتورة: نبيلة بن يحيى..... رئيسا

الأستاذ الدكتور: سالم برقوق مقرا

الدكتورة: دالع وهيبة مناقشا

الدكتور: يحيى مصطفى مناقشا

الدكتور: تراكة جمال مناقشا

الدكتور: زكرياء وهبي مناقشا

2019-2020

شكر وإهداء

01.....	المخلص
05.....	مقدمة
29	الفصل الأول : الأمن: مقارنة ايتمو-معرفية
29.....	<u>المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي للأمن</u>
30.....	المطلب الأول: مفهوم الأمن
47.....	المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن
56.....	<u>المبحث الثاني : التأسيس النظري لمفهوم الأمن</u>
56.....	المطلب الأول: مفهوم الأمن في إطار النظريات التقليدية
62.....	المطلب الثاني: الأمن في إطار النظريات الحديثة
78.....	<u>المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والدولي</u>
79.....	المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن
83.....	المطلب الثاني: الإرهاب وتأثيراته على مختلف مستويات الأمن
90.....	المطلب الثالث: الجريمة المنظمة وتأثيراتها على الأمن
95.....	استنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني: العلاقات الأمنية الأمريكية-المغربية خلال فترة رئاسة

باراك اوباما 2009 - 2016.....98

المبحث الأول: السياسة الأمنية الأمريكية خلال فترة رئاسة باراك اوباما

98.....:(2016-2009)

المطلب الأول: المرتكزات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة رئاسة

باراك اوباما.....99

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لإستراتيجيتي الأمن القومي الأمريكي

لسنة 2010 و 2015.....113

المبحث الثاني:السياسات الأمنية لدول المغرب العربي والتهديدات الأمنية التي تواجهها.

المطلب الأول: الأوضاع الأمنية في دول المغرب العربي:.....120

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن المغربي:.....124

المطلب الثالث: المغرب العربي وتحدي التكامل الإقليمي:.....128

المبحث الثالث: السياق التاريخي والإقليمي للعلاقات الأمنية الأمريكية -المغربية.....

المطلب الأول: المبادرات التي عرفتها العلاقات الأمريكية-المغربية.....131

المطلب الثاني: المهام الأمنية للأسطول السادس الأمريكي145

المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي:.....147

المبحث الرابع: مرتكزات التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية

152..... ودول المغرب العربي:

المطلب الأول: المنطلقات الأساسية في العلاقات- الأمريكية المغربية خلال

153..... فترة 2009-2016.....

156..... المطلب الثاني: التدخل الأمريكي في ليبيا

161..... المطلب الثالث: التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، تونس وموريتانيا.....

172..... المطلب الرابع: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الصحراء الغربية:

178..... استنتاجات الفصل الثاني.....

الفصل الثالث :التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر

181..... (2009-2016) :دراسة حالة

181..... المبحث الأول: الأمن الإقليمي وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري.....

182..... المطلب الأول: . المطلب الأول: العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري.....

193..... المطلب الثاني: انعكاسات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على أمن الجزائر.....

197..... المطلب الثالث: دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية:.....

المبحث الثاني: ادراكات وفرص التعاون الأمني بين الولايات المتحدة

210..... الأمريكية والجزائر.....

المطلب الأول: الإدراك الأمريكي للبعد الأمني في علاقاتها مع الجزائر خلال فترة

رئاسة باراك اوباما.....210

المطلب الثاني: مجالات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية

(2009-2016).....221

المطلب الثالث: برنامج: إيسيتاب - ICITAP الجزائر: نموذج للتعاون

الجزائري-الأمريكي.....228

المطلب الرابع: الأمن الطاقوي في المعادلة الأمنية الأمريكية - الجزائرية.....230

المبحث الثالث: مستقبل التعاون الأمريكي-الجزائري في ظل

التنافس الدولي.....234

المطلب الأول: التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات الأمريكية-الجزائرية.....234

المطلب الثاني. المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية الأمريكية.....247

استنتاجات الفصل الثالث.....252

خاتمة.....255

قائمة المراجع.....264

الملاحق

شكر وإهداء

إهداء

إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله

زوجتي الغالية أعلام

قرة عيني سامي عبد الباسط و خليل عبد الصمد

إخوتي وأخواتي الأعزاء

شكر

أشكر الأستاذ الدكتور سالم برفوق على قبوله التفضل بالإشراف على الأطروحة، وعنايته لي بتوجيهاته ونصائحه، وعلى صبره طيلة فترة الإشراف، فله مني كل الاحترام والتقدير.

إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم التفضل بمناقشة هذه الأطروحة.

إلى كل من رافقني بنصائحه وتوجيهاته، شكرا جزيلاً لكم

الملخص

المخلص

يتناول موضوع دراستنا البعد الأمني في العلاقات الأمريكية-المغربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة: دراسة حالة الجزائر (2009-2016). وكإجابة على الإشكالية المطروحة: إلى أي مدى تؤثر القضايا الأمنية في تحديد طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي بصفة عامة ومع الجزائر بصفة خاصة؟ تناولنا في الفصل الأول الأمن: مقارنة ايتمو-معرفية والذي تطرقنا فيه إلى التأصيل المفاهيمي والنظري لمفهوم الأمن وكذا ابرز التهديدات الأمنية الجديدة ، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى العلاقات الأمنية الأمريكية-المغربية خلال فترة رئاسة باراك اوباما من خلال تناول السياسة الأمنية الأمريكية ومركزاتها الأمنية، وكذا التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وتأثيرها على الأوضاع الأمنية في هذه الدول، والى السياق التاريخي والإقليمي للعلاقات الأمنية الأمريكية-المغربية، بالإضافة إلى التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، تونس وموريتانيا و الموقف من قضية الصحراء الغربية. أما في الفصل الثالث فقد تناولنا فيه التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر (2009-2016) كدراسة حالة من خلال التطرق إلى الأمن الإقليمي وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري و إلى ادراكات وفرص التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مجالات التعاون الأمني بينهما، إضافة إلى مستقبل التعاون الأمريكي-الجزائري في ظل التنافس الدولي.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الولايات المتحدة الأمريكية، دول المغرب العربي، الجزائر، التهديدات الأمنية الجديدة.

Résumé :

Le thème de notre étude porte sur la dimension sécuritaire des relations Amérique- maghrébine à la lumière des nouvelles menaces à la sécurité : L'étude de cas de l'Algérie (2009-2016). Et comme réponse à la problématique qui se pose : Dans quelle mesure les questions de sécurité affectent-elles la nature des relations entre les États-Unis d'Amérique et les États du Maghreb en général et avec l'Algérie en particulier? Au chapitre I, nous avons traité de la sécurité : L'approche Etmo-cognitive, dans laquelle nous avons abordé le cadre conceptuelle et théorique du concept de sécurité ainsi que les nouvelles menaces de sécurité les plus visibles, Au chapitre II, nous avons abordé les relations de sécurité entre les États-Unis et le Maghreb pendant la présidence de Barack Obama en abordant la politique de sécurité américaine et ses piliers, ainsi que les menaces à la sécurité au Sahel et leur impact sur la situation sécuritaire dans

ces pays, et le contexte historique et régional des relations de sécurité Amérique-maghrébine. Outre la coopération entre les États-Unis d'Amérique et le Maroc, la Tunisie, la Libye et la Mauritanie, et la position sur la question du Sahara occidental. Le chapitre III traite de la coopération en matière de sécurité entre les États-Unis d'Amérique et l'Algérie (2009-2016) comme étude de cas, la sécurité régionale et son impact sur la sécurité nationale algérienne et sur la compréhension et les possibilités de coopération en matière de sécurité entre les États-Unis d'Amérique et l'Algérie, les domaines de coopération en matière de sécurité entre eux, ainsi que l'avenir de la coopération entre les États-Unis et l'Algérie à la lumière de la concurrence internationale

Mots clés: sécurité, États-Unis d'Amérique, pays du Maghreb, Algérie, nouvelles menaces sécuritaires.

Summary

The theme of our study relates to the security dimension of America-Maghreb relations in light of new security threats: The case study of Algeria (2009-2016). And as a response to the problem that arises: To what extent do security issues affect the nature of relations between the United States of America and the Maghreb states in general and with Algeria in particular? In chapter I, we have dealt with security: The Etmo-cognitive approach, in which we have approached the conceptual and theoretical framework of the concept of security as well as the new most visible security threats, In chapter II, we have approached the security relations between the United States and the Maghreb during the presidency of Barack Obama by addressing the American security policy and its pillars, as well as the security threats in the Sahel and their impact on the security situation in these countries, and the historical and regional context of America-Maghreb security relations. In addition to the cooperation between the United States of America and Morocco, Tunisia, Libya and Mauritania, and the position on the Western Sahara issue. Chapter III deals with security cooperation between the United States of America and Algeria (2009-2016) as a case study, regional security and its impact on Algerian national security and on understanding and opportunities for security cooperation between the United States of America and Algeria, areas of security cooperation between them, as well as the future of cooperation between the United States and Algeria in the light of international competition.

Key words: security, the United States of America, Maghreb countries, Algeria, new security threats.

مقدمة

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر تحولات عديدة، نتيجة للمتغيرات الأمنية التي أفرزتها هذه الأحداث وتأثيراتها النسقية والبنوية، فأضحى للبعد الأمني الأهمية الأبرز في أي علاقة دولية، سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف، في ظل الإقليمية الجديدة التي تعرفها العلاقات الدولية المعاصرة، بحكم أن أي تهديد أمني في دولة ما ينعكس مباشرة على الأمن الإقليمي للمنطقة، وعلى المصالح الحيوية للدول الكبرى.

يندرج البعد الأمني في العلاقات الأمريكية المغربية ضمن هذا الإطار، خاصة في ظل التهديدات الأمنية غير التقليدية التي تعرفها المنطقة سواء فيما يتعلق بالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، وانتشار الأسلحة نتيجة للمخاطر المترتبة عن حالة الفوضى والاستقرار التي تعرفها ليبيا ومنطقة الساحل الإفريقي، وتأثيرات الأوضاع الأمنية في الشرق الأوسط.

إن زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة المغرب العربي راجع إلى الأهمية الإستراتيجية التي تحتلها المنطقة باعتبارها بوابة إفريقيا، وبجوار منطقة تشكل تهديدا للأمن الدولي والإقليمي وهي دول الساحل الإفريقي، كما أنها امتداد لمنطقة الشرق الأوسط التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر المناطق حيوية في العالم، بالإضافة إلى عوامل

الطاقة التي تزخر بها دول المغرب العربي كالجائر وليبيا، ومحاولة تقليص النفوذ الفرنسي والقوى الكبرى في المنطقة.

تعرف دول المغرب العربي تحديات أمنية كبيرة لعل الإرهاب أبرزها، بحكم وجود جماعات إرهابية عديدة تنشط وتشكل خطورة على استقرار هذه الدول، بالإضافة إلى تفاقم الأوضاع وانتشار الأسلحة لدى التنظيمات والمليشيات المختلفة بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا، والتدخل الفرنسي في مالي، وهي الظروف التي زادت من وتيرة الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ألزمت الدول المغاربية الانخراط في مسارات تحديث منظوماتها الأمنية، وتعزيز التعاون مع شركائها الدوليين على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وتقاسم التجارب والخبرات في المجالات التي من شأنها درء التهديدات ومواجهة التحديات.

تطور مسار العلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي في المجال الأمني مع وصول الرئيس باراك اوباما إلى الرئاسة، حيث عرفت العلاقات الثنائية ديناميكية أكثر من السابق، وازداد الاهتمام بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الحلف الأطلسي في ليبيا، وتزايد التهديدات الأمنية وانعكاساتها، حيث استلزم منها تعزيز تعاونها مع الجزائر باعتبارها الشريك المحوري والأساسي في مجال مكافحة الإرهاب.

أهمية الموضوع

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة لمعرفة التطورات والمستجدات التي تختلف بطبيعتها عن الفترات السابقة، نظرا للتحديات والرهانات التي يعرفها الأمن الدولي بصفة عامة والأمن الإقليمي بصفة خاصة في ظل التهديدات اللاتماتلية التي تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في مختلف أنحاء العالم، كذلك التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي المغربي، خاصة وأنها على تماس مع منطقة الساحل الإفريقي التي أضحت مصدرا تهديد حقيقي على الأمن والسلام في مختلف جوانبهما، بالإضافة إلى ما عرفته منطقة المغرب العربي من حراك شعبي أدى إلى اختلالات عديدة، أبرزها ما تعرفه ليبيا من أخطار تكاد تعصف بالدولة ذاتها، وما ترتب عنه من انتشار للأسلحة في المنطقة، مما زاد من حجم التحديات سواء للدول المغربية أو للولايات المتحدة الأمريكية.

من جهة أخرى، تتمثل أهمية الموضوع كذلك في معالجته لمسائل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف التهديدات غير التقليدية التي تشاركها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي، إضافة إلى تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة نظرا لحيويتها الجيوسياسية، خصوصا فيما يتعلق بمسألة الأمن الطاقوي والموقع الجغرافي وكذلك رغبة دول المغرب العربي في تعميق وزيادة تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني باعتبارها الدولة العظمى في العالم، خاصة وأنها تتزعم القيادة العالمية في مكافحة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001.

تجدر الإشارة، أن الدراسة تهدف بالأساس إلى تشخيص وتحليل طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول المغاربية بصفة عامة، ومع الجزائر بصفة خاصة، وتأثير البعد الأمني في هذا الشأن.

مبررات اختيار الموضوع

1- المبررات الموضوعية

تتعلق المبررات الموضوعية من اعتبارات عديدة أهمها:

- يحظى موضوع العلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي باهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في العلاقات الدولية نظرا للتحويلات التي عرفتتها السياسة الأمنية الأمريكية في فترة رئاسة اوباما التي أخذت منحنيات مختلفة عن الإدارات السابقة من حيث المقاربة الأمنية المتبعة في إطار العلاقات الدولية وفي ظل المستجدات الأمنية الحاصلة في العالم بصفة عامة، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة.

- تكتسي منطقة المغرب العربي أهمية جيوسياسية بالغة الأهمية حيث أضحت تحظى بالأولوية لعدة اعتبارات، أهمها الرهان الجيوبوليتيكي والرهان الطاقوي، بالإضافة إلى مسألة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات الأمنية التي أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد طبيعة العلاقات الأمنية بين الدول.

- تغيير المعطيات الدولية على إثر الحراك الشعبي الذي عرفته العديد من الدول العربية، والذي اندلعت شرارته الأولى في منطقة المغرب العربي بتونس، وما أفرزته من تأثيرات على دول المنطقة، والتي ازدادت من مخلفات المعضلة الأمنية في ليبيا، وكذا حالة اللااستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، بعد الأحداث التي عرفتها مالي نتيجة للانقلاب العسكري وكذا سيطرة المسلحين المتمردين وجماعات إرهابية على العديد من مناطق التراب المالي، إضافة إلى التدخل الفرنسي هناك.

- أضحي للبعد الأمني مكانة مميزة عند الباحثين والدارسين في العلاقات الدولية بهدف تحديد متغيرات هذا المفهوم والتطورات التي يعرفها وإسقاطها على معطيات الواقع، وصولاً لحل العديد من الإشكالات الأمنية التي تعرفها العلاقات الدولية.

- أصبحت الجزائر محل إشادة دولية لتجربتها في مكافحة الإرهاب، مما أثار انتباه صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية للدور الذي ينبغي عليها القيام به من أجل إرساء السلام والأمن الإقليميين، وكذا للاستفادة من خبراتها لمواجهة تهديدات الجماعات الإرهابية، وهذا يتطلب إجراء دراسات معمقة من أجل ضبط المحددات والمتغيرات المرتبطة بالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر.

- تتشابه قضايا الأمن الإقليمي، حيث تنجر عنها انعكاسات تؤثر على أمن إقليمي آخر ويتجلى ذلك من خلال تأثير الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن الإقليمي

المغربي، ونفس الشيء بالنسبة للشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط، فالدوائر الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي تؤثر وتتأثر ببعضها مما يستوجب محاولة الإحاطة بهذه المعطيات من خلال هذه الدراسة.

المبررات الذاتية

يرجع سبب اختيار الموضوع محل الدراسة إلى المبررات الذاتية التالية:

- الرغبة في تعميق المعارف في دراسة مفهوم الأمن خاصة وانه المفهوم الأكثر تناولا من قبل الباحثين والمختصين في العلاقات الدولية نظرا للتطورات المختلفة التي يعرفها، وكذا لاعتبار أن الأمن يعد موضوع حيوي يستحق بذل الجهد العلمي والخوض فيه.
- إعطاء قيمة مضافة في مجال البحث المتعلق بالدراسات الإقليمية خاصة أن الأمن الإقليمي لمنطقة المغرب العربي يعتبر مسألة ذات أهمية بالنسبة لكل شخص يقطن في احدى بلدان المغرب العربي.
- اعتقادي الراسخ بان بلادي الجزائر بصفة خاصة وانتمائي لمنطقة المغرب العربي بصفة عامة، لابد أن تعطى لها الأولوية في الدراسات والبحوث بهدف المساهمة ولو بجزء يسير في تشخيص المشاكل وتقديم المقترحات لحلها.

أدبيات الدراسة

من الدراسات التي تناولت موضوع الأمن بصفة عامة نجد :

1- دراسة لروبرت ماكنمارا بعنوان " جوهر الأمن " الذي حاول إعطاء تعريف واضح للأمن مع إبراز أبعاده المختلفة العسكرية والاقتصادية والسياسية خاصة وانه ربط الأمن بالتنمية .

2- كتاب " البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، الجزائر-أوروبا والحلف الأطلسي " لعبد النور بن عنتر الذي تناول فيه مفهوم الأمن بمختلف الأبعاد وبعده مقاربات التقليدية والحديثة خاصة في زمن العولمة أين رأى أن الأمن يجب أن يكون شاملا وموسعا والتخلص من الرؤية الضيقة لهذا المفهوم .

3- دراسة على شكل مقال لمصطفى دلة أمينة، حول " العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: امن الحدود بين مالي وليبيا" والتي تطرقت فيها إلى الأزمة الليبية وطبيعة الأزمة التي عرفتها بداية من 2011 وكذلك قيامها بتشخيص لازمة مالي ،طبيعتها وأسبابها وانعكاساتها كما عرجت على الأهمية الجيوستراتيجية للجزائر والدور الذي ينبغي لها ان تلعبه كقوة إقليمية في إيجاد الحلول السياسية للزميتين الليبية والمالية.

4- أطروحة دكتوراه للطالب بلخيرة محمد حول " السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن العشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائبة" درس فيها الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن العشرين والمسار

التاريخي لحركة التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي وكذا مجالات الاهتمام بدول المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى طرح سيناريوهات استشرافية لمستقبل العلاقة بين الطرفين.

5- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية للطالبة: قاسي فوزية حول "الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الامنة في الساحل الإفريقي" والتي تناولت فيه حيثيات الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي بغرض التعرف على منطق الإدارة الأمريكية تجاه النفط الإفريقي من خلال التعرض لهذا التداخل بين كل من سياستها العسكرية والطاقوية.

6- دراسة للأستاذ قط سمير نشرها في مجلة المفكر على شكل مقال حول " أوروبا، أمريكا .. رهان المغرب العربي : مزاحمة اقتصادية وإستراتيجية أم تكامل امني" والتي تطرق فيها بالتحليل والنقد إلى الحضور الأمريكي -الأوروبي في منطقة المغرب العربي بوجه تنافسي أحيانا وآخر تكاملي من خلال الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية .

الإشكالية

ساهمت التطورات الأمنية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة في تغير كبير لتوجهات العديد من السياسات الأمنية للدول، نتيجة لبروز تهديدات أمنية جديدة، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي إلى تكييف العلاقة البينية بينهما على

هذا الأساس، وعليه نحاول صياغة إشكالية من شأنها مساعدتنا في الإحاطة بموضوع البعد الأمني في العلاقات الأمريكية-المغربية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة (2009-2016) : الجزائر كدراسة حالة. على النحو التالي:

- إلى أي مدى تؤثر القضايا الأمنية في تحديد طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي بصفة عامة ومع الجزائر بصفة خاصة؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- إلى أي مدى أثرت التهديدات الأمنية الجديدة في تطور مفهوم الأمن؟

- ما هي المتغيرات التي أثرت في العلاقات الأمنية الأمريكية-المغربية خلال فترة رئاسة باراك اوباما ؟

- ماهي المرتكزات الأساسية للعلاقات الأمنية الجزائرية-الأمريكية ؟

الفرضيات

كإجابة أولية عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة يجدر طرح الفرضية التالية:

كلما ازدادت التعقيدات الأمنية وتشابكها في منطقة المغرب العربي وفي جوارها الإقليمي والعالم، ازداد التعاون الأمني بين دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية.

كما نفترض كذلك على أنه:

- يتطور مفهوم الأمن وفقا لتزايد التهديدات الأمنية.

- الوضع الأمني الإقليمي يؤثر على التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي.

- كلما ازدادت التهديدات الأمنية، أصبح من الأهمية بمكان تعزيز التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

حدود الدراسة

- الإطار الزمني للدراسة

تتطلق الدراسة من سنة 2009 باعتبارها السنة التي تولى فيها باراك اوباما الرئاسة الأمريكية إلى غاية انتهاء فترة رئاسته الثانية سنة 2016، أي أن الدراسة تتناول البعد الأمني في العلاقات الأمريكية المغاربية بصفة عامة ومع الجزائر بصفة خاصة خلال فترة رئاسة باراك اوباما.

الإطار المكاني للدراسة:

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريتانيا بالإضافة إلى الصحراء الغربية)، مع تخصيص

فصل من هذه الدراسة للعلاقات الجزائرية-الأمريكية كدراسة حالة، كما نحاول التطرق إلى ما تشكله منطقة الساحل الإفريقي والشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط من تحديات نتيجة للتهديدات الأمنية التي تصدر منها.

الإطار المنهجي للدراسة

إن دراسة موضوع البعد الأمني في العلاقات الأمريكية المغاربية يستلزم الاعتماد على مناهج علمية تتلاءم مع الدراسة، ومن هذه المناهج :

المنهج التاريخي

يستعمل هذا المنهج لتوضيح السياق التاريخي للعلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي والتطورات التي عرفت خلال فترات متعاقبة وكذلك معرفة وتشخيص الاختلاف من فترة إلى أخرى والأسباب التي أدت إلى ذلك، ومن ثم فهم طبيعتها والعوامل المتحكمة فيها وأسباب اختلافها بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل دولة مغاربية. وتبيان مسارها التاريخي إلى غاية ما وصلت إليها الآن.

المنهج المقارن

نستشف من المنهج المقارن أوجه التشابه وأوجه الاختلاف للسياسة الأمنية الأمريكية في الفترات السابقة والحالية وتأثير الأمر على العلاقات مع دول المغرب العربي من جهة،

والسياسة المتبعة في المعاملة مع كل دولة مغاربية لوحدها والتي تختلف عن بعضها البعض.

منهج تحليل المضمون: وذلك من خلال تحليل بعض الوثائق التي نرى انه من الضروري التطرق إليها خلال الدراسة لاسيما منها تحليل مضمون إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2010 و2015.

منهج دراسة الحالة

نظرا للأهمية التي يكتسبها منهج دراسة الحالة في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فإننا ارتأينا أن نخصص فصلا كاملا كدراسة حالة، محاولة منا للوصول إلى استنتاجات وتعميمها على كامل الدراسة.

صعوبات الدراسة:

تمثلت المشاكل التي اعترضت مسار البحث والدراسة لموضوعنا في نقص الدراسات حول الموضوع ببلادنا وكذا لحدثة الموضوع المرتبط بفترة رئاسة باراك اوباما.

الإطار المفاهيمي للدراسة

- المغرب العربي

يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتمييزه عن دولة المغرب الأقصى، المغرب حاليا والمغرب الأوسط الجزائر حاليا والمغرب الأدنى تونس حاليا، حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع، فإن المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث المغرب-الجزائر-تونس كل من ليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية¹، وتوجد هناك تسميات أخرى للمغرب العربي منها: شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية²، كما يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط³.

و لكن نستطيع أن نقول أن التسمية الشائعة التي تطلق على هذه المنطقة هي "المغرب العربي" والتي تشمل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم

¹ مصطفى الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، الأردن ، 1986 ، ص 8.

² André CHARLES JULIEU, *l'Afrique du Nord, en marche* , gollimard, paris, 1975, p 23.

³ نزيه الأيوبي، "جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا". في: مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 124، أبريل 1996، ص 125.

أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء و المحيط الأطلسي، و بالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث نكون أمام ستة دول وهي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا إضافة إلى الصحراء الغربية¹، و يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، و غربا المحيط الأطلسي، و شرقا مصر و السودان، و جنوبا السنغال والنيجر و التشاد.

- منطقة الساحل الإفريقي

منطقة الساحل تمتد من موريتانيا إلى الغرب مرورا بمالي، شمال بوركينافاسو، النيجر وإلى غاية شمال التشاد في الشرق، أما قلب منطقة الساحل فيشير إلى كل من : موريتانيا، مالي، النيجر باعتبارها الدول الثلاث الساحلية الرئيسية إلى جانب بوركينافاسو، والتشاد. واستنادا إلى المعيار السياسي، فإن منطقة الساحل تشير إلى ساحل كبير يضم الدول التي تواجه أزمات اقتصادية وسياسية وبيئية بدأت منذ سنوات 70 وأهمها : السنغال، موريتانيا ،مالي ،بوركينافاسو، النيجر،التشاد، غينيا الاستوائية، وتبلغ مساحة 5 مليون كلم².

¹ سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، دار المعارف، القاهرة ، 1965، ص 3.

² Yveline Poncet. Jean Yves. Marchal .Edmond Bernus. "Le sahel oublié". Tiers Monde .N134 .1993 p306 . 307.

إن دول الساحل والصحراء تمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا مروراً بالسنغال ودول غرب إفريقيا ووسطها وصولاً إلى السودان والبحر الأحمر، وتتميز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة.

- السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية هي عملية صناعة وصياغة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءً على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات التي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية، وتعمل على توجيهها، ويعرفها جيمس روزنو James rosenau على أنها " مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة¹".

- الأمن الطاقوي:

هو الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، و بأشكال متعددة و بكميات كافية و بأسعار معقولة. هذا التعريف حصر أمن الطاقة في توفر الإمدادات بالكميات و الأسعار المناسبة. لأن الاهتمام بوضع تعريف لأمن الطاقة ، يعود

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 11.

لقناعة مفادها أن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية، واستمرارية النمو الاقتصادي و الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين اللذان يمكن أن يكونا محلّ تهديد في حال عدم تلبية الاحتياجات الطاقوية لمختلف المجتمعات و الدول. و نجد الباحث "كسين شنغ ليو (xecheng liu) " من مؤسسة "ستانلي" عرج إلى تعريف أمن الطاقة بأنه : "أمن الإمدادات لضمان ديمومة دخول إنتاج الطاقة العالمية ، ومن الطلب كحماية البيئة من مخاطر الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية ، و تزايد الانبعاثات الناجمة عن تزايد نسب الاستهلاك واستعمال المصادر الطاقوية الملوثة وهذا واحد من الأبعاد الكثيرة التي يتضمنها أمن الطاقة.

فنجد هذا التعريف موسع لأنه لم يحصر الأمن الطاقوي في أمن الإمدادات ، بل ركز على عنصر جد مهم و الذي يتمثل في حماية البيئة من استغلال غير عقلاني لمواردها، و التلوث...

و قد ورد في مقال لـ " جوناتان الكيند Jonathan Elkind " الذي يحمل عنوان "الأمن الطاقوي : نداء إلى توسيع الأجندة : Acll for brouder Energy Security :Agenda" أن التعاريف التقليدية للأمن الطاقوي قد شملت ثلاث عناصر أساسية وهي¹:

– الوفرة Availability ، الموثوقية Rebiability ، القدرة Affordability

¹الوليد ابو حنيفة، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية، دراسة في المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر، 13 جانفي 2017.

وقد أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل عقب الفترة التي تلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى، التي تساهم في تشكل السياسة الخارجية للدول، إذ أن الدول المصدر للموارد الطاقوية تصوغ سياساتها الخارجية انطلاقاً من هذه المحددات الاقتصادية، خاصة تلك الدول التي تعتمد على مصادر الطاقة بشكل أساسي لبلوغ غاياتها المنشودة و تحقيق أهدافها الداخلية كمواجهة مختلف المشكلات التي تعترضها بفعالية، وكذا في رسم سياساتها على المستوى الخارجي مثل سعيها في أن تكون لها سياسة خارجية نشطة، رغم وجود فوارق في تصور كل دولة لذلك التوظيف، وأيضاً ذلك يبقى مرهون بدور و مكانة كل دولة في النظام الدولي.

و لأن توفر مصادر الطاقة يعتبر عاملاً أساسياً في رسم سياسة أي دولة، لما له من تأثير كبير على تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول و ذلك من خلال توظيف تلك الموارد إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

القوة الذكية

يعتبر مفهوم القوة الذكية ليس مفهوماً جديداً أو مبتكراً وإنما هو نتاج الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة معاً ولكن وفقاً لاستراتيجية محددة تجمع بينهم. ويعرف أرنست ويلسون القوة الذكية على أنها قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة

تضمن تدعيم تحقيق الأهداف الفاعل بكفاءة وفعالية. ويحدد هذا التعريف مجموعة من

الشروط الإضافية التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية¹:

- الهدف من ممارسة القوة، أنها لا يمكن أن تكون ذكية دون أن يعرف ممارستها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
 - الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات الإمكانيات المتاحة فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصرَي الإرادة والقدرة على تحقيقها.
 - السياق الإقليمي والدولي الذي سيتم في نطاقه تحقيق الأهداف.
 - الأدوات التي سيتم استخدامها بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها.
- فالفاعل بحاجة إلى إدراك مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات ونقاط القوة ونقاط الضعف القيود على مقدرات القوة. فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعي القوة يفضل استخدامه في الموقف والقدرة على تحديد متى يتم الدمج بينهما وكيف يتم الدمج. فالاتجاه المركب لتفسير القوة من خلال القوة الذكية يعنى التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليس على أساس كونهم منفصلين بل على التعامل معهم ككل والتعامل مع التداخل القائم بينهما .

¹يمنى سليمان، القوة الذكية -المفهوم والابعاد ، دراسة تأصيلية- ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،

القوة الصلبة

يشير مفهوم القوة الصلبة إلى المفهوم التقليدي للقوة والذي يعرف القوة على أنها القدرة على فرض السيطرة على الآخرين عن طريق الإكراه أو الحوافز المادية. وتعتبر المصادر الأساسية للقوة الصلبة هي القوة العسكرية والقوة الاقتصادية .

لذا فإن القوة يمكن ممارستها وفقا لجوزيف ناي بإتباع طريقة من ثلاثة إما بتهديدات الإكراه (العصا) أو التحفيز (الجزرة) أو عن طريق الجذب. فالطريقتان الأوليتان يصنفان تحت مصطلح القوة الصلبة والأخيرة هي القوة الناعمة¹.

القوة الناعمة

يشير مفهوم القوة بشكل عام إلى القدرة على فرض السيطرة على الآخرين وجعلهم يفعلون ما قد لا يريدونه. ولأن القدرة على السيطرة ترتبط بامتلاك موارد معينة تتناول بشكل عام السكان والأرض والموارد الطبيعية وحجم الاقتصاد والقوات المسلحة والاستقرار السياسي.

كما يشير مفهوم القوة الناعمة كما عرفه ناي إلى انه اتجاه أكثر جاذبية لفرض القوة يختلف عن الوسائل التقليدية. فالدولة تستطيع تحقيق الأهداف التي تسعى إليها في السياسة الدولية

¹يمنى سليمان، المرجع السابق، ص 165

لأن غيرها من الدول ترغب في أن تتبعها أو لأنها ارتضت وضع معين يصنع مجموعة من النتائج المترتبة والتي تستهدفها الدولة التي تمارس قوتها. وهذا يحدث عندما تستطيع الدولة جعل غيرها من الدول يرغب في ما ترغبه هي وترتبط القدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه رغباتهم وتحديدها بمصادر معنوية أو غير مادية للقوة كالثقافة والإيديولوجية والمؤسسات .

وتعرف القوة الناعمة كذلك بالـ "Co-optive power" والتي تعني قدرة الدولة على خلق وضع يفرض على الدول الأخرى أن تحدد تفضيلاتها ومصالحها بشكل يتفق مع هذا الإطار الذي تم وضعه أو بمعنى آخر أن تقوم هي بوضع أولويات الأجندة الداخلية لغيرها من الدول، وأكد ناي كذلك على عنصر الجاذبية الذي تعتمد عليه القوة الناعمة فالقوة الناعمة تعنى لديه القدرة على تحقيق أهداف معينة عن طريق الترغيب والجاذبية لا التهيب والإكراه وتعتمد القوة الناعمة على عنصرين أساسيين هما المصادقية والشرعية كقاعدة لها .

ويوجد تعريف آخر لجين لي "Geun Lee" بحيث يشير أن القوة الناعمة هي القدرة على خلق التفضيلات والصور الذهنية للذات عن طريق المصادر الرمزية والفكرية والتي تؤدي إلى تغيرات سلوكية في أفعال الآخرين. لذا يمكن القول أن هذا التعريف للقوة الناعمة يعتمد على مصادرها¹.

¹يمنى سليمان، المرجع السابق، 167

التحديات الأمنية

فالتهديد الأمني هو إعلان صريح أو ضمني لوجود النية في إيذاء دولة ما أو إلحاق الضرر بها بهدف تغيير سلوك أو إرسال رسالة سياسية يكون مصدرها دول، منظمات، جماعات أو كوارث.

يرى باري بوزان أن الدول القوية تتعرض للتحديات الخارجية فقط بينما الدول الضعيفة تتعرض للتحديات الداخلية والخارجية حيث يصنفها إلى أنواع كالتحديات العسكرية، الاقتصادية، البيئية.¹

¹ فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي : دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA ، مجلة رؤى استراتيجية، يوليو 2015، ص 19.

تقسيم الدراسة:

نتناول في الفصل الأول الأمن: مقارنة ايتمو-معرفية والذي نتطرق فيه في المبحث الأول إلى التأصيل المفاهيمي للأمن، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى التأصيل النظري لمفهوم الأمن سواء في إطار النظريات التقليدية أو في إطار النظريات الحديثة، أما المبحث الثالث فنتناول فيه ابرز التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والدولي على غرار الهجرة غير الشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة.

نتطرق في الفصل الثاني إلى العلاقات الأمنية الأمريكية-المغربية خلال فترة رئاسة باراك اوباما 2009-2016 من خلال المبحث الأول الذي نشير فيه إلى السياسة الأمنية الأمريكية خلال فترة رئاسة باراك اوباما والمرتكزات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة، كما قمنا بدراسة تحليلية لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010 و2015، اما المبحث الثاني فنتناول فيه التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وتأثيرها على الأمن المغربي، وكذا الأوضاع الأمنية في هذه الدول، ثم نتطرق في المبحث الثالث إلى السياق التاريخي والإقليمي للعلاقات الأمنية الأمريكية -المغربية، وإلى المبادرات الأساسية للعلاقة مع ذكر المهام الأمنية للأسطول السادس الأمريكي والتوجهات الجديدة في المنطقة، أما في المبحث الرابع فنشير فيه الى المنطلقات الأساسية في العلاقات الأمريكية المغربية خلال فترة 2009-2016، والتدخل الأمريكي في ليبيا، بالإضافة إلى التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب، تونس وموريتانيا و الموقف من قضية الصحراء الغربية.

أما في الفصل الثالث سنتناول فيه التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر (2009-2016) كدراسة حالة من خلال المبحث الأول الذي نتطرق فيه الأمن الإقليمي وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري و العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية، المبحث الثاني نشير فيه إلى ادراكات وفرص التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مجالات التعاون الأمني بينهما، والتطرق إلى برنامج: إيسيتاب - ICITAP الجزائر كنموذج للتعاون الجزائري-الأمريكي، ومكانة الأمن الطاقوي في هذه العلاقة أما المبحث الثالث فنتناول فيه مستقبل التعاون الأمريكي-الجزائري في ظل التنافس الدولي. وخاتمة تتضمن أبرز الاستنتاجات.

الفصل الأول :

البعد الأمني: مقارنة ايتمو-معرفية

نتناول في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة من خلال التطرق في المبحث الأول إلى التأسيس المفاهيمي للأمن، أما المبحث الثاني ندرسه من خلاله التأسيس النظري لمفهوم الأمن، وفي المبحث الثالث نعالج فيه التهديدات الأمنية الجديدة وتداعياتها على الأمن الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: التأسيس المفاهيمي للأمن

نعيش اليوم في عالم يتميز بالتعقيد والتغيير المتسارع، وتعرض شعوبه لشتى أنواع المخاطر والتهديدات، وبالتالي انعدام عام بالشعور بالطمأنينة والأمن، ذلك نتيجة تبدل طبيعة الصراعات، وتطور الأسلحة الفتاكة، والاستقطاب الاقتصادي، والتفاوت اللامعقول بين الشمال والجنوب وداخل المجتمع نفسه، والتحولات البيئية الجديدة، والنقص في الموارد المائية، والهجرات السكانية الكبيرة، وظهور أمراض جديدة وغيرها. لقد أضى بحث المرء عن أمنه وتلبية احتياجاته قضية تتجاوز الحدود وتتطلب تضافر جهود دولية وليس وطنية فحسب. ذلك نظرا لتزايد التداخل بين الشعوب والدول والمؤسسات ولاعتماد العالم على

بعضه. كما الخوف وحالة القلق التي تنتاب الإنسان جراء الحروب والخوف دائما من المجهول والمستقبل الغامض ينعكس سلبا على الإنسان.¹

المطلب الأول: مفهوم الأمن

1- تعريف الأمن: يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم تعقيدا وتشعبا نظرا لتطوره وفقا للظروف السائدة في العلاقات الدولية، لا سيما المرتبطة بحالة السلم والحرب، ووحدة القياس التي من خلالها يتم تعريفه بها، هل وفقا لمنطق الدولة، مكانة الفرد، المجتمع، الإقليم وغيرها من الوحدات المحددة لهذا المفهوم، وهو الأمر الذي جعل إيجاد تعريف موحد ودقيق أكثر صعوبة وتعقيدا.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة أن هذا التعقيد وعدم التحديد لا يعني ترك هذا المفهوم دون تأطير وإنما زاد من إثرائه بتعريفات كثيرة ومفاهيم مرتبطة به ساهمت بشكل أو بآخر في الانتقال من محاولة فهم الأمن في حد ذاته إلى محاولة فهم غايته الأسمى .

سنحاول في هذا العمل جمع العديد من المفاهيم المتعلقة بالأمن لنقارب بها موضوع

الدراسة لاسيما ما يلي:

-1 Barry Buzan, **People States and Fear**, Agenda International Security Studies in the past cold war Era 2nd , Boulder Lynne Rienner Publishers , London, 1991

* الأمن في القرآن الكريم: أن كلمة الأمن وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة و

سبع مرات بصيغة آمنين ومنها ثلاثة ذكر فيها الأمن في مقابل الخوف ، فيقول سبحانه

وتعالى " : فليعبدوا ربَّ هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف"¹

و قوله تعالى " : وليبدلهم من بعد خوفهم أمنا " ²

الأمن هنا هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان و كذلك بالغير وهذا ما ينجر

عنه راحة النفس³.

الأمن في اللغة العربية: يقصد به سكون القلب والهدوء النفسي وعدم الخوف وهو مرتبط

بالأمانة أي التصديق، والأمان الذي يعني الثقة والطمأنينة⁴.

وفي اللغة الأجنبية: ترجع الكلمة *Security* إلى أصلها اللاتيني *securitas/securus*

المستتبطة من الكلمة المركبة، *sine cura* حيث تعني *sine* " بدون حيث تعني *cura*

التي أصلها *curio* اضطراب ومنه تعني *cura sin* بدون اضطراب ولا أمن.

إن مفهوم الأمن وتشعباته يتطلب الإجابة على الأسئلة التي من شأنها إيضاح المفهوم

والإحاطة به والمتمثلة في¹:

¹سورة قريش ، الآية (2 إلى 4)

²سورة النور ، الآية 55

³الطيب البكزاش، " الترابط بين الأمن السياسي و حقوق الإنسان "، المجلة العربية لحقوق الإنسان، عدد 10، المعهد

العربي لحقوق الإنسان ، جوان 2003، ص 165

⁴رامي تيسير فارس ، الأمن الفكري في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2012. ص 13.

- من، ماذا نؤمن؟ أي مرجعية الأمن.

- ماهي طبيعة التهديد؟

- من الذي يضمن الأمن؟

- كيف نضمن الأمن؟

وسوف نحاول إعطاء مجموعة من التعاريف لفقهاء وخبراء في عالم السياسة الذين درسوا تطورات هذا المفهوم، كل وفق مقارنته وتحليله والمنظور الذي من خلاله تم الارتكاز عليه في تحديده لمفهوم الأمن :

- باري بوزان Barry Buzan: " في حالة الأمن يكون النقاش الدائر على السعي للتححر من التهديد"²

- جياكومو لوسيانى Giacomo Luciani: "الأمن الوطني هو القدرة على مقاومة والتصدي لكل عدوان أجنبي ."

- أرنولد وولفرز Arnold Wolfers : " يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"³

¹ بون زكرياء، اثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص، 20

² جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ، 2004 ص.414

³ Bjorn Moller, "The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction", a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, 2000

-دومينيك دافيد Dominique David: "الأمن في معناه الواسع، يتمثل في خلو وضع ما من التهديد أو أي شكل للخطر وتوفر الوسائل اللازمة للتصدي لذلك الخطر في حال أصبح أمرا واقعا".

-ميكائيل ديون Michael DILLON : " الأمن على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة لحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللأمن، وهنا نظر "ديون" للأمن من خلال التهديد وإجراءات الحد والتقليل من آثاره وذلك عبر هذه الوسائل موضوع للأمن، لذا عرف الأمن ي أنه وسيلة¹ .

و يرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد، لذا فان:

-هنري كيسنجر Henry Kissinger "على أنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء"

-روبرت مكنمار Robert macknamar وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه " جوهر الأمن "بأنه "يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة و استطراد قائلا: " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من مفردتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر -اورريا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.ص09

ومواجهاتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.¹

تمثل هذه التعاريف أمثلة متنوعة عن اختلاف وجهات النظر حول مفهوم الأمن في

العلاقات الدولية لما لهذا المفهوم من دلالات وأهمية في ترتيب حياة الجماعة الإنسانية

2- أبعاد الأمن

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة

ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى

أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي

بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة، فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة، نتيجة التحولات

التي ظهرت بعد الحرب الباردة ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:²

أولا - البعد العسكري

يعتبر البعد العسكري أقدم الأبعاد التي تناولتها الدراسات الأمنية بالوصف والتحليل

فقد هيمن على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينات تقريبا ، فخلال هذه

المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة

الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات

¹ روبرت مكنمارا ، جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ، 1970ص125

² خالد معمري ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، ، 2009ص .24

تقليدية، وعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكيات معينة، مثل التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب¹.

ثانيا - البعد السياسي

الأمن السياسي الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع تضمن حقوق الإنسان، خاصة وانه يندرج ضمن متطلبات الأمن الإنساني بمختلف مكوناته ورهاناته²

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير، والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل إلى الحفاظ على الوحدة الإقليمية كحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى

¹ عبد الملك حسن الحولاني، البعد الأمني في السياسة الخارجية اليمنية النموذج المملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010 ص26.

² تضال العبود، مفهوم الأمن الإنساني، مجلة الحوار المتمدن، جوان 2006، متحصل عليها:

العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

ثالثا - البعد الاقتصادي

يرتبط البعد الاقتصادي للأمن في إطار التصورات النقدية بالبنية الاقتصادية السائدة، فحسب هذا المنظور؛ كلما زادت حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات، كالتزود بالمواد الطاقوية بالنسبة للدول والمجتمعات المعتمدة بشدة على استيراد مصادر الطاقة الضرورية للإنتاج . ما يهدد الأمن الاقتصادي هي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزت الهوة بين الفقراء و الأغنياء، قدرة الموارد الاقتصادية، الغذائية أو المالية بمثابة الشروط الأساسية لحياة الفرد ، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية للفرد أي عدم تكبيل حريته بالفقر والجوع و الحرمان¹.

رابعا - البعد البيئي

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الموسع، حيث يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية، فبتنامي ظاهرة الندرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياه، كما أن الكثير من المشاكل البيئية

¹ بلعيد منيرة، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة ، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، 2008.ص 101.

كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، ويتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة... الخ، وتزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الايكولوجية مع البيئة بمفهوم الأمن البشري.

من خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة، وهذا راجع لاختلاف تصورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك من ينظر إليه من زاوية اقتصادية... الخ.

خامسا: البعد الصحي

يتمحور الأمن الصحي حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحيّة التي تواجههم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنة صحياً وأكثر إستقراراً. وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحيّة، ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض المختلفة. فالصحة هي عنصر مكوّن أساسي لأنه في أساس الأمن تكون حماية حياة الإنسان. والصحة الجيدة تشكل شرطاً مسبقاً للاستقرار الاجتماعي.¹

كما يعني الأمن الصحي حق الفرد بان يكون في مأمن من المرض والعوز ومن التهديدات التي تشمل الإصابة بالمرض ، وفي المقابل ضرورة توفير الرعاية الصحية والخدمات وكذلك

¹ مجموعة من المؤلفين ، النظم الاقتصادية والتنمية المستدامة في الدول العربية ، قطر المركز العربي للابحاث والدراسات السياسات 2013 ص 56.

توفير العلاج والأدوية اللازمة للرقابة من كل الأمراض الفتاكة وتوفير اللقاح ضد الأمراض المعدية التي تهلك آلاف الأشخاص في نفس الوقت بالإضافة إلى العناية النفسية للمصابين بالأمراض الخطيرة¹.

إذا كانت الدول قد بدأت تولي اهتماما متزايدا بحماية صحة شعوبها، فالتقدم الذي حصل في الآونة الأخيرة يعود بالمقابل بجزء كبير منه لدور المجتمعات المدنية والمبادرات الخاصة. إنها تسهم في تكملة دور الدولة الذي يمكن أن لا يكون كافيا وبالأخص في الدول الفقيرة. ففي تعقيد المهمات ما يجعل أية جهة غير قادرة على الاضطلاع بها بمفردها. مما يتطلب تضافر الجهود بين الحقلين العام والخاص لإيجاد إجابات مناسبة للجميع. تعاظم دور الشركاء غير الحكوميين بات هام جدا بحيث يزيد من فعالية الدولة ومؤسساتها لتقليل اللامساواة بين الفقراء والأغنياء أمام المرض وللتقدم في مضمار الأمن الإنساني. كذلك لنشر المعرفة بين الفئات الفقيرة والتي لها الدور الكبير في كبح جماح انتشار الأمراض والوقاية منها².

¹ حليلة حفاني ، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني ، مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3 ، 2012، ص 123.

¹ امارتيا صن، التنمية حريّة، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، مطابع السياسة، الكويت، مايو 2004.

مع ذلك تراهن القوة العظمى في العالم على لجم نشاط عدد هام من هذه الجمعيات من منفذ

مكافحة الإرهاب الذي تنفذ من خلاله سياساتها في المنطقة العربية بشكل خاص¹.

أن التغييرات المتلاحقة في السنوات الأخيرة، قد أدت إلى ظهور العديد من التحديات التي

تمس الأمن الصحي ومن أبرزها ظهور أوبئة جديدة لم تكن معروفة من قبل (مثل الكورونا

والأيبولا والسارس والأنفلونزا البائية) وعودة ظهور وإنتشار بعض الأوبئة التي كانت قد

إنحسرت من قبل، وقد أدى ذلك إلى استنفار صحي دولي من منظمة الصحة العالمية

WHO ومن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، نظراً للآثار والتداعيات السلبية التي

ترتبت على تلك الأوبئة على العالم بأكمله، حيث أصبح العالم الآن يعيش عصر حرية

التجارة وسهولة حركة الأفراد وسرعة تنقلهم من مكان لآخر².

أصدرت منظمة الصحة العالمية عام 2005 ما يعرف باللوائح الصحية

الدولية International Health Regulations، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2007

وهي الوثيقة الدولية التي توافقت عليها إرادة جميع الدول لتأكيد التزامها بالأمن الصحي

العالمي بتطبيق المعايير والمتطلبات الواردة بتلك الوثيقة الدولية الهامة (WHO

¹ محمد علي العدوي ، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان ، دراسة في المفاهيم ..والعلاقات المتبادلة ، اسويط ،

مركز الإعلام الأمني ، مصر ص ص 13-14

² وهبة صالح، قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2001 ص 47

International Health Regulations 2005) ومما يؤكد العلاقة الوثيقة بين الأمن

الصحي والسلام والأمن الدوليين،¹

سادسا: الأمن الغذائي

الأمن الغذائي أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد، فإن الجوع وسوء التغذية سببان أساسيان لأكثر من نصف حالات وفيات الأطفال والأمهات خلال الحمل وعند الولادة. كما تسرعان في إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا، ويشكّان العقبة الكبرى أمام خفض معدلات الوفيات. ونظرًا إلى حقيقة أن 75 في المائة من الجياح في العالم يعيشون في مناطق ريفية، موطن الغالبية العظمى لـ 121 مليون من الأطفال غير المنتظمين في المدارس، ولنحو 11 مليون من الأطفال الذين يموتون قبل أن يبلغوا سن الخامسة من العمر، وما مجموعه 530 ألف من النساء اللواتي يمتن خلال الحمل او عند الولادة، ولأكثر من مليون حالة وفاة بسبب الإصابة بالملاريا كل عام.

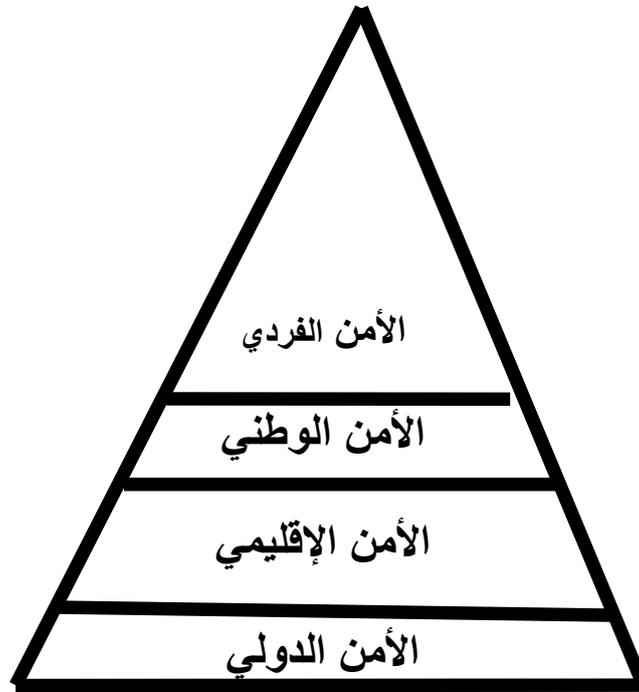
زيادة على تأثير مرض الايبولا الخطير على المحاصيل الزراعية في إفريقيا الغربية نتيجة غياب الاستثمار وكذلك عدم الاستيراد من تلك الدول بسبب الخشية من العدوى وأشارت

¹حسين خليل ، السياسات العامة في الدول النامية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت، 2007.

التقارير على انه منذ انتشار المرض ازادت الأسعار بالنسبة للمواد الغذائية بنسبة تجاوزت في بعض الأحيان 100 بالمائة.¹

3- مستويات الأمن

إن مستويات الأمن متعددة بين المستوى الفردي، المستوى الوطني، الأمن على لمستوى الإقليمي و كذلك المستوى الدولي.



الشكل يمثل هرم مستويات الأمن : من إعداد الطالب عاشور يوسف

¹ منظمة الصحة العالمية ، مرض فيروس الايبولا ، جنيف 2014 :

<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs103/ar/>

أولاً: المستوى الفردي

وهو تأمين الفرد من أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو عائلته و العمل على تحقيق الرفاهية له¹ ، جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد واستدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعد وجود ما يهدده أو يقلق سكينته².

ثانياً- المستوى الوطني

إن مصطلح الأمن الوطني هو مصطلح سياسي ظهر مع بداية ولادة الدولة القومية في أوروبا أي بعد معاهدة وستفاليا 1648 التي بموجبها تغير شكل النظام الدولي.³ ويقصد به تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهدده داخليا وخارجيا، وتأمين مصالحه وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف التي تعبر عن رضا

¹ زكرياء حسين ، الأمن القومي ، على الموقع الإلكتروني <http://WWW. Geocities . com / Adel ZEggarh> lints , html.

² مسالي نسيم ، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها ، مذكرة ليسانس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2010 ، ص 21.

³ هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ص 18.

المجتمع، وعادة ما تسعى السياسة الخارجية لأي دولة من الدول إلى حفظ استقلالها والمحافظة على أمنها ثم السعي لحماية مصالحها الاقتصادية¹.

والأمن في هذا المستوى يعني توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع².

فالأمن على المستوى الوطني أو على مستوى الدولة يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية³، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل: قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة... الخ، فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات و القدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.

¹حسن العايب ، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى (، 1945-2006)أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2008ص 33.

²محمود شاكر سعيد ، خالد بن عبد العزيز الخرفش، مفاهيم أمنية ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1، 2010، ص 116.

³حمدوش رياض ، مرجع سابق ، ص 271

ثالثا - المستوى الإقليمي

ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لكافة قدراتها لتحقيق استقرار أمنها في محيط الإقليم مما يردع التدخلات الأجنبية خارج هذا الإقليم.

يرتبط هذا المستوى بمجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة، وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها.

ولتحليل مسألة الأمن الإقليمي يقترح باري بيوزان مفهوم "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويعرف مركب الأمن بأنه مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى¹.

إن بنية المجمع الأمني الإقليمي فهي تضم:

¹ عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص. 45

- البنية الفوضوية التي تضم أكثر من وحدة دولية.
- القطبية التي يوزع فيها القوة بين الوحدات نظرا لاختلاف مقومات القوة لدى كل وحدة
- الحدود المرتبطة بمعيار معين كالجغرافيا أو المحدد الهوياتي أو الاقتصادي أو السياسي.
- البناء الاجتماعي المرتكز على مبدأ الشعور بالجماعة قصد التقليل من الاختلافات والمشاكل الناجمة عن هذا التوجه نحو الإقليمية.¹

رابعا- المستوى الدولي

على الرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية... الخ، وبذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وان كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، و هذا ما حاول جوزيف ناي "و" كيوهان "التعبير عنه بالاعتماد المتبادل.

¹ حنا بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة - دراسة للنموذج الاسباني منذ 1936، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2016-2017 ص 22

❖ آليات الأمن

-الآليات العسكرية

يتفق مضمون الآليات العسكرية وعملها من الناحية العملية مع مفهوم الدفاع الوطني، حيث تستعمل هذه الآليات في إطار الإستراتيجية العامة للدفاع الوطني، و ذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري، وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها.

-الآليات الاقتصادية

تلعب الآليات الاقتصادية دور تمويلي، أي ضمان الموارد الكافية لتجسيد الأمن من خلال تمويل أداء مختلف الأجهزة المعنية بالأمن الوطني سواء في شقه السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة على القيام بأعباء هذه البرامج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع، كما تعمل هذه الآليات على تحقيق حد مقبول من الرفاهية الاقتصادية، وتهدف الآليات الاقتصادية المساهمة في تجسيد سياسة الأمن المسطرة في كل الهياكل الاقتصادية الموجودة في الدولة¹.

- الآليات السوسيوسياسية

تتفاعل الشؤون السياسية مع البيئة الاجتماعية بشكل يساعد على الاتفاق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع. إذ نجد النشأة الاجتماعية التي تعني تكوين الفرد كجزء

¹مسالي نسيمه ، مرجع سابق ، ص25.

في مجتمع وكمواطن في الدولة عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة والأهداف الفردية، أي محاولة تقليل التجاء الأفراد إلى السلوك العدواني وغيرها من الآليات التي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار.¹

فكل آلية من هذه الآليات السابقة الذكر سواء العسكرية أو الاقتصادية تكمل بعضها البعض، فالعلاقة بين هذه الآليات هي علاقة اعتماد متبادل.²

المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن

من المتعارف عليه، أن الثابت في الظواهر الدولية خاصة هو التغيير، و طبيعة ظاهرة الأمن لا تخرج عن هذا الإطار، أي أنها تتميز بالتغير و التبديل سواء من حيث المفهوم و مستوياته، أو من حيث المخاطر ومصادر التهديد التي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الظاهرة، فالتحولات الأمنية التي تلت نهاية الحرب الباردة كانت نتيجة لتحولات أعمق وأكبر، مست بنية النظام الدولي من جهة، و ذلك من خلال إعادة توزيع القوى على المستوى الدولي، وخاصة بعد تبوء الولايات المتحدة الأمريكية هرم هذا النظام، من جهة ثانية، التحول القيمي، والذي أدى إلى انتهاء ما كان يعرف بالصراع الإيديولوجي، و بداية هيمنة البعد الاقتصادي على العلاقات الدولية، هذا الوضع بدوره، أفرز تحولا مفاهيميا مس مدلول مختلف التعبيرات والألفاظ المعبرة عن الظواهر الدولية، وبالتالي طرأ

¹المرجع نفسه ، ص25.

²عبد المنعم المشاط، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد، 54، أوت 1983 ص16.

تحول على مستوى مفهوم الأمن، وذلك بانتقاله من المستوى الكلي إلى المستوى الجزئي، أي من مستوى الأمن المتمحور حول الدولة إلى مستوى الأمن المتعلق بالفرد، و ذلك في إطار ما يعرف بالأمن الإنساني.

1- التحوّل في مفهوم الأمن

عادة ما يربط مفهوم الأمن بنظرية الدولة الحديثة، والتي من مهامها الأولى هي توفير الأمن و الحماية لمواطنيها، وذلك بما تملكه من وسائل و حق الاستعمال الشرعي لوسائل العنف و الإكراه، و هذا لوضع حد للفوضى وقانون الأقوى.

و لكن ومنذ مرور حوالي عقدين أو ثلاثة، عرف العالم خلالها العديد من التغيرات العميقة على مستوى العلاقات بين الدول و المجتمعات خاصة في دول الشمال، بعد سقوط الإتحاد السوفيتي السابق، و زوال خطره و تهديده، و بالتالي استبعاد فكرة الحرب ضمن منظور ما يعرف "بالسلام الديمقراطي" ، فالعديد من الفواعل غير الدول، أصبح لها دور كبير ومنتزاد على الساحة الدولية، كالمنظمات غير الحكومية مثلا، أدت إلى توسيع مصطلح الأمن، و ذلك بتحريره من جانبه العسكري وربطه بالديمقراطية و الحكم الرشيد.

إن المتلازمة الديمقراطية و الحكم الرشيد، أصبحت الوصفة التي يرددها السياسيون و صناع القرار في خطاباتهم و تصريحاتهم خاصة في دول الجنوب، سواء عن رؤية واضحة و قناعة راسخة، أو كنوع من الفعل الاحترازي و الحمائي، تقوم به حتى لا توصف بأنها لا تعمل على حماية شعوبها، و تجنباً للانتقادات و حتى الاتهامات التي توجه لها،

خاصة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية، و التي بنت فعلها و تحركاتها انطلاقا من تبني مفهوم جديد هو مفهوم الأمن الإنساني، و الذي يضع الإنسان في مركز أي سياسة كانت، و أنه هو المستهدف الأساسي لأنه لا يمكن الحديث عن أمن سياسي و لا أمن اقتصادي و لا عسكري إذا كان الإنسان مهدد في وجوده و حرته و حياته¹.

إن الجدل حول الظاهرة الأمنية ، يطرح الاعتبارات الأخلاقية و المفاهيمية، و دورها في تحديد العلاقة بين دول الشمال المتقدمة و دول الجنوب المتخلفة، بالإضافة إلى أن اللغة المستعملة من جانب الأطراف الفاعلة، أو على الأقل من المتوقع استخدامها عند التعبير عن مخاوفهم تشكل معضلة أخرى، فأشكالية تصنيف الإرهاب مثلا على أنه تهديد غير معتاد، و مبدأ الحرب الاستباقية، و حق الدفاع عن النفس، كمعيار للقرارات الخاصة بالتدخل العسكري، بدلا من المبادئ التوجيهية المصادق عليها دوليا، بل وحتى الخطاب السائد عن الدول الضعيفة و الأمن الإنساني يجعل من الحديث عن الأمن و السلم الدولي، أمورا من قبيل الترف الفكري، و الخطاب المثالي التفاؤلي، و البعيد عن الواقع.

2- التحول في طبيعة التهديدات

إن مصطلح التهديد و الذي أرتبط أساسا بمرحلة الحرب الباردة، و توصيفه خاصة للخطر الذي كان يمثله الخصم الأيديولوجي السوفياتي². استبدل هذا المصطلح أو المفهوم بمفهوم آخر يتمثل في مفهوم المخاطر، و ذلك نتيجة لتعدد مصادر التهديد و تنوعها،

¹ دعاس عميور صالح ، مرجع سابق، ص 60

² المرجع نفسه ، ص 68.

و صعوبة التنبؤ بحدوثها مثل خطر الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، المخاطر البيئية، فالميزة الأساسية لهذه المخاطر أنها تهدد كل الدول والمجتمعات و لو بدرجات متفاوتة، و هذا الوضع أنتج ما يمكن تسميته عولمة المخاطر و بالتالي نوع من العولمة الأمنية لمواجهةها و الحد من آثارها المدمرة.

3- التحول في مفهوم العدو: إن فكرة العدو تشير عادة في إطار العلاقات الدولية إلى الدولة ذات السيادة، وذلك وفق المفهوم التقليدي للأمن، حيث تكون الدولة مهددة بالغزو من طرف دولة أخرى ، لكن المفهوم قد تغير خاصة مع تقلص الحرب بين الدول، و ذلك في ظل تزايد الديمقراطيات و التي تتنافس بين بعضها البعض، بعيدا عن الصدام و الحرب.

هذا الوضع أدى إلى الانتقال من فكرة الدولة أو النظام السياسي كمشكلة، إلى النظر إلى الأفراد أنفسهم على أنهم هم المشكلة في حد ذاتهم حتى و لو كانوا يعيشون في ظل دولة تبدو ظاهريا صديقة.

4- التغير على مستوى الفاعلين

لقد ارتكز التنظيم الدولي منذ معاهدة وستفاليا 1648 على النظر إلى مجموع الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما عداها من الدول، مما جعل العلاقات

الدولية مقتصرة على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا و هما الدبلوماسية والحرب¹.

غير أنه بمرور الزمن أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز أو كعائق يحول دون التفاعلات الدولية بسبب ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية من غير الدول، فعلى المستوى الدولي تزايد دور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وعلى المستوى الوطني برزت الشركات متعددة الجنسيات ، كما انه لا يمكن إغفال دور المجتمع المدني وخاصة الأقليات والجماعات الإثنية، التي تطالب بمزيد من الحقوق والمشاركة والاستقلال .ويخلص هذا الوضع "Daniel Bell"دانييل عالم الاجتماع الأمريكي في عبارته الشهيرة " : بل الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل بفعالية مع المشكلات الصغرى."²

ومع هذا التحول في فواعل العلاقات الدولية لم يعد من المجدي علميا وواقعا تركيز الاهتمام على الدولة فقط كموضوع مرجعي للأمن، لأن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد بضمان بقائه وتحقيق رفاهيته، ولا يمكن أن تكون هي المعنية وحدها بالأمن، فحماية الكائن

¹جمال منصر ، تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني ، مداخله ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وأفاق"، تنظيم جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، ، 2008ص 97.

²مازن غرابية، العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، مداخله ضمن: الملتقى الدولي " لدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004ص07.

البشري، أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل واستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن الإنساني لذلك يركز المشروع النقدي في الدراسات الأمنية على مفهوم الأمن الإنساني.

5- تغيير على مستوى مصادر التهديد

لاشك أن تحقيق الأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي من الوظائف التقليدية للدولة، والتي كان ينظر إليها فلاسفة السياسة كمهمة مركزية للدولة وكان الاعتقاد السائد لدى العديد من السياسيين الممارسين أن الواجب الأسمى للدول هو تولي هذه المهام بفاعلية. و قد ارتبط مدلول الأمن بمفهوم الخطر و التهديد، فلا نستطيع تعريفه إلا في مجال داخلي ودولي محدد وبذلك فهو يمثل المحصلة النهائية لمستوى ودرجة التحصين لكيان الدولة من الداخل والخارج، وبقي مفهوم الأمن محافظا على أهميته الجوهرية في عصر العولمة بكل أبعاده سواء الداخلية أو الخارجية وليس ذلك غريبا ففي كل العهود والأزمات كان للاقتصاد، الحروب والسياسة روابط ضيقة ومقاربة¹.

إلا أن الجديد في هذا المجال يتمثل في القضايا والإشكالات الجديدة التي تواجه الدولة في عصر العولمة، الأمر الذي يفرض تطوير المهمة الأمنية للدولة وتحديث أساليب أدائها، وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى بعض القضايا الجديدة وما تتطلبه من أدوار أمنية للدولة على المستويين الداخلي و الخارجي² :

¹ جمال منصر ، مرجع سابق ، ص 298.

² محمد سعيد أبو عامود،"الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة ، "مجلة الديمقراطية، عدد ، ، 3 2001ص.78.

-التعرف على أنواع الجرائم التي تهدد الأمن الوطني كالجرائم الاقتصادية و منها غسيل الأموال التلاعب بالبورصة والفساد الإداري، ووضع مخطط علمي وعملي للتعامل معها حيث أن الآثار الناتجة عن مثل هذه الجرائم على أمن الدولة لا تقل عن التهديدات الخارجية ويدخل في هذا الشأن الجرائم الممكن حدوثها من خلال التجارة الإلكترونية والجريمة الدولية وتجارة المخدرات ودفن النفايات النووية و الكيميائية...الخ، وهكذا نجد أن مجالات الوظيفة الأمنية قد اتسعت وتعقدت بصورة غير مسبوقة، حيث أن مثل هذه الجرائم تهدد الأمن الوطني للدولة من زوايا مختلفة.

- محاربة التطرف و الإرهاب، حيث أن ظاهرة التطرف والإرهاب تعد من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن، وعلاج هذه الظاهرة لا بد وأن يجمع بين الأساليب الأمنية، الاقتصادية الاجتماعية والنفسية، وعلى هذا الأساس أصبحت محاربة الفقر إحدى أدوات الأمن، ودعم التنمية عاملا مهما للاستقرار¹.

- فيما يتعلق بمفهوم الأمن الخارجي والذي يدور حول الحفاظ على سلامة إقليم الدولة برا بحرا وجوا، ومنع تعرضها للعدوان الخارجي و توفير القدرة اللازمة للتصدي له، هذا بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح مواطني الدولة في الخارج، هذا المفهوم لم يعد يقتصر على هذه الجوانب التقليدية، فاختراق إقليم الدولة لم يعد يتم بالوسائل العسكرية المباشرة و إنما يتم بوسائل تكنولوجية متطورة، من خلال الأقمار الصناعية وغيرها من وسائل جمع

¹جمال منصر ، مرجع سابق ، ص299.

المعلومات الحديثة ويتم كذلك من خلال ما يمكن أن نطلق عليه " الأساليب الذكية " التي تدور حول تحليل البيانات الإستراتيجية للدولة والتعرف على كيفية إدراك صانع القرار السياسي للواقع الذي يعمل في إطاره داخليا، إقليميا ودوليا.¹

وبالتالي فإن تحقيق الأمن على هذا المستوى لم يعد يتم من خلال الأساليب العسكرية وحدها، وإنما من خلال أساليب جديدة تعتمد على العلم والمعارف المتطورة.

-وفي مجال الأمن الخارجي كذلك، تبرز قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية وقد أخذ هذا النمط يتخذ شكل النزعة الإنسانية المسلحة المتجسدة في بعث جيوش متعددة الجنسية لفرض احترام حقوق الإنسان في دول مختلفة، وبذلك يقوم مبدأ التدخل الإنساني بوظيفة تبريرية توفر غطاء الشرعية الدولية لتدخل الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول الصغرى، مما يعد انتهاكا لمبدأ السيادة الوطنية، وهذا ما يعكس التحول الذي يشهده العالم من التركيز على مفهوم السيادة إلى التركيز على الأمن الدولي كما تتصوره القوى الكبرى وهكذا يتضح جليا أن التهديد العسكري الخارجي المتعلق بالحدود والأطماع الترابية ، وغيرها لم يصبح هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة التي أصبحت تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد من تجارة المخدرات

¹جمال منصر ، مرجع سابق ، ص300.

عبر الحدود، الجريمة المنظمة، انتشار الإرهاب الدولي، وانتشار الفقر والأوبئة والتلوث البيئي وغيرها.¹

¹ محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 157.

المبحث الثاني: التأسيس النظري لمفهوم الأمن

عرف مفهوم الأمن تطورات كبيرة نتيجة للأحداث الدولية المتسارعة، مما جعل الباحثين في العلاقات الدولية يوجهون دراساتهم على حسب الحقائق الميدانية التي أفرزتها هذه الأحداث، فقد جاءت عدة نظريات مفسرة للتحويلات الأمنية وتأثيرها في العلاقات الدولية، والتي شكلت حوارات بين مختلف المنظرين، لاسيما بين النظرية الواقعية بمختلف توجهاتها الهجومية والدفاعية من جهة، وبين النظرية الليبرالية من جهة أخرى، علاوة على النظريات الحديثة التي تناولت مفهوم الأمن بأبعاد أخرى، ساهمت في إثراء الحوارات بين المنظورات الأمنية المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن في إطار النظريات التقليدية

1- النظرية الواقعية

يرى الواقعيون أن الدولة لا يمكنها الحفاظ على أمنها الشامل إلا إذا زادت من قوتها، وان السلم موجود لفترة مؤقتة فقط وما هو إلا نتاج علاقات القوة، يمكن أن يتحقق بسيطرة دولة ما أو توازن بين القوى العظمى في النظام الدولي أو على التحالفات.

❖ المرتكزات الأساسية للواقعية:

- القوة : أي أنّ القوة العسكرية هي معيار لقياس قوة الدولة بالإضافة إلى متغير " القدرات" المتمثل في الحجم السكاني والمساحة، الموارد، الاستقرار السياسي، كما أن القوة عند

الواقعيين مرتبط أساسا بالمصلحة الوطنية فكما زادت الدولة في قوتها زادت من تحقيق مصالحها، وكما زادت مصالحها دعت الحاجة إلى زيادة قوتها.

- **السيادة:** المرتبط بالاحتكار الشرعي الوحيد للقوة داخل حدود الدولة والتطلع إلى الهيمنة بغية ضمان البقاء خارجيا.

- **الفوضى:** تعتبر الواقعية أن بنية النظام الدولي فوضوية، فاهتمام الدولة ينصب على المحافظة على نفسها في ظلّ الفوضى التي تتسم بها العلاقات الدولية.¹

- **المأزق الأمني:** أي أن الدولة في حالة تنافس وصراع، فزيادة قوتها يكون على حساب قوة الدولة الأخرى، أي ما تجسده المعادلة الأمنية الصفرية، الناتجة أساسا عن عدم اليقين.² وتتقسم الواقعية إلى:

➤ **الواقعية الكلاسيكية:** ومن روادها هانس مورغانو : تركز على المصلحة الوطنية وعلى القدرة والصراع من أجل البقاء في سياق فوضوي ، وهي ترى انه لا مجال للفواعل غير الدولية ، ولا للتعاون أو لإقامة أحكام القانون وإنما يؤخذ في الحسبان طموحات القوة فقط. كما يعتبر نيكولا ميكيافيلي مكرسا لمفهوم الأمن المرتبط بالقوة عندما رأى أن القوة هي أساس الحكم والإمارة، والدعوة إلى الفصل بين السياسة والدين والأخلاق، أي التمييز بين

¹ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص 146.

: تاكاويكي يامامورا ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، ترجمة عادل زوغار، نقلا عن الموقع الإلكتروني ² http://www. Geocities . com / Adel ZEggargh . lints ، html1 ، ص

أخلاق الفرد وأخلاق الدولة التي تخضع في سلوكها إلى منطق الدولة الذي يركز على المصالح العليا لها فقط¹.

➤ **الواقعية البنوية**: ويعتبر **كينيث وولتز** أبرز روادها، تعتمد على بنية النظام الدولي ، أي طريقة توزيع القدرات خاصة العسكرية بين الدول العظمى، ومظاهر التوازن بين هذه القوى هي التي تحدد استقرار النظام الدولي أو عدمه، وهذه البنية متميزة بغياب الثقة وتعميم اللأمن بين الدول، وأن التعاون بين الدول ممكن من أجل تقليص مخاطر اللأمن وضمان مكاسب نسبية وليست مطلقة لكل واحدة منها.

➤ **الواقعية الهجومية**: التي يمثلها **جون ميرشيمر** الذي يعتقد أن الدولة تركز على البحث عن القوة النسبية بدلا من القوة المطلقة من أجل تحقيق أمنها وضمان بقائها القومي، فمفردات المنافسة الدولية والتضارب في المصالح والفوضى الدولية ، تحتم وجود الصراع بدلا من التعاون بين أطراف النظام الدولي².

ومهما تأجج مستوى النقاش ضمن التيار الواقعي بين مختلف التصورات من الدفاعية إلى الواقعية الجديدة، إلا أنها تبقى متوقعة على الحدود الضيقة لمفهوم الأمن، ضمن المسائل التي تسمح للدول بتطوير قدراتها العسكرية وإقامة التحالفات القوية، بالشكل الذي يتجاوب مع البنية الفوضوية للنظام الدولي وبيتح لها امتلاك القوة والنفوذ، لضمان الأمن

¹المرجع السابق، ص 2

²عامر مصباح ، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، ط 1، 2010 ص 93.

ضد أي تهديد واقع أو محتمل وقوعه مما يجعل الأمن مرادفا للردع النووي وتوازن القوى. أي أن الدول والتحالفات الدولية تبقى في تنافس مستمر وفق منطق اللعبة الصفرية، فزيادة مستوى أمن الدولة" أ "يؤدي آليا إلى انخفاض مستوى أمن الدولة" ب. " ورغم دور مؤشر التعاون في إدارة التفاعلات الدولية، من خلال تشابك المصالح والمكاسب المشتركة، إلا أن القوة تبقى المؤشر الأكثر مركزية لتحقيق "عضلة الأمن" الذي يشكل واقع الخوف وانعدام الثقة أهم سماتها، مما يؤدي للسقوط في "دوامة الفعل ورد الفعل" بالنسبة للأطراف المعنية بمطلب الأمن.

2- النظرية الليبرالية

خالف التصور الليبرالي النهج الواقعي معتبر أن الدولة ليست الفاعل الوحيد والرئيسي في العلاقات الدولية إذ توجد عدة فواعل غير دولاتية لاسيما المنظمات الدولية (أي وحدات فوق الدولاتية) والمنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، و حتى أفراد و جماعات كما يصطلح عليه عند الليبراليين الجدد بالمجتمع المدني العالمي الذي يتكون من منظمات غير حكومية متعددة المجالات و الاختصاصات¹.

إن الأمن الجماعي و السلام الديمقراطي يعتبران من أهم تصورات الليبراليين للأمن حيث يستبدلون مفهوم الأمن القومي وهو التصور الواقعي بمفهوم آخر هو الأمن الجماعي

¹ حمدوش رياض ، مرجع سابق ، ص 272.

عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام بطريقة تعاونية و تبادلية بين الدول، أي وجود فاعلين غير الدولة عكس المنظور الواقعي¹.

إن الليبرالية الجديدة شهدت تطورا كبيرا في سبعينات القرن العشرين خاصة مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل و تطور العلاقات الاقتصادية الدولية و تشابكها مما أدى إلى تراجع العلاقات الإستراتيجية والعلاقات ما بين الدولية لصالح علاقات عبر قومية و منه عوضت " الشبكة العنكبوتية " الليبرالية في تفسيرها للعلاقات الدولية "لعبة البيلياردو " الواقعية و التي مفادها أن العلاقات الداخلية و الخارجية غير مرتبطة.

إن من أهم مبادئ المنظور الليبرالي والتي تساعد على فهم المقاربات الأمنية هي

كالآتي:

- يمكن تقليص حدة النزاعات بين الدول عن طريق إتباع منطق جديد وهو منطق التعاون والتقارب بين الدول ومحاولة إيجاد قيم مشتركة في ما بينها.

- التعاون بين الدول يكون بإنشاء مؤسسات ومنظمات تعمل على تحقيق التعاون والأمن و تقليص حدة التهديدات.

- نشر القيم الديمقراطية وتقليص الوزع العسكري لأن الديمقراطيات في اعتقادهم نادرا ما تدخل في صراعات فيما بينها وغالبا ما تكون الصراعات بينها و بين دول غير ديمقراطية¹.

¹ تاكايوكي يامامورا، مرجع سابق، ص 3

إن التصور الليبرالي يعتمد على ركيزتين أساسيتين هما:

➤ **المؤسسية:** والذي تركز على الأمن الجماعي من خلال تشكيل تحالف موسع يضم مختلف الفواعل الدولية في النظام الدولي، والسعي لدرء الأخطار بالاعتماد على القانون الدولي، فالمنظمات الدولية التي تم إنشاؤها لاسيما هيئة الأمم المتحدة والتكتلات الإقليمية المنتشرة في القارات الخمس، بالإضافة إلى المنظمات المتخصصة، كلها تهدف إلى إرساء السلم والأمن العالميين، في إطار دولي منظم يتجاوز منطق الدولة الواحدة ويحد من الهيمنة الدولية لها، خاصة إذا كانت هذه الوحدة الدولية عدوانية وتهدف إلى زعزعة الاستقرار العالمي.

➤ **نظرية الاعتماد المتبادل:** والتي تنسب إلى روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما **القوة والاعتماد المتبادل لسنة 1977** ، و تهدف إلى خلق نخب فوق قومية من خلال إيجاد قيم مشتركة لخلق تعاون مشترك وفق منطق التقارب المعتمد على الاتصال وتبادل المعلومات، للقضاء على أزمة الثقة والتخوف بين الدول قصد تحقيق الأمن.

¹ جهاد عودة، النظام الدولي: النظام الدولي نظريات و إشكاليات، القاهرة، دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005، ص

فالأمن في النظام الدولي يتحقق نتيجة تعقد العلاقات التجارية والاقتصادية وترابطهما الشديد مما يجعل حالة الانسحاب غير ممكنة لأنها ستؤدي إلى الخسارة، وهو ما يخلق نوع من التعاون المشترك.¹

و عليه و بالرغم من أن الليبراليين و الليبراليين الجدد قد أقحموا فاعلين غير الدولة محاولة منهم توسيع الأمن، مثل الجماعات الاثنية أو الدينية و المؤسسات و المنظمات غير الحكومية التابعة للمجتمع المدني ، لكنهم و رغم هذا فإنهم ابقوا الدولة كموضوع مرجعي.

المطلب الثاني: الأمن في إطار النظريات الحديثة

1- النظرية البنائية

ظهرت هذه النظرية مع كتابات " ألكسندر وندت و " نيكولاس أونوف" و إيمانويل أدليير، فالبنائيون ينظرون إلى السياسة الدولية من منظور مختلف عن منظور الواقعيين الجدد الذين يميلون إلى اعتبار أن البنية تتكون من توزيع القدرات المادية فحسب و من جهة أخرى ، يرى البنائيون أن البنية هي نتاج العلاقات الاجتماعية ، فهم يجادلون بأن البنى الاجتماعية تتكون من عناصر، مثل المعرفة المشتركة والموارد المالية و الممارسات.

¹قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن: بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة سطيف، 2016-2017، ص18.

وهذا يعني أن البنى الاجتماعية تعرف جزئيا من خلال التوقعات و المعرفة المشتركة¹. وكمثال على ذلك يرى " ألكسندر ويندث " بأن معضلة الأمن هي بنية اجتماعية تتألف من تفاهات ذاتية بين الأفراد تكون فيها الدول على درجة من عدم الثقة بالدول الأخرى ، بحيث أنها تفترض أسوء الاحتمالات بشأن نوايا بعضها تجاه بعضها الآخر، و في المقابل ، فإن الجماعة الأمنية هي بنية اجتماعية مختلفة نوعا ما ، تتألف من معرفة مشتركة تثق الدول بعضها ببعض بأن تحل المنازعات فيما بينها من دون اللجوء إلى الحرب.

"و يجادل ويندث في دراسته " : **anarchy is what states make of it** " الفوضى هي ما تفهمه الدول " بأن معضلة الأمن و الحروب تتجم عن النبوءات التي تحقق ذاتها.² و يرى أيضا بأن في وسع سياسات الطمأنة أن تساعد أيضا على تحقيق بنية للمعرفة بحيث تستطيع أن توجه الدول نحو تكوين جماعة أمنية تتمتع بدرجة أكبر من السلام. ومع أن البنائيين يجادلون بأن معضلات الأمن ليست مسألة قضاء و قدر، إلا أنهم يختلفون حول ما إذا كان بالإمكان تفاديها ، فيما يرى البعض أن كون التركيبات تبني اجتماعيا لا يعني بالضرورة أنه يمكن تغييرها ويتجلى ذلك في ملاحظة ويندث Wendt بأن " : **البنى**

¹ أعمار حجار ، السياسة المتوسطة للإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة بانتة، 2002، ص40.

² Alexander Wendt , **anarchy is what state make of it , the social construction of power politics** , in international organization , vol 46 printemps 1992 , p 391

الاجتماعية تفيد التصرف في بعض الأحيان لدرجة أن تصبح الإستراتيجية التحويلية

متعددة¹

2- النظرية النقدية للأمن

وضع أسس النظرية النقدية منظرو مدرسة فرانكفورت من أمثال "ماكس هوركهاير"، و"تيودور أدورنو" و"يورغن هابرماس". وتقدم المقاربات النقدية نفسها على أنها أكثر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي، وأن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي².

تتعلق الدراسات النقدية على تعدد تياراتها من إدراك بديل لمفهوم الأمن يراعي

الصور التالية:

➤ توجيه انتقادات لاذعة للواقعيين بسبب تركيزهم على الدولة كمحور للعلاقات الأمنية، في المقابل اعتبار الفرد موضوعا مرجعيا أساسيا، فالدولة تبقى وسيلة لضمان أمن هذا الأخير وتحقيق رفاهيته وبالتالي لا يمكن أن تكون معنية بالأمن.

فالدراسات النقدية رفضت ربط الأمن بالحرب داعية في المقابل إلى الارتكاز على

مفهوم أكثر إيجابية وذلك من خلال دعوة جون غالتون **Johan Galtun** " للسلام

الإيجابي"، وطرحت كينيث بولدينغ **Kenneth Boulding** لمفهومه الخاص " بالسلام

¹ Ibid , p 420

² تاكايوكي يامامورا، مرجع سابق، ص 4

المستقر، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب أن لا يقتصر على غياب الحرب بمعنى العنف المباشر، بل لابد إلى جانب هذا من القضاء أو على الأقل التقليل من حدة العنف غير المباشر، الذي يقصد به ذلك العنف الذي يكرس تبعية دول الجنوب لدول الشمال من خلال المؤسسات الدولية¹.

➤ رغم المكاسب التي يمكن أن تتحقق انعكاسا لآلية الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي إلا أن شدتها معرض لإختلالات وتقلبات انعكاسا لحدة المنافسة على مصادر الطاقة الحيوية، الأسواق التجارية وغيرها.

➤ التنامي اللامسبوق " للهجرة " نحو المركز وما تحمله من تهديدات ضد المنظومات القيمية، الثقافية والاجتماعية وبالتالي احتمالية التصادم بين الدولة والأقليات.

➤ بروز تحديات جديدة شكلت مصدرا للنزاع ، بعيدة بشكل كلي عن الطابع العسكري التقليدي تتمثل في :الاختلالات الاقتصادية، أزمات الهوية، فجوات الصحة والتعليم والكوارث البيئية.

❖ التطبيقات الجديدة للأمن

أ - الأمن الإنساني

على الرغم من أن مكونات الأمن الإنساني ومصادر تهديده ترجع إلى فترات تاريخية سابقة، إلا أن ظهور هذا المفهوم في الآونة الأخيرة ارتبط بما يعرف بالعولمة، بما أفرزته من

¹ عادل زوقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي، نقلا عن الموقع الالكتروني:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html>

فتح الحدود بين الدول والتحرر الاقتصادي، حيث أكدت دراسات الاقتصاد الدولي، أن هذا التحرر نجم عنه العديد من المخاطر مثل انتشار بعض الأنظمة التي لا تعرف الاستقرار، مما يصعب من عملية التحكم فيها، خاصة في الأسواق المالية والتي يمكن أن تكون لها كذلك تأثيرات سلبية على قضايا البيئة والاستقرار السياسي¹.

إن مقارنة الأمن الإنساني بنت تصورهما على فكرة " المواطنة العالمية" التي لا تعدد بجنس الإنسان، أو لغته، أو دينه، أو انتمائه الثقافي أو الجغرافي، فكل إنسان هو مواطن في هذا العالم ومن حقه أن يحيا بحياة آمنة.

فقد ظهر هذا المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويركز هذا المفهوم على صون كرامة الإنسان وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية ويتحقق الأمن الإنساني من خلال التنمية الاقتصادية، والحكم الرشيد وسيادة القانون وانعدام التهديد والخوف بكل أشكاله.²

وإذا أردنا درج بعض التعاريف فإنه يتضح لنا عدم وجود تعريف مدقق وجامع للأمن الإنساني فمثلا يحدد رولاند باري Roland Paris مصطلح الأمن الإنساني" بكونه مصطلح واسع ويتضمن العديد من المسائل، مما يجعله يشتمل على مجموعة كاملة أو كبيرة من الأبحاث حول التهديدات غير العسكرية لأمن الأفراد والجماعات والمجتمعات"

¹علاق جميلة و وفي خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والأطروحات النقدية الجديدة، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، 2008، ص 150.

²محمود شاكر سعيد ، خالد بن عبد العزيز الخرفش ، مرجع سابق ، ص 11.

وهنا يظهر الارتكاز على تلك الانعكاسات للتهديدات التي عادة ما تأتي سواء من الداخل أو الخارج، ومنه فإن الأمور لا ترتبط بحماية الدولة وإنما بحماية الأفراد¹.

فقد عرف " محبوب الحق "الأمن الإنساني " انه يعني أمن الإنسان بدلا من أمن الأرض، وأمن الأفراد بدلا من الأمم، والأمن من خلال التنمية وليس من خلال الأسلحة"² وصف وزير الخارجية الكندي الأسبق " لويد اكسورتي " مقارنة الأمن الإنساني أنها: " حالة أو وضع توصف بخلوها وحررتها من التهديدات التي تمس حقوق الإنسان وأمنه وحتى حياته وهي طريقة بديلة لرؤية العالم بحيث يعتبر الناس بمثابة نقطة أساسية ومرجعية بدلا من التركيز بشكل حصري على امن البلاد والحكومات".³

فتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 حدد ستة (06) تحديات شاملة جديدة للأمن وهي: التزايد السكاني، الأزمات الاقتصادية، الهجرة الجماعية، تراجع الظروف البيئية، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي. وهناك أربع خصائص للأمن الإنساني⁴ وهي :

1. شمولية الأمن الإنساني، وعالميته كحق للأفراد في كل مكان.

2. التكامل بين مكوناته.

¹المرجع نفسه ، ص15.

²خديجة عرفة ، الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009، ص 37.

³قنوفي وسيلة، مرجع سابق، ص 27.

⁴ UNDP. Human development report 1994 – new dimensions of human security . en . pdf. Available at <http://hdr.undp.org/en/media/hd>

3. يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة لتفادي التدخل.

4. محور الأمن الإنساني هو الإنسان فيما يتعلق بطبيعة الحياة البشرية في كل مكان.

وبالتالي فإن الأمن الإنساني هو تعبير فعلي عن رغبة عالمية لتدارك الأخطار

و التهديدات التي رسمت لمستقبل نظام عالمي عماده الكوارث الإنسانية من: كوارث بيئية،

كوارث صحية، مع تنامي الحروب الداخلية ذات الطبيعة العرقية أو الدينية، و في تنامي

الفقر و الجهل و العنف المادي و غير الماديو هذا ما من شأنه تهديد أمن و سلامة

الدول و المجتمعات و العالم.¹

فالفرق بين الأمن الدولة والأمن الإنساني نبرزه في الشكل التالي:

المفهوم التقليدي للأمن: المفهوم الدولي	المفهوم الحديث للأمن :	
الدولة	الأمن الإنساني	
الموضوع المرجعي	أمن الفرد	امن الدولة
قيم الأمن	الحرية الرفاهية	القوة، السيادة، المصلحة الوطنية، سلامة الحدود
تهديدات الأمن	تهديدات غير عسكرية	تهديدات عسكرية، العنف المباشر والمنظم من الدول الأخرى

¹أمحمد برقوق، "الأمن الإنساني: مقارنة ايتمو-معرفية نقلا عن موقع الأستاذ:

<http://www.berkouk-mhand.yolasite.com/research.php>

وسائل تحقيق الأمن	التهديد باستعمال القوة، ميزان القوة، القوة العسكرية، تقوية القدرة الاقتصادية	التنمية الإنسانية المستدامة، ترقية حقوق الانسان، تهديدات غير عسكرية، العنف، المخدرات، تدهور تلبية الحاجات الأساسية، الحريات الفردية، حقوق الإنسانية، الاضطهاد العرقي والاثني، الديمقراطية والحكم الراشد
-------------------	--	---

عادل زقاغ ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج بحث في الأمن المجتمعي¹

ب - الأمن العالمي:

فالأمّن العالمي تعود جذوره إلى لجنة بالم Palm في سنة 1982 و ذلك في تقريرها حول السباق نحو التسلح بين القوى العظمى و أثرها على الحياة البشرية و الإنسانية بصفة عامة سواء الأغنياء أو الفقراء ، ثم بعد ذلك لجنة براند Brandt حول التنمية الدولية سنة 1983 حيث أعطت العلاقة الموجودة بين الأمن و التنمية حيث استنتجت أن توسيع الهوة

¹عادل زقاغ ، المرجع السابق، ص 08.

بين الدول الغنية و الفقيرة سيؤدي إلى ظهور أشكال اللاعدالة و المجاعات و التي من شأنها أن تؤدي إلى حالة من اللأمن في النظام العالمي¹.

و بالتالي ظهر مفهوم الأمن الشامل العالمي و خاصة حول مسألة الأمن الغذائي العالمي و ذلك عن طريق توسيع نشاطات و مجهودات الأمم المتحدة و كذلك الدول التي تعمل على تحقيق الأمن و السلام العالمي، بالإضافة إلى المنظمات الدولية غير الحكومية و تجلت هذه النشاطات فيما يلي:

1- لجنة براندلاند 1987Brandt Land حول التنمية المستدامة نتيجة تلوث البيئة

بحيث أصبح من الرهانات الأساسية بالنسبة للأمن العالمي و بالأساس ثقب الأوزون و منه فان الدول لا يمكن أن تواجه وحدها هذه المشاكل البيئية، بل هي عمل و مجهودات وواجب الجميع في العالم.

2- ندوة الأمم المتحدة حول البيئة سنة 1992 و ضرورة تأثير المجتمع المدني في عملية

التنمية المستدامة و جعل الحكومات تتبنى المشاريع المرغوب تحقيقها من اجل تحقيق الأمن للأفراد و الجماعات.

3- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994 الخاص بتحديد 06 تحديات جديدة

و شاملة حول الأمن و هي : النمو الديمغرافي ، الإفلاس و التراجع الاقتصادي ، الهجرة السرية ، تلوث البيئة ، المخدرات و المتاجرة بها، الإرهاب الدولي.

¹ حمدوش رياض ، مرجع سابق ، ص 273.

من هنا يتضح أن الأمن العالمي يرتبط بوجود تهديدات غير عسكرية ضد الأمن، تلخص في الظروف السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتي بإمكانها تهديد بقاء الدول، إلى جانب تهديد بقاء الأفراد من خلال النزاعات التي تثيرها.

وفيما يلي أهم مدارس النظرية النقدية:

1- مدرسة كوبنهاغن

كان معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام منبر نظري رائد في دراسة الشؤون الأمنية وفق خلفية فكرية نقدية ومن ابرز الباحثين الذين استضافهم نجد¹:باري بيوزان، اول وايفر، ياب دي وايلد ، مورتن كليستروب وغيرهم الذين قدموا مقاربتين نظريتين لمفهوم وإعادة مفهوم الأمن والظواهر المتصلة بهما، الأولى كانت ما يعرف ب"الأمن المجتمعي" تحت إشراف بيوزان ، والثانية ما يعرف ب"نظرية الامنة" لأولي وايفر².

❖ الأمن المجتمعي لباري بوزان

يرى الكثير من الباحثين أن "المجتمع" يعتبر كموضوع مرجع للأمن مقابل الدولة التي أصبحت في نظرهم في بعض الأحيان مصدر للتهديد.

فباري بيوزان يعرف الأمن المجتمعي انه "الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات"¹.

¹سيد احمد فوجيلي ، الحوارات المنظرية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر، 2011 ، ص 124.

²المرجع نفسه ، ص125 .

يعتبر القطاع المجتمعي أحد الميادين الأساسية للأمن بمفهومه الموسع من خلال إثارة مفهوم الأمن المجتمعي، فالتطور التقني الذي مس وسائل النقل والاتصالات ساهم في شيوع بعض مظاهر الأزمة التي كانت في مراحل سابقة ضمن الحدود السياسية للدول مثل: الجريمة المنظمة، شبكات التجارة غير المشروعة للمخدرات والأسلحة المحظورة...الخ².

كما نشير إلى مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية، التي لم تعدا حكرا على الدول المتخلفة فحسب، وقد تجد بعض مسبباتها في موجة التدفقات السكانية، وما تثيره من قلق وتوترات للبنية الديمغرافية للدول المستقبلية، بفعل تنامي العنصرية وكراهية الأجانب، مما يهدد الاستقرار المجتمعي ومعه الأمن العالمي.

إن بالدوين **Baldwin** يقر بأن حقل الدراسات لم يكن قادرا على التعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث خرجت هذه الدراسات من هذه الحرب بمفهوم ضيق للأمن الوطني من خلال التركيز على الشق العسكري دون النظر إلى بقية الجوانب، التي من بينها الاهتمام بالاستقرار المجتمعي.

هنا يطرح مولر **Muller** :ثلاثة مستويات للتحليل على مستوى الدراسات الأمنية

أ. الدولة :تهدد في سيادتها وقوتها.

ب. المجموعة :تهدد في هويتها.

¹ 1 Barry buzan ,people ,states ,and fear ;an agenda for international security studies in the post cold war era , 2nd ed ,Colorado ; lymme riemmer publishers , 1991 p 19 .

² هريت برلون، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة فادي حمود وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص ص 120-124.

ج. الأفراد :يهددون في مسألة البقاء والرفاه:

موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة
المجموعة (المجتمع)	الهوية
الأفراد	البقاء و الرفاه

المصدر: عادل زقاغ ، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج بحث في الأمن المجتمعي - ¹

كما أنه يحدد بأن المأزق المجتمعي يؤدي إلى غياب الأمن المجتمعي، المرتبط بقدرة المجموعة على الاستمرار والحفاظ على خصوصياتها، في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة والممكنة، خاصة من خلال إحساس المجموعة بوجود مساس بمكونات هويتها من لغة وثقافة ودين وغيرها.

إضافة إلى هذا قد نطرح معضلة الإرهاب الدولي كأحد أكثر المظاهر خطورة على المنظومة الأمنية بمختلف مستوياتها الأفقية والعمودية، وربما أصبح الخطاب الطاغي على الأمن المجتمعي في المرحلة المعاصرة.

إذن كان الهدف الأسمى هو صياغة وتوفير الشروط المطلوبة لنمو المكتسبات

اللغوية، الدينية والثقافية للمجتمع والحفاظ على بقائه وهويته.

¹عادل زغار ، المرجع السابق، ص 06.

❖ نظرية الأمانة لأولي وايفر

لقد تطرق "أولي وايفر" في هذه النظرية إلى تأثير البنية الخطابية على أن أي فعل أمن يحتاج إلى بناء ثلاثة لبنات ضرورية: التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع، المرجع التي تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع، المرجع المهده الذي يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية، وهكذا من خلال الأمن تسعى الفواعل السياسية من أصحاب السلطة لرفع القضية من عالم السياسة الدنيا التي تحددها القواعد الديمقراطية وإجراءات صنع القرار، إلى عالم السياسة العليا التي تتميز بالاضطرارية والأولوية الملحة عبر قضايا الحياة والموت، والمثال الشائع على هذه العملية والتي يكثر لاستشهاد بها هو قضية أمنه الهجرة إلى أوربا.¹

إن ميل الساسة إلى أمنة المزيد من القضايا ليس شيئاً جيداً بالنسبة للمجتمع، كونه يهدد بتقليص الحريات ويعرقل القواعد الديمقراطية وبالتالي نجد "وايفر" ينتقد بشدة صياغة القضايا من الناحية الأمنية، فبالنسبة له "الامنة يجب أن ينظر إليها على أنها شيء سلبي كفضل في التعامل مع القضايا السياسية العادية ويدعو إلى إستراتيجية نزع الامنة حيث تخرج القضايا المؤمنة من الحالة الاستثنائية إلى الحالة العادية أين يمكن التعامل معها وفقاً لقواعد الديمقراطية، بالرغم من إدراكه لصعوبة صرف الناس عن الكلام من ناحية الأمن وعدم الخوض في القضايا الأمنية، والهدف من هذا الحفاظ على الهوية المجتمعية .

¹ سيد احمد فوجيلي، مرجع سابق، ص 129.

❖ الأمن في مدرسة ابريستويث:

بالنسبة لأنصار مدرسة ابريستويث عكس مدرسة كوبنهاغن عندهم تصور ايجابي لمفهوم الأمن أي أن الأمن بالنسبة لهم هو **الانعتاق** فباحثين أمثال : **كين بوث، وواين جونز** يرون أن محور الدراسات الأمنية لا ينبغي أن يكون الامنة كما يقول " أول وايفر " بدلا من ذلك ينبغي أن يكون انعتاق الأفراد ،حيث سعى أنصار المدرسة إلى صياغة تعريف تحليلي لفهم الانعتاق ،فكين بوث يرى أن "**الانعتاق هو تحرير الناس أفرادا وجماعات من القيود المادية والإنسانية، سواء الفقر،سوء التعليم،القمع السياسي ،فالأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة**"¹.

فالانعتاق حسب بوث "يسعى إلى تأمين الناس من الظلم الذي يعيقهم على تنفيذ ما يختارون بحرية ، بشكل متوافق وحرية الآخرين فهو" فلسفة ، نظرية، وسياسة اختراع، فكرة الإنسانية" أما فيما يتعلق بمرجعية الأمن حسب أنصار مدرسة ابريستويث فقد اختاروا مرجعية الفرد مقابل الأشكال الأخرى من الجماعة السياسية خاصة الدولة أي إن مواضيع الأمن أصبحت كل الذين تم استبعادهم من تخصص الأمن التقليدي.

فالنظرية النقدية للأمن تحاول توسيع مفهوم الأمن بدلا من حصره، تستكشف الإنسانية المشتركة بدلا من السيادة الوطنية ، والانعتاق بدلا من الأمانة ، فالانعتاق كما يقول بوث "**قلب النظرية النقدية للأمن العالمي**".

¹ keen Booth , **security and emancipation** , review of international studies , rol ,17, no, 4 (1991) p 319

❖ الأمن في مدرسة باريس:

قدّم الباحثون من أنصار مدرسة باريس أجندة تركز على مهنيو الأمن، العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية، فمقاربة مدرسة باريس قامت بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق. أولاً، بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح معالجة الأمن باعتباره تقنية حكومية، ثانياً، بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز على تأثير ألعاب القوة، ثالثاً، بدلا من التركيز على أفعال الكلام تركز على ممارسات الجماهير¹.

فأنصار المدرسة من أمثال **ديديه بيغو** يرون إن فشل فهم تحول طبيعة العنف السياسي من أشد صورته كالحرب إلى أقلها علنية كالجريمة والتعذيب... الخ، خلق قلقا لدى القادة الحكوميين في المجتمعات الغربية في التعامل مع هذه الأشكال الجديدة من العنف.

كما أن الطبيعة الجديدة للتهديدات أدت إلى إظهار مدى ترابط العديد من المهن التي تؤدي أدوارا فعالة في المهام الأمنية، فهذه المهن تتلاقى مع وظيفة واحدة تحت عنوان الأمن، كما أن وتيرة العولمة الأمنية المتصاعدة تفرض إلغاء الحدود الوطنية وإلزام الفواعل الأخرى في الساحة الدولية بالتعاون، كذلك يرى أنصار مدرسة باريس ضرورة الدمج بين الأمن الداخلي والخارجي للتفاعل مع القضايا الأمنية الجديدة كالهجرة السرية والتفريب، وبالتالي لابد من إعطاء الأهمية لبعض القطاعات الأمنية التي كانت مهمشة مثل: حرس

¹ سيد احمد قوجيلي، مرجع سابق، ص143.

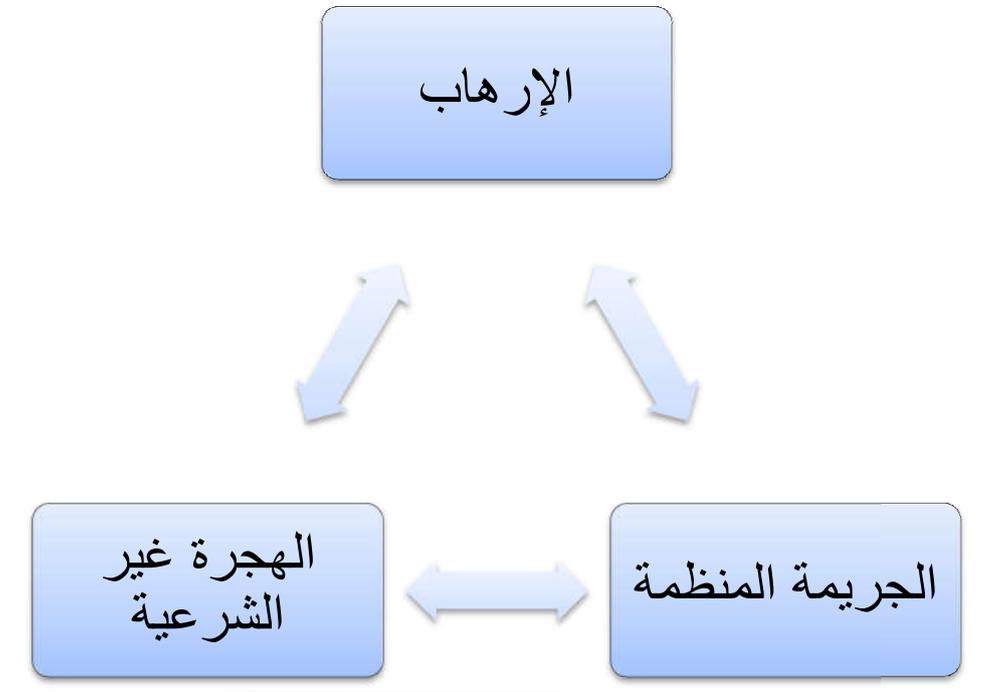
الحدود والجمارك والدرك،... الخ، زيادة على هذا فإن الأمن في مدرسة باريس هو نمط للحكومية يختزل في ممارسة الشرطة عبر تقنيات المراقبة، فأحداث 11 سبتمبر 2001 فرضت إستراتيجية تنادي بمراقبة الأشخاص العاديين والمشتبه بهم على حد سواء.

و بالتالي فإن الأمن في مدرسة باريس هو عبارة عن تقنية حكومية تقوم على فعالية ممارسة الشرطة التي تستخدم تقنيات المراقبة واحتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديدات التي تواجه الأمن¹.

¹ المرجع السابق ، ص 155.

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة وتأثيراتها على الأمن الإقليمي والدولي

تزايدت التهديدات الأمنية بمختلف أشكالها، إذ أصبحت تشكل تحديات كبيرة للمجتمع الدولي، فالتهديدات اللاتماتلية كالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والهجرة غير الشرعية ، أفرزت العديد من التأثيرات السياسية والأمنية والاجتماعية، بالإضافة إلى مساسها بالاقتصاد وثقافة وهوية المجتمعات، مما فرض على الدول والمنظمات الدولية أن تبذل جهودا كبيرا في سبيل محاربة هذه التهديدات، وإنشاء آليات من شأنها أن تساهم في الحد منها لاسيما من خلال تعزيز التعاون الدولي الذي أضحي ضرورة ملحة، نظرا لتجاوز هذه التهديدات الحدود الوطنية، وانعكاسها سلبا على الأمن الإقليمي والعالمي.



الشكل يمثل أبرز التهديدات الأمنية الجديدة: من إعداد الطالب عاشور يوسف

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن

يعتبر بعض الباحثين الهجرة غير الشرعية جريمة، بينما يعتبرها آخرون انتهاكاً للقانون، ومن وجهة نظر أخرى تعكس الهجرة غير الشرعية ضعف سيطرة الدولة على تلك الشرعية أمر ينبع من القانون الدولي لإضفاء صفة التجريم على شريحة معينة مثل العمال اليدويين، وطالبي حق اللجوء ، بينما تفضل أسواق العمل الدولية ذوي المهارات العالية، وفي هذا الصدد ينظر أصحاب السلطة السياسية و الاقتصادية إلى الهجرة الوافدة باعتبارها تهديداً محتملاً للسيادة ، والهوية القومية ، ولذا تسعى الحكومات إلى الحد منها، وتقبيدها.

وهناك من يرى أن الهجرة الدولية هي إحدى نتائج المد الرأسمالي، وبالأخص تدويل الأسواق، حيث يحتاج رأس المال إلى استغلال قوة عمل رخيصة، ولا بد من انتقال منظم لضبط عملية التراكم الرأسمالي، فعندما يحدث تباطؤ في دورة رأس المال توصف هجرة العمالة بأنها هجرة غير شرعية .

وتلقي التعريفات التالية للهجرة غير الشرعية الضوء على صور مهاجريها¹:

فهناك من يعرفهم بأنهم هم أولئك الذين يدخلون دولة ما للبحث عن عمل عادة ، وذلك بدون الوثائق، والتصاريح اللازمة، وهناك من يعرفهم بأنهم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون

¹ منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013 ، ص 78.

أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بوثائق مزورة، أو بتصاريح دخول مؤقتة، ولكنهم تجاوزوا مدتها.

كما يعرفهم آخرون بأنهم أولئك الناس الذين يدخلون قطراً معيناً بطريقة غير شرعية، أو الذين انتحلوا صفات معينة كسياح، ويشار إليهم بالعمال غير الموثقين، أو الغرباء غير الشرعيين، ويعرفهم آخرون بأنهم الأجانب الذين يدخلون ويقيمون أو يعملون على نحو غير قانوني في قطر ما .

وفي ضوء هذه المفاهيم يمكن القول بأن هناك خمس صور من المهاجرين غير

الشرعيين:

1- المهاجرون الذين يعبرون الحدود مختبئين في القطارات، أو السيارات، أو الشاحنات، أو يعبرون البحر بواسطة المراكب.

2- الدخول القانوني بتصريح لفترة قصيرة للسياحة، أو لأسباب صحية، والتمادي في الإقامة بعد ذلك.¹

3- الدخول الذي يبدو شرعياً بالوثائق المزورة، والتي يتم شراؤها من طرف مافيا الاتجار بالوثائق الرسمية ومحترفو التزوير واستعمال المزور.

¹ حمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة، مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض جامعة نايف الأمنية، 2010، ص 10.

4- الدخول بصفة باحثين عن اللجوء، ثم لا يترك تلك الدولة عندما ترفض استمارة طلب اللجوء.

5- الدخول بطريقة شرعية إلى إحدى الدول، و التسلل بعدها عبر حدودها إلى دولة أخرى¹. وبالتالي يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية كافة صور الدخول غير الشرعي من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي المعمول بها في هذه الدول.

❖ أسباب الهجرة غير الشرعية

- تعتبر الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي أدت إلى التفكير في الهجرة غير الشرعية، فالكثير من الدول تمر بحالات شديدة من الفقر، والبطالة، ولا توفر الدول الحياة الكريمة لمواطنيها ولا توجد الخدمات الصحية أو التعليمية، لذلك يفكر الكثير من الشباب في السفر إلى أحد الدول المتقدمة، وتوفير فرصة جمل براتب جيد، والبحث عن دولة توفر الاحتياجات الطبيعية للحياة الكريمة.

- يتحمس الكثير من الشباب للهجرة غير الشرعية، عندما يرى الكثير من حوله قام بها ونجح في الاستقرار في احد الدول المتقدمة، وعندما يروا حالة من الازدهار المادي والاقتصادي السريع للمسافرين، مما يجعل الكثير من الشباب متحمس للسفر إلى نفس هذه

¹سهام حروري، " الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، مجلة المفكر :جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد، 2012، 05ص

البلاد التي سافر إليها الآخريين، كما تسبب إصابة الكثير من الشباب بالإحباط والاكنتاب من البطالة، والأحوال السياسية والاقتصادية السيئة إلى زيادة التفكير بالهجرة¹.

- يؤدي عدم الاستقرار الأمني للبلاد في الشعور بعدم الاستقرار ولا الشعور بالأمان، ووجود الكثير من الصراعات والعنف ووجود الكثير من حالات الشغب والأسلحة، مما يؤدي إلى تفكير الكثير من المواطنين في الهروب إلى بلاد أكثر أمانا، ويفكرون بالهجرة غير الشرعية للوصول إلى أحد الدول المتقدمة والمستقرة، ومن الدول غير مستقرة والتي لا يوجد بها الأمان.

- يؤدي وجود الاضطهادات العرقية في البلاد إلى التفكير في الهجرة، كما تتسبب الاضطهادات الدينية من اضطرار بعض المواطنين من البحث عن دولة أكثر تسامحا وأكثر أمانا، تحميهم من التعرض للعنف.

❖ النتائج المترتبة على الهجرة غير الشرعية ومخاطرها

- تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى فقدان عدد كبير من الشباب الذين حاولوا القيام بعملية الهجرة غير الشرعية، وتعرضهم للكثير من المخاطر، وزيادة حالات الوفيات والغرق، وبدلا من عودة الشباب إلى أهاليهم بالأموال التي كانت السبب الرئيسي لسفرهم، يعودون جثث هامة، مما يسببون مآسي لعائلاتهم ولمجتمعاتهم.

¹ منصور لخضاري، المرجع السابق، ص 80

- تتسبب الهجرة غير الشرعية في التعرض للكثير من الإهانات والابتزاز المادي، والتعرض لخسارة الكثير من الأموال، من خلال عمليات النصب الذي يتعرض لها الكثير من المهاجرين غير الشرعيين.

- من نتائج الهجرة غير الشرعية كذلك، التعرض للاعتقال والسجن، ثم الترحيل مرة أخرى إلى بلد المهاجر غير الشرعي، وضياح مستقبل الكثير من الشباب.

- كما تأثرت بعض الدول بسبب انتشار الهجرة غير الشرعية، مما أدى إلى انعكاسات على الاقتصاد الوطني وذلك بسبب الأعباء المالية بسبب زيادة أعداد المهاجرين، ويسبب إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى سوق العمل في فترة زمنية قصيرة أكثر من احتياجات السوق، ما دفع الكثير من الدول إلى محاولة منع دخول المهاجرين غير الشرعيين من خلال طرق تأمين حدودها.

المطلب الثاني: الإرهاب وتأثيراته على مختلف مستويات الأمن

يشير تعريف ظاهرة الإرهاب إشكالية عويصة في الأوساط الأكاديمية، بسبب اختلاف المصالح وتباين الإيديولوجيات وتناقض القيم. مع هذا يبقى هناك خيط رفيع يجمع بينها وهو أن ظاهرة الإرهاب ظاهرة مرفوضة إنسانيا وأخلاقيا وومجتمعيًا.

التعريف اللغوي: يدل لفظ الإرهاب على معنى الخوف والترهيب وجاءت مشتقاته في أكثر من موضع في القرآن الكريم:

• ﴿يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وافوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون﴾¹.

• ﴿قال القوا فلما القوا سحروا أعين الناس واسترهبهم وجاءوا بسحر عظيم﴾²

• ﴿وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين إنما هو إله واحد فأياي فارهبون﴾³.

• ﴿فاستجبنا له ووهبنا له يحي وأصلحنا له زوجه إنهم كانوا يسارعون في الخيرات

ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين﴾⁴.

• ﴿لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون﴾⁵.

وكلمة "TERROR" ترجع في أصلها في الإنجليزية إلى الفعل "TERS". وفي الفرنسية

إلى الفعل "TERRORISER" وتحمل في كلتا الكلمتين معاني الرعب والهول والفرع أو

تدور في مجملها حول هذا المعنى.

- وفي المعجم العربي الحديث نجد أن كلمة "الإرهاب" تعني: "الأخذ بالعسف

والتهديد، والحكم الإرهابي القائم على أعمال العنف".

¹سورة البقرة.آية 405

²سورة الأعراف.آية 116.

³سورة النحل.آية 51

⁴سورة الأنبياء.آية 60

⁵سورة الحشر.آية 13

❖ **التعريف الاصطلاحي:** عرفت الموسوعة السياسية "الإرهاب: على انه: "استخدام العنف غير

القانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنفس، بغية

تحقيق هدف سياسي معين، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل

عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناويء لمشئئة الجهة الإرهابية.

- تعريف لاروس "الإرهاب": "هو مجموعة أعمال عنيفة، اغتياالات، احتجاز رهائن..."

تقتربها منظمة من أجل خلق جو من اللأمن لممارسة ابتزاز حكومة حتى تشبع عامل الحقد

لديها إزاء مجتمع، دولة، أو نظام.

- ويعرفه الأستاذ إدريس عطية على انه "حركة سياسية عنيفة لأشخاص أو أقليات، ضد

أشخاص، ممتلكات أو مؤسسات ومجموع هذه الأعمال العنيفة (الفردية أو الجماعية) تتخذ

أساليب إرهابية متعددة، اغتياالات، حجز رهائن، وضع متفجرات، أعمال تخريبية... الخ،

تهدف إلى احتلال ارض، قلب نظام سياسي... الخ"¹.

❖ **التعريف الأمريكي للإرهاب:**

- قبل أحداث 11 سبتمبر 2001

¹ ادريس عطية، الإرهاب في افريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر-3، 2011، ص 45.

يشمل الإرهاب كل ما من شأنه أن يتسبب على وجه غير مشروع في: قتل شخص، أو إحداث ضرر بدني فادح به، أو خطفه، أو محاولة ارتكاب هذا الفعل، أو الاشتراك في ارتكابه، أو محاولة ارتكاب مثل هذه الجرائم.

- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

"الإرهاب الدولي، هو القيام بأفعال إرهابية، تشمل الأشخاص أو الأقاليم، من طرف جماعات إرهابية تنتمي إلى أصول فكرية مختلفة، أو من طرف دول تدعم الإرهاب"

والملاحظ في التعريف الأمريكي للإرهاب قبل وبعد أحداث سبتمبر، يلاحظ الفرق بينهما بسهولة، فأمريكا كانت تعتبر الإرهاب كل ما يمس الأشخاص بأي شكل من الأشكال لأنها كانت مهتدة في مواطنها خارج أراضيها (تفجير السفارات، خطف الطائرات، تفجير الأساطيل البحرية، اغتيالات... الخ) دون أن يساورها شك (قبل أحداث 11 سبتمبر 2001) بأنها مستهدفة داخل إقليمها.¹

❖ **التعريف القانوني:** ومن وجهة النظر القانونية فإن الإرهاب جريمة لها مقوماتها وعناصرها

مثلها مثل باقي الجرائم الأخرى وهذه العناصر هي:

1- **العنصر المادي:** وهو النشاط المادي كالقتل أو النهب أو التفجير أو الاحتجاز،

وذلك بأي وسيلة كانت سواء قام به شخص واحد أو مجموعة أشخاص.

¹ ادريس عطية، المرجع السابق، ص 48

2- محل الجريمة : تقع الجريمة على الناس أو ممتلكاتهم أو الممتلكات العامة، ويدخل هذا العمل في إطار الإرهاب إذا كان المجني عليه غير مقصود لذاته وإنما هو رسالة من اجل غاية معينة للضغط على جماعة ثالثة والتي بيدها عادة زمام الأمور.¹

❖ التعريف الإجرائي

بناء على ما سبق، حددت التعريف الإجرائي لظاهرة الإرهاب كما يلي:

"الإرهاب هو استخدام العنف غير الشرعي أو التهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أو دولة أخرى، مستخدما في ذلك أساليب متنوعة كخطف الطائرات أو احتجاز رهائن أو التفجيرات أو الاغتيالات... ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة".

❖ أساليب الإرهاب

تعددت أساليب ووسائل الإرهابيين، وفقاً للأهداف الخاصة بتلك العمليات، وطبيعة ووقت تنفيذ تلك العمليات، إلى جانب عوامل أخرى قد تحكم عملية الاختيار من بين تلك الأساليب:

¹ . عبد الله سليمان، ظاهرة الإرهاب والقانون، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، بن عكنون، جامعة الجزائر، د.م. ج. الجزائر، 1996، عدد 4، ص ص 942-940.

➤ **التفجيرات:** ويستند هذا الأسلوب على إيقاع أكبر الخسائر، وذلك باستخدام أنواع متعددة من القنابل التفجيرية، ويُعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب شيوعاً في العالم.

➤ **الاغتيالات:** ويلجأ إليها الإرهابيون لتنفيذ مخططاتهم، والاغتيال هو القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، ويوجه الاغتيال في الغالب ضد شخصيات هامة في الدولة لها تأثيرها على الرأي العام وخاصة إذا كان تأثير هذه الشخصية يتعارض وأهداف الجماعة الإرهابية، وقد تلجأ الجماعة الإرهابية إلى هذا الأسلوب من الأساليب الإرهابية لإحداث حالة من الفزع والرعب في الدولة ليفهموا أنهم لن يكونوا بأمن.¹

➤ **الاختطاف:** يعني احتجاز أو أسر شخص في مكان سري، وعادة ما يكون مقترناً بطلب الحصول على فدية مالية تصل إلى ملايين الدولارات، وقد كان هذا الأسلوب يركز في السابق على الشخصيات ورجال الشرطة والدبلوماسيين، بغرض المساومة بهم في إطلاق سراح من قبض عليه من العناصر الإرهابية، ولعمليات الاختطاف صور عديدة إلى جانب اختطاف الأفراد، ومنها خطف وسائل النقل، سواء كانت تلك الوسائل جوية أو بحرية أو برية، ويعود الهدف من وراء تلك العمليات إلى إثارة الرأي العام، ولفت انتباهه للقضية التي يهدف إليها الخاطف أو الخاطفين، إلى جانب إظهارهم القدرة على احتجاز عدد كبير من الرهائن من ركاب الطائرات، وإظهار مدى سهولة اختطاف الطائرة بوسائل عادية متوفرة لأي شخص.

¹ ادريس عطية، المرجع السابق، ص 49

➤ الأعمال التخريبية: قد تأتي العمليات الإرهابية في شكل أعمال تخريبية يقوم بها الإرهابيون سواء على المنشآت الهامة والحيوية في الدولة، أو على منشآت أقل أهمية سواء كانت تلك المنشآت سياسية أو اقتصادية، وقد تكون تلك المنشآت داخل إقليم الدولة أو خارجها، ويميز هذا الأسلوب من أساليب الإرهاب عن غيره من الأساليب الأخرى بكثرة الضحايا، لأنه قد يقع على أفراد لا ذنب لهم سوى وجودهم صدفة في المكان الذي وقع فيه التخريب، والهدف الأساسي لعمليات التخريب هو زعزعة الكيان السياسي، وإثارة الرعب والفرع بين المواطنين للتأثير على سياسة الدولة في موضوع معين، وتكون الأعمال التخريبية بقيام الإرهابيين بزرع المتفجرات في المناطق والأماكن التي تكون هدفاً لعملياتهم، أو إلقاء القنابل والمتفجرات عليها، أو استعمال المركبات المفخخة واقتحام المنشآت، ويتسع نطاق الأهداف التي يهاجمها الإرهابيون ليشمل الأنفاق والجسور والفنادق والسفارات ومحطات النقل وغيرها.

❖ الآثار السلبية للإرهاب ومخاطره:

تُعد جرائم الإرهاب من أكثر الجرائم التي تعرقل جهود الدولة من أجل التنمية اقتصادياً واجتماعياً، حيث تنصب الاهتمامات من قبل الدولة على المجال الأمني وزيادة الإنفاق عليه من أجل رفع مستوى رجال الأمن لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه وبالتالي يؤدي ذلك إلى صرف النظر وعدم الاهتمام بالخطط التنموية للدولة، فالتنمية بشكل عام عملية اجتماعية اقتصادية تدفع المجتمع إلى اجتياز كافة الصعوبات والعراقيل التي تعترض

وتحقق له القدرة على النمو الذاتي، وعندما تتعرقل التنمية ذاتها، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على كفاءة الفرد الإنتاجية وانحلال مكوناته الشخصية ومستواه التعليمي والثقافي.

كما تؤثر هذه الجرائم على بناء المجتمع بسبب تأثيراتها التي تصيب كل فرد من أفرادها سواء كان ذلك بفقد ضحايا أبرياء أو معاناة أسر في هذا المجتمع الأمر الذي يهدد تماسك المجتمع وإحداث شرخ كبير فيه يصعب علاجه.¹

المطلب الثالث: الجريمة المنظمة وتأثيراتها على الأمن

❖ تعريف الجريمة المنظمة:

يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

❖ سمات الجريمة المنظمة:

يمكن أن نستنتج من التعريف المشار إليه أعلاه أن الجريمة المنظمة تتميز بالسمات

التالية:

¹قاسي فوزية، الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الامننة في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012-2013 ص 57

- 1 - جريمة خطيرة كثيرا ما تتطوي على استخدام العنف في سبيل تحقيق غاياتها.
- 2 - إن هذه الجرائم ليست جرائم فردية، بل تقوم بها جماعات إجرامية منظمة بمعنى أن هذه الجماعات تتوفر على هيكل تنظيمي ويتسم تكوينها بنوع من الاستمرارية.
- 3 - يكون الهدف من القيام بالجريمة المنظمة في الأساس تحقيق منافع مالية أو الحصول على أية منافع مادية أخرى، فالجريمة المنظمة تقوم على حسابات عقلانية، فهي تتجه دوما حيث توجد الأموال، وحيث يوجد أقل قدر من المخاطر، لأنها مبنية على حسابات الربح والخسارة .

- 4 - تتسم بمرونتها الفائقة في قدرتها على تخطي حدود الدولة والعمل على تجنيد الفاعلين في دول عدة، وتنظيم شبكات إجرامية تعمل على المستوى الوطني أو القاري ومنها التي يشمل نشاطها العالم أجمع.

❖ المجالات الذي تمارس فيه الجريمة المنظمة نشاطها: غسل الأموال والرشوة والفساد الإداري والمالي، الأنشطة غير المشروعة بالمواد المخدرة، التريخ غير المشروع في سوق الأوراق المالية، والاتجار غير المشروع بالأشخاص لا سيما بالنساء والأطفال، والجرائم المعلوماتية المرتبطة بالفضاء السيبراني مثل تزوير البطاقات البنكية والائتمانية واقتحام وسرقة الحسابات البنكية والبرامج المعلوماتية، إلى غير ذلك من الجرائم التي يفسح التطور التكنولوجي أمامها آفاقا واسعة .

❖ العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة

توجد علاقة وطيدة بين الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية، حيث تعتبر الأولى من بين المصادر الرئيسية لتمويل هذه الأخيرة، لأن عصابات الجريمة المنظمة بما تمتلكه من موارد مالية وخبرة في مجال الإجرام، لم تتردد في تقديم يد العون للجماعات الإرهابية التي تستعين بوسائل وأساليب الجريمة المنظمة في توفير الأسلحة، وحل مشكل السيولة، علاوة على أنها تتزود منها بما قد تفتقر إليه من خبرات فنية إجرامية، مثل سرقة السيارات، وفتح الخزائن، وتزوير الوثائق وبطاقات الهوية، لتسهيل حركة تنقل أعضائها، وتسهيل إفلاتهم من الوقوع تحت طائلة القانون بعد تنفيذ عملياتهم الإرهابية وبطبيعة الحال فإن ذلك يكون مقابل ما يمكن أن تقدمه شبكات الإرهاب لعصابات الجريمة المنظمة من حماية مسلحة، كحماية تجارتها للمخدرات مثلا، أو عنف مسلح تتطلبه مخططاتها.¹

فكلا النوعين من الجماعات يعملان وينشطان خارج إطار القوانين الوطنية والدولية ويعاديان الدول والشعوب على السواء، ويتجلى تعاونهما في إعادة تجنيد الأعضاء والفاعلين، وتدريبهم، وفي ضمان تدفق التمويل اللازم لضمان استمرار تنفيذ أنشطتهما الإجرامية.

¹ عمر فرحاتي، اثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي، جامعة بسكرة، ص 58

❖ الفرق بين الجرائم الإرهابية و الجرائم المنظمة

➤ الجرائم الإرهابية لا تسعى دائما للحصول على المال أو المنافع المادية رغم قيامها بذلك في الغالب، فهدفها ليس الحصول على المال في حد ذاته بل لاستخدامه في توسيع نشاطها وضرب أهدافها، كما يكون هدفها الانتقام من سياسات معينة ومحاولة فرض رؤيتها على الدول والمنظمات الدولية، وحتى على الشعوب ذاتها¹.

➤ تحاول الجماعات الإرهابية أن تضي على نشاطها طابعا عقائديا أو فكريا أو ثقافيا لتبرير أعمالها، واستمالة الناس إلى أطروحاتها، ولو بالترويع والقتل، بخلاف الجريمة المنظمة التي لا تهتم بمثل هذا الجانب الفكري أو العقائدي لأنها لا تهتم أصلا بتبرير أفعالها، باستثناء ما تقوم به جماعات الجريمة المنظمة المتاجرة بالمخدرات في أمريكا اللاتينية التي تحاول أن تساعد المزارعين لتجد بينهم موطن قدم ويستمرون في مدها بالمواد الخام لصناعة المخدرات.

➤ تسعى الجماعات الإرهابية إلى توظيف وسائل الإعلام بجميع أنواعها لإبلاغ رسالتها والإعلان عن أفكارها وفرض رؤيتها وترويع أعدائها، واستغلال آثار عملياتها المرعبة، وتركيزها في الأذهان والعقول والوجدان، بخلاف جماعات الجريمة المنظمة التي تسعى إلى ممارسة نشاطها في الظل تحت أقصى درجات السرية.

¹ ظاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية: رؤية قانونية تحليله، الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع ص 117.

➤ لكن هذه الاختلافات المميزة لكل نوع من الجرائم لا تحول دون تعاون الجماعات الإرهابية مع جماعات الجريمة المنظمة، لأن ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما.

في هذا الصدد، وصف المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد انطونيو ماريا كوستا الوضع المتعلق بالجريمة المنظمة في العالم قائلاً: " لقد أضحت الجريمة عبر الوطنية تهدد السلام والتنمية، بل باتت تهدد سيادة الدول" وأضاف " إن المجرمين لا يستخدمون الأسلحة والعنف فحسب، بل يستعينون أيضا بالمال والرشوة لشراء الانتخابات والساسة والسلطة".

من جهة أخرى أكد كوستا " إن الكوكايين يشحن على طول ساحل الأطلسي لأمريكا اللاتينية لينقل إلى أوروبا عبر إفريقيا" مشيراً إلى دروب تجارة اخطر أنواع المخدرات وأكثرها فتكا وهي الكوكايين.

كما يوجد هناك ربط بين المال والإجرام خاصة وان حافز المجرمين هو الربح ومن ثم فان أنجع وسيلة لمحاربة الجريمة المنظمة هو استهداف أموالهم من خلال التشدد في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وانتهاج تدابير اشد فعالية لمكافحة غسل الأموال واتخاذ كذلك إجراءات صارمة لمعالجة مشكلة سرية العمل المصرفي.¹

¹ تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عولمة الجريمة المنظمة وتحولها إلى خطر يهدد الأمن، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، جوان 2010 ، ص 1 الى 04.

استنتاجات الفصل الأول

على الرغم من الجهود والمحاولات الكثيرة من اجل صياغة تعريف موحد وشامل للأمن إلا انه لم يتم ذلك وهذا راجع إلى المقاربات والمرجعيات التي تختلف إحداها عن أخرى غير أن التحرر من التهديد والخوف كان المتفق عليه بين مختلف الدارسين. هناك متغيرات أثرت في تطور مفهوم الأمن والتي تتمثل في تعدد الفواعل الدوليين والتداخل بين العديد من القضايا خاصة فيما يتعلق بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي. إن مفهوم الأمن تم تناوله من قبل نظريات عدة اختلفت فيما بينها في المرجعيات الأفكار منها الواقعية الكلاسيكية و الجديدة التي تركز في تناولها لمفهوم الأمن على عناصر معينة وهي : الدولة كفاعل أساسي، القوة، المصلحة الوطنية، فوضوية النظام الدولي ... ، أما الليبرالية تطرح تصورا بديلا للواقعية يقوم على أساس الأمن الجماعي ، والسلام الديمقراطي والفواعل غير الدولاتية...

أما فيما يتعلق بالنظريات الحديثة نجد البنائية التي تركز على الأفكار والهوية أي البعد القيمي، أما المقاربة النقدية تتطلق من مرجعية تختلف عن سابقتها فيما يتعلق بالأمن تتمثل في الفرد والمجتمع، ويعتبر الأمن الإنساني ، والأمن المجتمعي والأمن العالمي من أكثر المفاهيم التي تناولتها النظرية النقدية وهذا نظرا لتزايد الأخطار والتهديدات والتي تستهدف الفرد الجماعات في أمنها كالإرهاب والجريمة المنظمة أي أن النظرية النقدية أعطت لمفهوم الأمن أبعادا شاملة ومتنوعة تتلاءم والتهديدات الجديدة التي يعرفها العالم.

تعتبر مدارس كوينهاغن، باريس، ابريستويث، من ابرز مدارس النظرية النقدية التي تعنى بالدراسات النقدية.

إن ظهور تهديدات ومخاطر جديدة لم تكن معروفة بالحدة التي عليها اليوم كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وغيرها من التهديدات الأمنية جعلت من المفهوم التقليدي للأمن المبني فقط على قدرة الدولة على حماية أراضيها وحدودها، غير قادر على احتواء وتفسير هذه المخاطر ومن ثمة توفير الوسائل لمواجهتها.

الفصل الثاني:

العلاقات الأمنية الأمريكية-المغربية خلال فترة

رئاسة باراك اوباما 2009 - 2016

الفصل الثاني: العلاقات الأمنية الأمريكية-المغربية خلال فترة رئاسة باراك اوباما

2016-2009

نتناول في هذا الفصل العلاقات الأمنية الأمريكية-المغربية خلال فترة رئاسة باراك اوباما 2009-2016 من خلال المبحث الأول الذي نشير فيه إلى السياسة الأمنية الأمريكية خلال فترة رئاسة باراك اوباما، اما المبحث الثاني فنتناول فيه التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، ثم نتطرق في المبحث الثالث إلى السياق التاريخي والإقليمي للعلاقات الأمنية الأمريكية -المغربية، أما في المبحث الرابع فنشير فيه إلى المنطلقات الأساسية في العلاقات الأمريكية المغربية خلال فترة 2009-2016.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الأمريكية خلال فترة رئاسة باراك اوباما (2009-2016)

أثناء ترشحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، تعهد الرئيس بارك اوباما بإحداث تغييرات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه العالم تختلف عن السابق، سواء فيما يتعلق بتحديد الأولويات أو في ما يخص الآليات المنتهجة في هذا السياق، لاسيما في طريقة التعامل مع قضايا مكافحة الارهاب، والتدخلات العسكرية، والمسائل المرتبطة بالامن الطاقوي وغيرها من القضايا.

حددت تصورات الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص القضايا الامنية في العالم

خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2016 في استراتيجيتي الامن القومي الامريكي لسنتي

2010 و2015، اللتان حددت بصفة عامة ابرز التحيات التي رأى الرئيس باراك اوباما انه من الضروري ايلاء الاهتمام بها.

المطلب الأول: المرتكزات الامنية للولايات المتحدة الامريكية خلال فترة رئاسة باراك اوباما

تجد الولايات المتحدة الامريكية مصالحها في إطار النظام العالمي، كما يعد النظام العالمي امتدادا لمصالحها، وهي تتطلع الى اقامة مجتمع ديمقراطي انساني من جهة حسب النموذج الولسوني والى الهيمنة على العالم وفق منطق القوة والغلبة تجسيدا لاطروحات المحافظين.¹

وعليه، يعتبر انتخاب الرئيس الامريكي الرابع والاربعين لمنصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية في نوفمبر 2008، نقطة تحول مهمة في علاقات الولايات المتحدة الامريكية مع العالم، وهذا نتيجة لاضطراب العلاقات البينية مع العالم ابان فترة الرئيس السابق جورج بوش الابن، وهذا ما أتاح الفرصة للرئيس أوباما لفتح صفحة جديدة في العلاقات الدولية، معتبرا أن الولايات المتحدة الامريكية ليست في غنى عن العالم وضرورة

¹ الزاوي الحسين، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الفلسفة، جامعة وهران، 2010، ص 178.

التركيز على الاعتماد المتبادل في هذا المنطلق، والتركيز على التحالفات والمؤسسات الدولية وتوثيق العلاقة بين قيم الولايات المتحدة الامريكية الداخلية وسياساتها الخارجية.¹

ارتكزت السياسة الخارجية للرئيس باراك اوباما على الشراكة، وبناء التحالفات لمحاربة الارهاب، والتصدي للتغيرات المناخية، ومراقبة التسلح وتحقيق التنمية وغير ذلك من التحديات والاستثمار في المؤسسات الدولية، مثل الامم المتحدة وحلف الناتو ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، كما سعى الرئيس اوباما الى توسعة نطاق الكفاح ضد الارهاب، فالرئيس باراك اوباما ظل دائما مستعدا لاستخدام القوة ضد الجماعات المسلحة ولكن ايضا سعى الى بذل الجهود لاستخدام التنمية والدبلوماسية والتعاون مع الاطراف المؤثرة لعزل الارهابيين والمتطرفين ودحرهم.²

إن ملامح هذه الاستراتيجية تظهر الاختلاف البارز مع استراتيجية الرئيس السابق جورج بوش الابن من حيث رسم الحدود للدور الأمريكي في العالم، وتراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي، ومراجعة ميزانيات التسلح الضخمة مع متطلبات الامن الوطني،

¹ روين نيبلت، سياسات التحالفات الامريكية: استعادة واشنطن دورها القيادي مشروطة بنيلها الثقة من جديد، مجلة افاق المستقبل، ص 46.

² تشارلز كوشان، الشراكة وليس الصدارة، مجلة افاق المستقبل، ابو ظبي، مارس- افريل 2010، العدد الرابع، ص

التركيز على الارهاب الداخلي وعدم استثارة العالم الاسلامي ، بالاضافة الى تشجيع التحول الديمقراطي.¹

كما سعت الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس اوباما الى التخلص من الخيبات التي خلفتها ادارة الرئيس جورج بوش الابن من خلال اتباع سياسات مغايرة تماما عن سابقتها، وتجلى ذلك من خلال الانفتاح الكبير على العالم الاسلامي من خلال الخطاب الذي اكد فيه الرئيس اوباما على فتح صفحة جديدة مع العالم الاسلامي وذلك في خطابه الشهير بالقاهرة 04 جوان 2009². الذي دعا فيه الى الحوار وضرورة تغيير نمط العلاقة مع العالم الاسلامي وتغيير النظرة السوداوية لدى الامريكيين بعد احداث 11 سبتمبر 2001، ونبذ الكراهية ومحاربة الارهاب والتطرف، في هذا الاطار اشار الرئيس الامريكي الى عدم الربط بين الاسلام والارهاب خاصة وان العالم الاسلامي الالهو الاكثر معاناة من هذه الظاهرة من خلال الدعوة الى تظافر الجهود وكذلك تغيير نظرة الشعوب الاسلامية نحو الولايات المتحدة باعتبارها راعية السلام وحاملة لواء حقوق الانسان والديمقراطية والحرية في العالم.

كذلك، ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية في فترة ادارة الرئيس باراك اوباما على التعاون المتعدد الاطراف من اجل تحقيق اهداف السياسة الخارجية

¹ نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص 394.

² انظر الى الملحق رقم: 01

والتركيز على القانون الدولي، مطبقا شعاره في بداية حملته "التغيير" وذلك خلافا لسلفه السابق جورج بوش الابن الذي كانت توجه له انتقادات لاذعة لمخالفته الاخلاق والقانون الدولي والتي كانت متجلية في تدخلاته الخارجية واجتياح الولايات المتحدة الامريكية للعراق وافغانستان، من جهة انه بسياسته هذه اتضحت معالم تطبيقه للواقعية الدفاعية بدلا من الواقعية الهجومية التي تبناها سابقه، مستلهما بأفكار ستيفن والت - عالم السياسة في جامعة هارفرد- في محاولة منه لتبيان اهمية وفائدة تبني السياسة الدفاعية بدلا من السياسة الهجومية العدوانية التي تهدف إلى تعظيم القوة والمصالح، من جهة اخرى نجده أي الرئيس اوباما يستخدم لغة القيم والاخلاق، فحسب وزيرة الخارجية في ادارته هيلاري كلينتون فان اوباما بدأ حقبة جديدة من التفاعل المعتمد على المصالح والقيم المشتركة والاحترام المتبادل.¹

يرتكز مبدأ الرئيس اوباما في السياسة الخارجية على أربعة عناصر:²

1- استخدام الولايات المتحدة الامريكية للقوة العسكرية منفردة في حالة ما اذا تعرضت الى خطر محقق لشعبها ويهدد أمنها وأمن حلفائها، ولكن هذا يتم بطريقة ملائمة وفعالة وعادلة، وبضبط النفس وعدم التورط في السياسات التي تتبع بالشعارات العاطفية وغير

¹ جوان كول، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك اوباما، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط1، 2014، ص 05.

² اسامة ابو الرشيد، سياسة ادارة اوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوذ التدخل الخارجي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص 07 الى 12 .

المنطقية، والابتعاد قدر الامكان عن المغامرات العسكرية، والتي دفعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية الثمن غالبا على جميع الاصعدة بشريا وماديا وكذا انعكاسات هذا الفعل على القيم الاخلاقية للولايات المتحدة.

2- إن اكبر تهديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في الارهاب، على الرغم من أن إمكانية وقوع هجمات كبيرة على الولايات المتحدة على غرار هجمات 11 سبتمبر 2001 أصبحت غير واقعية، ولكن في المقابل تزايدت هجمات على المصالح الامريكية في الخارج كما حدث في مدينة بنغازي بليبيا في سبتمبر 2011 والتي تم فيها اغتيال السفير الامريكي بليبيا، ومن أجل مكافحة الارهاب وفقا لطبيعة التهديدات الجديدة فإن الولايات المتحدة الامريكية لجأت الى أساليب تختلف عن الغزو المباشر كما في السابق أي عدم التدخل العسكري المباشر، وبالتالي الاعتماد على العمليات الخاصة كما حدث في تصفية زعيم التنظيم الارهابي " القاعدة" اسامة بن لادن في باكستان، والاعتماد كذلك على الهجمات بطائرات بدون طيار، إضافة الى التدريب والتوجيه لصالح قوات الأمن والجيش في الدول محل الاهتمام، بالإضافة الى برامج محاربة التطرف العنيف والفكر الارهابي.¹

3- يرى أوباما أن هناك بديل لاستخدام الولايات المتحدة الامريكة للقوة العسكرية منفردة وذلك بالتحرك عبر المنظمات الدولية كالأأم المتحدة والحلف الاطلسي حتى تكون هناك شراكة في التكاليف بهدف الحصول على الشرعية الدولية واستعمال الاساليب الدبلوماسية

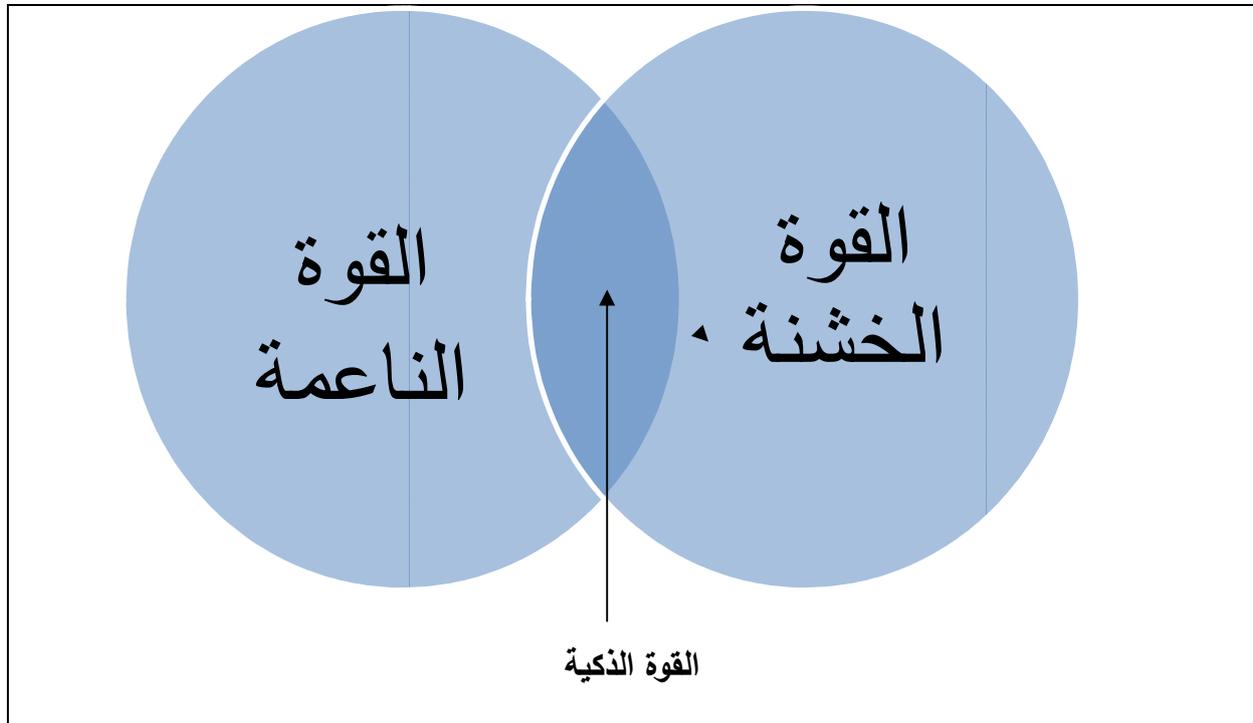
¹ اسامة ابو الرشيد، المرجع السابق، ص 09.

اكثر في السياسة الخارجية والتقليل من اللجوء الى استعمال القوة بكثرة كما تم في التعامل مع ايران باللجوء الى العقوبات الاقتصادية والتشديد عليها مما اجبرها حسب الرئيس اوباما الى الجلوس الى طاولة المفاوضات لمناقشة برنامجا النووي.

4- حسب أوباما فإن الدفاع عن الكرامة الانسانية يتجاوز الدعم قضايا حقوق الانسان والديمقراطية فهي قضية أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية.¹

❖ استعمال القوة الذكية:

ارتأت الولايات المتحدة الامريكية الى استعمال القوة الذكية في استراتيجيتها لمكافحة الارهاب والتي تجمع بين القوتين الصلبة والناعمة.



الشكل يمثل دائرتي القوة الذكية: من اعداد الطالب: عاشور يوسف

¹ اسامة ابو الرشيد، المرجع السابق، ص 12.

إن القوى الموجودة لدى الدول والشعوب، وهي قوى اقتصادية وعسكرية بالأساس، إنما هي قوى "خشنة وقاسية"، يقول ناي، قد يكون بالإمكان الوصول من خلالها، للأهداف المبتغاة، من هيمنة وسيطرة وتسلط، لكن ثمة قوى أخرى أقوى وأشد من القوى القاسية، وهي القوى الناعمة، التي لا تلجأ بالمرّة للقوة الأولى في إدراك ذات الأهداف .

لقد بات بمقدور دولة كالولايات المتحدة الأمريكية أن تحصل بالقوة الناعمة أو الرخوة، على النتائج ذاتها التي تريدها في السياسة الدولية، لأن الدول الأخرى غالباً ما تريد اللحاق بها، أو اتباع نموذجها أو تقليده، إعجاباً بقيمتها، أو تقليداً صرفاً لذات النموذج والقيم، أو تطلعاً من لديها لإدراك مستوى ازدهارها ورفاهيتها وانفتاحها . بالتالي، فليس من الضرورة في شيء إجبار الآخرين على التغيير، من خلال سبل التهديد والترهيب والوعيد، أو اللجوء للقوة العسكرية أو الاقتصادية لتركيعةهم . إنه بالإمكان إجبارهم بطرق أخرى، تجعلهم "يريدون ما تريده أنت" بطرق أخرى، دون استفزازهم، أو استعمال الأساليب الخشنة لتلبيين مواقفهم، ومن ثم لاستدراجهم واستقطابهم¹.

إن تزايد إخفاقات إدارة بوش الابن في العديد من الملفات الخارجية (وضمنها تحديداً العراق وأفغانستان)، باعتمادها على القوة الخشنة الصرفة، والتي تقوم على القوة العسكرية المباشرة، قد دفع بالكثيرين للتأكيد على أهمية القوة الناعمة، كإحدى أدوات تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، دون تكاليف كبرى أو مناهضات من هنا أو هناك .وقد أكد معهد

¹ يمنى سليمان، المرجع السابق، ص 130

بروكينغز، منذ صيف العام 2008، أن "تغيرا ما، يجب أن يلحق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي، في مرحلة ما بعد الرئيس بوش، ينطوي على إنهاء عسكرة السياسة الخارجية الأميركية، بتحويل الولايات المتحدة إلى شريك دولي، يمكن الاعتماد عليه، عبر عدة آليات، تتدرج جميعها في فئة القوة الناعمة، وأهمها التركيز على جهود حفظ السلام عالميا." إنه لمن الأهمية بمكان أن يمنح الرئيس باراك أوباما في حينه أن يمنح السلطات الكافية، لإعمال البعد الرمزي، بغرض إعادة الاعتبار لصورة أميركا بالعالم، وأيضا لتخفيف تكاليف القوة العسكرية، التي أنهكتها الحروب والتدخلات هنا وهناك . وعدادوا ثلاثة أهداف لذلك: اجتذاب قاطني الدول النامية إلى النموذج الأميركي، ضمن إستراتيجية كسب العقول والقلوب. ثم دفع تلك الدول لتبني مواقف مؤيدة للولايات المتحدة في المنظمات الدولية، انطلاقا من النتائج الإيجابية للتواصل بين الطرفين. ثم تعزيز التوجهات العالمية للمواطنين الأميركيين، عبر دفعهم للانخراط في العمليات ذات البعد الإنساني، أو المقدمة للأبعاد السلمية في العلاقات الدولية.

لذلك، ومع تولي إدارة جديدة للحكم في الولايات المتحدة في جانفي 2009، أضحت الأطروحة النظرية لجوزيف ناي، حول ظهور أنماط غير عسكرية للقوة في العلاقات الدولية، موضع اهتمام عدد كبير من المحللين، وخاصة بزواوية مدى إمكانية الإفادة منها، في تدعيم مكانة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي.

لقد بات الرأي سائدا بأن القوة الخشنة المعتمدة بحالة أفغانستان كما بحالة العراق، إنما كان من نتائجها الإضرار بصورة أميركا، وأن القوة الناعمة التي كانت تبرر لها الاختيار وتشرعن لها السلوك، بل وتتواطأ في الإحجام عن تمرير ما قد يكون من شأنه إفشال خطط القوة الخشنة مستقبلا، أو إثارة الرأي العام على تجاوزاتها، أو تجاوزات القائمين عليها تصميما وتنفيذا على الأرض، فأفرزت واقعا عالميا مناهضا لسلوك الإمبراطورية واختياراتها.

بالتالي فمئذ وصول أوباما للسلطة، بات التوجه قائما بجهة العمل على مزج القوتين معا، بزمان السلم كما بزمان الحرب، في إطار ما سماه جوزيف ناي بـ"القوة الذكية"، والتي بنيت على حقيقة أن الخلل كان كامنا في "سوء استخدام" السلطة الخشنة، وعدم القدرة على مزاجتها بالسلطة الناعمة، بل تم توظيف هذه الأخيرة لخدمة أهداف الأولى، لقد ذهبت القوة الخشنة إلى أقصى مدى لها، في الهدم والتدمير والقتل والاعتصاب والمداهمة، (بأفغانستان كما بالعراق)، ولم تتوان القوة الناعمة في تبرير ذات السلوكيات، واستحضار ظروف التخفيف لديها، حتى وإن تسنى لها تمرير مقاطع من ذات التجاوزات جملة أو بالتفصيل¹.

إن وصول أوباما للسلطة بأميركا، وقوله بأنه سيعتمد سبلا أخرى، أقل تشددا وخشونة من سبل الرئيس السابق، إنما معناه مراهنته على هذا المزج "الذكي" بين القوتين الخشنة والناعمة، وفق السياق والمستجدات، لكنه لم يخف أنه سيوظفهما لخدمة منظومة الولايات

¹ يمينى سليمان، المرجع السابق، ص 83.

المتحدة الامريكية الثابتة، والمتجاوزة على الأفراد والجماعات: السيادة الأميركية على العالم في كل المجالات، تحقيق المصلحة الأميركية بكل الوسائل، النموذج الأميركي باعتباره القدوة، النظرة الأحادية والاستعلائية للعالم وللتاريخ، تقسيم العالم إلى مجالات حيوية، و تطبيق مبدأ الخيار الصفر في العلاقات الدولية، حيث الابتزاز والمساومة.

إن أميركا الرئيس أوباما تدرك جيدا أهمية التوازن بين القوة الخشنة والقوة الناعمة، وتدرك نفع مزجها وفق موازين القوى على الأرض، لذلك رأيناها تفوض مصادر قوتها الناعمة لتتوب عن القوة الخشنة في معالجة الملف السوري، بعدما لوحت باللجوء للحل العسكري .

إن القوة الخشنة تقتل، لكن القوة الناعمة تقتل أيضا، بل إنها تكون، في بعض الأحيان، أخطر وأفتك من القوة الصلبة، بمقياس النتائج السياسية والتداعيات الاقتصادية، وعلى صعيد عدم القدرة على مواجهتها، حيث مفاعيلها أشد وطأة وتأثيرا. والدليل أنه، في حالة السودان مثلا، لاحظنا كيف أن استخدام القوة الناعمة قد تحول تدريجيا إلى تغاض عن استخدام القوة الخشنة، لتمير ما كانت الولايات المتحدة تريد تمريره، دون اللجوء للأخيرة، أي الضغط من أجل توقيع اتفاق مع المتمردين في الجنوب، ثم الإقرار بحقه في الانفصال.

في هذا السياق، سعى الرئيس اوباما بشكل ملحوظ الى انهاء التدخلات التي افرزتها الظروف السابقة في الشرق الاوسط، مؤكدا حصر تدخلاته في حالات خاصة وضرورية مثلما حدث في ليبيا مثلا ، كما ان سياسة الافراط في استعمال القوة المسلحة التي مارسها

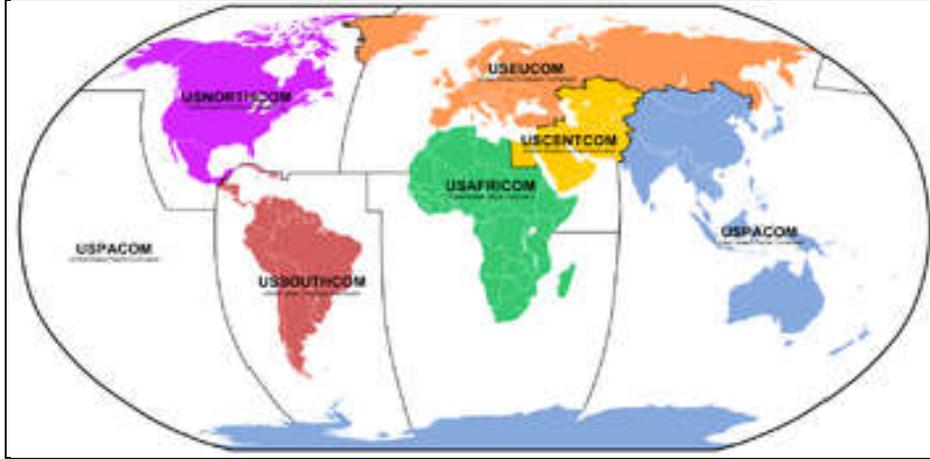
الزعيم الليبي ضد معارضييه في بنغازي عجلت من تبني خيار التدخل باعتماده سياسة "القيادة من الخلف" والتدخل الجوي بينما كانت باقي الدول في الواجهة ، حتى بعد اغتيال السفير الامريكي في ليبيا لم يكن هناك تدخل مثلما كان يتوقعه العديد من المحللين.¹

تجدد الاشارة، ان الولايات المتحدة الامريكية قامت خلال فترة رئاسة اوباما بعقد الاتفاق النووي مع ايران بالتنسيق مع مجموعة الست(المانيا، فرنسا، بريطانيا، روسيا والصين) فهو كان يرى ان ايران لا تستحق الدخول في حرب معها وهذا يختلف عن مع توجهات الرئيس الاسبق جورج بوش الذي كان يرى ان ايران هي الشيطان بعينه وجب تسليط العقوبات عليها حيث كان يرى اكثر من اعضاء ادارة اوباما بعدم جدوى الرد العسكري على البرنامج الايراني للتخصيب النووي، وانه حتى في حال قيام ايران بتطوير اسلحة نووية، فمن الممكن التعامل معها عن طريق استراتيجيات الاحتواء، كما ان العديد من المحللين راو ان تقاعد الجنرال جيمس ماتيس قائد القوات الامريكية الوسطى في افريل 2013 عزي الى موقفه المتشدد من ايران.²

¹ يمنى سليمان، المرجع السابق، ص 11

² جوان كول، المرجع السابق، ص 17

❖ انتشار القوات الامريكية في العالم



- خريطة توضح انتشار القوات الامريكية في قارات العالم.

ان توزيع وانتشار القوات الامريكية في العالم هو على النحو التالي:

1- قيادة اوربا: والتي تمتد من السواحل الشرقية للولايات المتحدة الامريكية وعبر الاطلنطي وحتى الحدود الشرقية لاوريا وهي مدعومة بالاسطول السادس في البحر الابيض المتوسط ويقع في نطاقها 90 دولة من بينها 41 دولة افريقية فهي كانت مصصمة حسب متطلبات الحرب الباردة.

2- قيادة الباسيفيك: تمتد من السواحل الغربية للولايات المتحدة الامريكية الى غاية السواحل الشرقية لافريقيا نصف الكرة الارضية تقريبا فهي تغطي 46 دولة من بينها الصين، روسيا وهي مدعومة بالاسطول السابع

3- القيادة المركزية: يمتد غطاؤها الحيز الجغرافي بين القيادتين السابقتين فهي تضم كل دول الشرق الاوسط وايران وافغانستان وباكستانو وتهدف الى تأمين منابع الطاقة في منطقة الخليج وبحر قزوين.

4- افريكوم :

ان المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامركية في افريقيا وكذا الازمات التي تعرفها فرض عليها التفكير في انشاء قاعدة عسكرية تغطي القارة نظرا للتهديدات المتزايدة والتي غالبا ما كانت مصادرها من القارة الافريقية سواء الارهاب أو الجريمة المنظمة والتجارة بالاسلحة والمخدرات، افريكوم تعكس استجابة للتهديدات الامنية المنبثقة عن القارة باعتبارها ملاذا آمنا للجماعات الارهابية والفقير والصراعات الاثنية والعرقية اضافة الى وجود دول فاشلة بها¹.

فقد اعلن الرئيس الامركي السابق "جورج بوش الابن" انشاء القيادة العسكرية بافريقيا " افريكوم" في خطابه يوم 07 فيفري 2017 معلنا ان مهامها تبدأ عند نهاية سنة 2008 وهذا بالتشاور مع الشركاء الافارقة بهدف ايجاد الموقع المناسب لمقرها.

ان قرار الولايات المتحدة الامركية بتشكيل القيادة العسكرية بافريقيا " افريكوم" نتيجة لعدة متغيرات مرتبطة باولويات السياسة الامركية ابرزها: مكافحة الارهاب، تأمين النفط ومواكبة التنافس الدولي على موارد الطاقة في المنطقة.

¹ ريمة كاية، العلاقات الامركية- الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011 ص 93-99

تتظر الولايات المتحدة الامريكية إلى افريقيا بصفة عامة كبيئة مواتية لتزايد عمل الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والاثنية التي تعرفها القارة الافريقية وهو الامر الذي تطلب من الولايات المتحدة الامريكية الى تبني مقاربة تقوم على تجفيف منابع الارهاب، وكذا حماية وتأمين الامدادات النفطية من التهديدات الارهابية، اضافة الى متغير رئيسي والمتمثل في المنافسة مع الدول الكبرى الاخرى في نفوذها المتعدد الجوانب في القارة خاصة مع دخول الصين كقوة اقتصادية وكشريك اساسي للدول الافريقية وتضييق النفوذ الاوربي في المنطقة خاصة بالنسبة الى فرنسا.¹

❖ محاربة الارهاب

ترتكز استراتيجية مكافحة الارهاب لادارة الرئيس أوباما على دحر الخطر الذي يأتي من طرف العناصر الفتاكة المنتسبة الى التنظيم الارهابي العالمي "القاعدة"، وكذا التهديدات التي تواجه مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الخارج، بالاضافة الى التهديدات التي تأتي من المتطرفين من داخل الولايات المتحدة، فهذه الاستراتيجية هي شاملة تجمع بين استخدام الطائرات دون طيار وجمع المعلومات الاستخباراتية وتبادل الارهابيين ومقاضاتهم، بدلا من اعتماد أساليب الادارة السابقة التي كانت تجتاح الدول التي تأوي حسبها الارهابيين

¹شاكري قويدر، التحديات المتوسطة لامن القومي لدول المنطقة المغربية 2001 - 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-03، 2014-2015 صص127،128

واستخدام القوات البرية وبذلك سعى الرئيس اوباما الى تجاوز اخطاء سلفه الرئيس جورج بوش الابن في العراق وافغانستان وتفاذي التكاليف الباهظة للحرب على الارهاب.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية لاستراتيجيتي الأمن القومي الامريكي لسنة 2010 و2015.

تقدم استراتيجية الأمن القومي رؤية لتعزيز القيادة الأمريكية واستدامتها وتوضح هذه الإستراتيجية غرض القوة الأمريكية وما تقدمه من وعود، وتهدف إلى دعم المصالح والقيم باتخاذ المبادرات من موقع القوة، وإلى ردع وهزم أي خصم يهدد الأمن القومي الأمريكي وأمن حلفائها، والعمل مع قوى ثابتة وقوى صاعدة لدعم الامن المشترك والدفاع عن البشرية جمعاء، والتنافس معها في مجالات اقتصادية وغيرها من المجالات.

❖ أهداف وأولويات إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2010:

أثارت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي أصدرتها إدارة أوباما سنة 2010 العديد من الأسئلة، فالبعض قال ان ما أتت به إدارة أوباما هو تكرار لإستراتيجية بوش في كل الجوانب، والبعض الاخر رأى فيما جاءت به إستراتيجية 2010 هو تغيير وقطية تامة مع إدارة بوش حول الأمن القومي وانفصالا تاما عن الماضي.

فقد مثلت إستراتيجية أوباما للأمن القومي 2010 مفارقة جوهرية مع عهد بوش وتطوير لفكر الأمن القومي الأمريكي، فلأول مرة يحتل المكون العالمي هذا الحيز الكبير في

إستراتيجية أمن قومي أمريكية، الى حد يمكن القول معه انه يتم عولمة الأمن القومي الأمريكي، ليصطبغ بالصبغة العالمية، فنظرت نظرة واقعية متحررة من اثار الأيدولوجيا والضغوط النفسية التي فرضت نفسها في حقبة بوش، أي أنها قفزت نحو منظور للأمن القومي ينطلق الى فضاء الأمن العالمي وفق منظور أكثر اعتبارا بالأبعاد غير العسكرية للأمن: الدبلوماسية، العلم، التكنولوجيا، الطاقة، البيئة، غزو الفضاء، التغير المناخي والقيم العالمية.¹

❖ أهداف إستراتيجية الأمن القومي للرئيس أوباما 2010

أدرك الرئيس أوباما أهمية التحالفات في تحقيق استراتيجيته فضلا عن الحفاظ على الحلفاء التقليديين في أوروبا وكندا، وأدرك كذلك في الوقت ذاته أنه من الصعب الحصول على حلفاء، فنجد أن الدول المجاورة المهددة من جانب الاتحاد السوفيتي تحالفت مع الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة، ولكن الحرب ضد الارهاب هو أمر صعب حيث أن العمل الارهابي للقاعدة تم توجيهه فقط للولايات المتحدة على الرغم من أن هذه الهجمات طالت العديد من المواطنين الأجانب، ولذلك فإن الدول التي كانت ضحايا لهذه الهجمات قد استجابت سريعا لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية بالمساعدة مثل روسيا والصين والهند.

¹ National Security Strategy, The WhiteHouse, Washington, May 2010.http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

➤ العمل على تعزيز الأمن الداخلى:

يتحقق من خلال ردع الهجمات داخل حدود الدولة وحماية المنشآت الحيوية والموارد الرئيسية وتأمين الانترنت فضلا عن إدارة حالات الطوارئ بشكل فعال من خلال التحضيرات والتجهيزات لمواجهة ما يحدث من كوارث والقدرة على الرد والتعافى من الحوادث الكبيرة وتعلم الدروس من الكوارث وترجمتها الى أعمال عند الضرورة.¹

➤ آليات محاربة الارهاب:

شملت الوثيقة أهم الآليات اللازمة لمحاربة الارهاب، وذلك من خلال تفكيك وهزيمة التنظيم الارهابي القاعدة، حيث يتم مواجهته فى كل من أفغانستان وباكستان من خلال مجموعة من الاجراءات منها: منع الهجمات على أميركا وفى داخلها، وذلك من خلال توظيف كل القدرات الأمنية الممكنة، وتطبيق القانون والتنسيق بشكل أفضل مع الشركاء فى الخارج لتحديد وتعقب الارهابيين، والحد من عمليات تمويلهم ومنع سفرهم، أي تعزيز أمن الطيران من خلال اجراءات التفتيش والتعريف الدقيق بالمسافرين، واللجوء الى استخدام تقنيات فحص متطورة، حرمان الارهابيين من أسلحة الدمار الشامل ويتحقق ذلك من خلال تكثيف الجهود التى تهدف الى تأمين كل المواد النووية الممكن الحصول عليها ، اضافة الى

¹ National Security Strategy, The WhiteHouse, Washington, May 2010. op.cit

جهود منع الانتشار النووي ومنع القاعدة من تهديد الشعب الأميركي وعرقلة عملها أينما كان.¹

➤ الطاقة والبيئة:

طرحت هذه الإستراتيجية خطة أوباما للطاقة الجديدة الشاملة وتهدف هذه الخطة الى المساعدة على ايجاد خمسة ملايين وظيفة جديدة عبر الاستثمار الاستراتيجي لمبلغ 150 مليار دولار لتحفيز الجهود الخاصة الهادفة الى بناء مستقبل لطاقة نظيفة وتوفير كميات من النفط في غضون 10 سنين تفوق ما تستورده حالياً من الشرق الأوسط وفنزويلا، وضمان انتاج 10% من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام 2021 وأن تصل النسبة الى 25% بحلول عام 2025 وتخفيض الانبعاثات الغازية بنسبة 80% بحلول 2050 .

❖ استراتيجية الأمن القومي الامريكي لسنة 2015

حددت هذه الاستراتيجية المبادئ والأولويات المتعلقة باستخدام أمريكا لقوتها، و تأثيرها على العالم استناداً الى قوة و قيم الولايات المتحدة و الشعب الأمريكي.² و تؤكد على مضاعفة التزامات أمريكا تجاه الحلفاء و الشركاء، و ترحب بمساهمات القوى الصاعدة.

¹ National Security Strategy, The WhiteHouse, Washington, May 2010. op.cit

² National Security Strategy 2015, The WhiteHouse, Washington, .http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

أعطت هذه الاستراتيجية الإشارة الى تصميم و استعداد الولايات المتحدة على ردع خصومها المحتملين، وإلحاق الهزيمة بهم عند الضرورة، و أنها سوف تقود العالم نحو تغيير معالم الأمن باتجاه السلام الدائم و الرفاهية الجديدة.

كما ارتكزت الاستراتيجية في مجال الأمن على حماية المواطنين الأمريكيين، وصون الأمن العالمي لحماية المصالح الأمريكية والإلتزام مع الحلفاء والشركاء والتعامل مع التهديدات العالمية، باعتبارها أمور لا مجال للمساومة عليها، فحسبها تتطلق القوة الامريكية لحماية الأمن القومي من قوة دفاع قوية لضمان أمن الوطن ضمن تحالفات دولية متشعبة، وأن انسحاب القوات الامريكية من العراق وافغانستان والتي كان عددها 180 الف جندي قد سمح للولايات المتحدة بإعادة بناء قوتها ومصادرها لمواجهة التهديدات الناجمة، وضمان تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

إن أولويات الولايات المتحدة الامريكية اليوم هي مواجهة الارهاب، حيث تعمل على تعزيز وتقوية الآخرين لمواجهة الايديولوجيات المتشددة والمتطرفة والخطيرة، كما أن منع الانتشار النووي ومنع وصول المواد النووية الى الارهابيين هو من اولوياتها الكبرى.

كما تعتبر الوثيقة أن حلف الاطلسي هو الذراع البارز ومتعدد الأطراف الذي تشكل

1

فيه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا وكندا وايطاليا عنصرا اساسيا .

¹ National Security Strategy, The WhiteHouse, Washington, 2015,op.cit

➤ مكافحة تهديد الارهاب المستمر:

لقد تحوّلت الاستراتيجية من نموذج محاربة الإرهاب المكلف إلى منهجية أكثر استدامة، تكون أولويتها عمليات مكافحة الارهاب بشكل موجه، والعمل الجماعي مع الحلفاء، وجهود متزايدة لمنع نمو التطرف العنيف والاصولية المتشددة التي تزيد من التهديدات.

- تدريب شركاء محليين، ومساعدتهم وتقديم الدعم العملي لهم كي يحققوا مكاسب على الارهاب، وهذا من خلال تبادل المعلومات والتكنولوجيا ودعم أكثر شمولية من أجل تحقيق

1

الحكم الراشد.

- تعزيز قدرة الولايات المتحدة والأسرة الدولية لمنع الصراع بين الدول و داخلها.

- الاستمرار في تعزيز دور الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية للمساعدة في حل النزاعات، وحل المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية وتعزيز دور قوات حفظ السلام.

➤ نشر القيم الامريكية:

استمرار الولايات المتحدة بحشد الدعم العالمي لتعزيز المعايير الدولية حول حقوق الانسان وتوسيعها، دعم المرأة و الشباب و المجتمع المدني و الصحفيين و رجال الاعمال كونهم رواداً لعملية التغيير، والاصرار على أن إلتزام الحكومات بواجباتها تجاه حقوق الانسان والقيام بمساعدة الدول التي تعزز مكاسبها، وتسير على طريق ايجاد أنظمة حكم أكثر ديمقراطية وتمثيلاً، و تستمر الولايات المتحدة الامريكية في البحث عن وسائل لدعم

¹National Security Strategy, The WhiteHouse, Washington, 2015, idem

الفصل الثاني: العلاقات الأمنية الأمريكية - المغربية خلال فترة رئاسة اوباما 2009-2016

النجاح وتخفيف صعوبات التحول الديمقراطي من خلال المساعدة المسؤولة والاستثمار و التجارة، ومن خلال دعم الاصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية لدفع الاصلاحات في هذه الدول التي لا يجري فيها تحولات شاملة.

المبحث الثاني: السياسات الأمنية لدول المغرب العربي والتهديدات الأمنية التي تواجهها

يشكل تزايد التهديدات الامنية الجديدة، لاسيما الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية بمختلف أشكالها والهجرة غير الشرعية، بالإضافة الى استعمال الابتكارات الحديثة لتكنولوجيات التواصل لأغراض إجرامية، مصدر قلق كبير لدول منطقة المغرب العربي حيث لم تعد هذه التهديدات محصورة ضمن الدولة الوطنية الواحدة فحسب، بل أصبح لها تداعيات على الأمن الاقليمي والعالمي ككل.

وأمام الواقع الدولي الذي فرضته سياسات التكامل والاندماج ضمن تكتلات اقليمية، تجد دول المنطقة المغربية نفسها منضوية تحت اتحاد يراه الكثيرون أنه لا يواكب التحولات الراهنة التي يعرفها العالم ولا للتطلعات والأهداف التي تصبو شعوب المنطقة الى بلوغها.

المطلب الأول: الأوضاع الأمنية في دول المغرب العربي

انتبعت دول منطقة المغرب العربي الى تأثيرات الحراك الشعبي في العديد من دول العربية، فشرعت في التعاطي مع المطالب الشعبية بطريقة مختلفة عن السابق، تميل الى فتح باب الاصلاحات، حيث اضطر مثلا الملك المغربي محمد السادس الى طرح تعديلات دستورية أقرت باستفتاء شعبي في جويلية 2011، وجرى بعدها انتخابات تشريعية تمكن فيها حزب العدالة والتنمية من الفوز بأغلبية المقاعد وشكل حكومة برئاسة عبد الاله بن كيران¹.

¹شاكري قويدر، المرجع السابق، ص 10.

وقد صرّح الحبيب بن يحي الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في هذا الشأن " لقد ادرك القادة المغربية مبكرا حجم وخطورة التحديات الأمنية التي تهدد المنطقة والمرتبطة أساسا بتفاقم ظاهرة الارهاب وانتشار السلاح وتنامي الجماعات المتطرفة التي تتستر بالدين، واستفحال الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير الشرعية وتبييض الاموال وغير ذلك من المخاطر الامنية التي لا تهدد أمن واستقرار المنطقة المغربية فحسب وكذلك حوض المتوسط وكامل القارة الافريقية"¹

كما أضاف في هذا السياق " لقد اصبحت قضية أمن الحدود هاجسا يؤرق دول المنطقة، نظرا لتنامي التهديدات الارهابية والاجرامية وارتباطها الوثيق بانشطة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات والاسلحة، والبشر وتهريب البضائع، كل ذلك على خلفية اوضاع اقليمية تميزت بعدم الاستقرار"²

تجدر الاشارة أنه منذ 2011 تعاني ليبيا انعدام للأمن، والذي كانت له انعكاسات خطيرة وتجلت ذلك في تفويض الجهود الرامية الى بناء مؤسسات سياسية وادارية، كما ساهم في توسيع نشاطات الجماعات الارهابية والاجرامية، إضافة إلى تعرض القادة الليبيين إلى تهديدات مستمرة على شاكلة اختطاف رئيس الوزراء السابق علي زيدان عام 2013. وتعود أسباب هذه الوضعية الأمنية الهشة إلى فشل الجهود في نزع سلاح الميليشيات المتمردة

¹ الحبيب بن يحي ، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي ، كلمة القيت في اشغال المؤتمر الجهوي لمنطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط حول موضوع بالعنف المسلح والتنمية، الرباط 28 و29 اكتوبر 2014 ص 6

² المرجع نفسه، ص 2

المسيطرة على جزء كبير من البلاد، مما قوّض إلى حد كبير عملية بناء الدولة وإرساء لمؤسسات دستورية، كما ساهم الأمر في تحكّم عدة ميليشيات في الثروة الرئيسية للبلاد من خلال استلاء عدة ميليشيات مسلحة على المنشآت النفطية في عام 2013، مما انعكس على استقرار الاقتصاد الوطني.

في هذا الشأن، تباينت مواقف الدول المغربية من الأزمة التي تعيشها ليبيا، فتونس مثلا حاولت أن تقف موقف الحياد والمحافظة على مسافة معقولة بين الاطراف المتصارعة في ليبيا، نظرا للوضع الانتقالي الذي تعيشه تونس على الصعيد السياسي. اما المغرب فقد اختار المعسكر الذي تبنى الخيار العسكري من خلال تبني مواقف الجامعة العربية والقوى الغربية المتدخلة.¹

من جهة أخرى، تعاني موريتانيا كغيرها من دول المغرب العربي ودول منطقة الساحل الافريقي من تهديدات أمنية عديدة والناجمة بالاساس من نشاطات التنظيمات الارهابية كالتنظيم الارهابي الذي يطلق على نفسه تسمية " القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي " والتنظيم الارهابي "الجماعة الموريتانية لتلقين الجهاد" الذي خلق جملة من التحديات الأمنية لموريتانيا حيث قامت بهجمات على الجيش، الشرطة، المدنيين، السياح الاجانب².....

¹شاكري قويدر ، المرجع السابق، ص 183

²المرجع نفسه ص 187

فضعف السياسة الأمنية الموريتانية تعود الى أسباب تتعلق بضعف الموارد المالية للدولة وتعدد اولوياتها التنموية، وعدم اهتمام بتطوير البحث العلمي، بالاضافة الى خوف النظام الحاكم من تنامي القوة المحتملة للجيش وقوى الأمن في بلد معروف بالانقلابات العسكرية.

ان المقاربة الموريتانية في محاربة الارهاب وغلق الحدود ساهمت في تقليص قدرة الجماعات المسلحة في شمال مالي في التنقل في اتجاه الصحراء، خاصة وأنّ الاستراتيجية الموريتانية في مجال مكافحة الارهاب تقوم على شقين: الأول يتعلق بدول ساحل والصحراء، والثاني يتعلق بدول غرب افريقيا.

كذلك، شكلت الإستراتيجية الأمنية المغربية محور اهتمام في عدد من معاهد ومراكز الدراسات الإستراتيجية والأمنية،¹ فقد ارتكزت على تشخيص وتحديد المخاطر، والانخراط في التعاون الدولي في مجال محاربة الإرهاب، التي قدّم فيها المغرب نموذجاً الأمنّي في العديد من الملتقيات الدولية منذ 2003، حيث بدأ واضحاً من خلال تصريحات المسؤولين الأمنيين المغربية، تركيزهم في الإستراتيجية الأمنية القومية المغربية، على محاربة إرهاب، كخلايا القاعدة، الناتجة عن الفكر التكفيري العالمي المنطلق آنذاك من أفغانستان، ومحاولات دخول عناصره إلى المغرب عبر شماله.

¹الدكتور عبد الرحيم منار اسليمي، الباحث والأستاذ بكلية الحقوق بجامعة محمد الخامس بالرباط، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.swissinfo.ch.

ومنذ سنة 2007، عرفت الإستراتيجية الأمنية المغربية تحولات كبيرة، حيث بدأ أن هناك مؤشرات مخاطر أمنية إقليمية جديدة، في نفس الفترة التي بدأت فيها العديد من التقارير الدولية تتحدث عن المغرب كمصدر رئيسي للموارد البشرية الإنتحارية (هجرة الجهاديين)، المتجهة إلى العراق بالخصوص عبر شمال المغرب، أو عملية الإستقطاب التي بدأت يمارسها التنظيم الإرهابي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" على الشباب المغربي، خاصة لما أظهرت بعض الأشرطة وجود مغاربة ضمن صفوف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

اما على المستوى الخارجي، فان الاجهزة الامنية المغربية وجدت نفسها ملزمة بالتنسيق مع الاجهزة الامنية الغربية والعربية لتبادل المعلومات، على اعتبار الارهاب ظاهرة دولية عابرة للحدود.¹

المطلب الثاني: التهديدات الامنية في منطقة الساحل وتأثيرها على الامن المغربي

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وقيمية، فهذا التوسع هو ميزة التهديدات في منطقة الساحل الافريقي التي لم يعد هاجسها الأساسي التهديد الارهابي فحسب، وإنما

¹ بن صايم بونوار، المشكلة الامنية في المغرب العربي، اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2015-

توسعت إلى أشكال أخرى مرتبطة بالجريمة المنظمة وانتشار السلاح، إضافة إلى الهجرة غير الشرعية.

هذه التهديدات المختلفة التي تعرفها منطقة الساحل تأثرت بعوامل داخلية وخارجية، وأثرت بدورها في دول الجوار وتجاوزتها إلى كل منطقة المغرب العربي التي أصبحت مركزا لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي.

أدى تعقد هذه التهديدات واستفحالها إلى ردود فعل متسارعة من طرف الدول الغربية، وأدى في نهاية المطاف إلى التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي كان له تأثيرات مباشرة على الأمن في المنطقة المغربية.

➤ العوامل المؤثرة في أمن منطقة الساحل:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الأمن في منطقة الساحل، بعضها خارجي

والأخرى داخلية:

- الأزمة الليبية : تدفق السلاح.¹
- المجندون الماليون والنيجيريون الذين فروا في أكتوبر 2011 وكانوا ضمن القوات الليبية خلال فترة حكم الزعيم الليبي السابق معمر القذافي.
- غياب المساواة والتوازن بين المناطق سواء من حيث التنمية أو تمثيل أبناء المنطقة في مختلف مؤسسات الدولة.

¹عمر فرحاتي، المرجع السابق ، ص 68

- الانقلاب العسكري في مالي وأثره على تأزيم الأحداث، وعدم قدرة الجيش على السيطرة على الوضع مما سهل على التنظيمات الإرهابية المختلفة من الانتشار السريع في شمال مالي، والاستحواذ عليه وفرض منطقتها وسياستها على أرض الواقع.

➤ طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي :

تعددت التهديدات الأمنية الجديدة وتتنوعت في منطقة الساحل الافريقي بحيث يمكن

حصرها فيما يلي:

1 - الإرهاب:

استفحلت ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل بحيث تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في المنطقة، حيث ظهرت في سياق تعامل الدول مع الحركات الإرهابية إستراتيجيتين للتعامل مع هذه التنظيمات المتطرفة، القوة الصلبة و التي تعتمد أساسا على الحل الأمني والتدخل المباشر للقضاء عليها، فلم تتمكن هذه الاستراتيجية من وضع حد للتنظيمات الارهابية و القضاء عليها يشكل نهائي في حين التوجه أو النوع الثاني يسمى القوة الذكية، فهو يزاوج بين الحل العسكري والحلول السياسية والسلمية ويضع في أهدافه الأساسية تقليل المنابع و الأسباب التي تؤدي إلى الإرهاب، كما يقوم على المساعدات الاقتصادية وعلى تدريب العناصر الامنية المحلية¹.

¹قاسي فوزية، الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب: منطقت الامنة في الساحل الافريقي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012-2013، ص 91

2 - الهجرة غير الشرعية :

أثرت الهجرة غير الشرعية القادمة من دول الساحل الافريقي على الدول المغربية على مستويين: الأول خاص بمواطنيها والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية.

بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوروبا من أكثر الدول استهدافا، أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في اعتبار المنطقة المغربية منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى.

3_ الجريمة المنظمة:

أضحت منظمات الجريمة المنظمة القادمة من منطقة الساحل الافريقي مصدر خطر حقيقي على الدول المغربية، خاصة وأن هذه المنظمات أصبحت تمتاز بهيكلية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية، وتشير التقارير الدولية والوطنية إلى أرقام كبيرة، إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي ما نسبته 30 إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، ونسبة 27% من المخدرات صودرت في أوروبا مصدرها المنطقة المغربية بقيمة إجمالية قدرها 1,8 مليار دولار.¹

¹ عمر فرحاتي، المرجع السابق، ص 06

المطلب الثالث: دول المغرب العربي وتحدي التكامل الإقليمي

يعتبر التكامل الإقليمي من أهم مميزات العلاقات الدولية، وذلك نظراً للامتميازات الكبيرة التي أصبحت تحظى بها الدول في إطار التكامل في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما أن العولمة تعتبر أحد أهم ظواهر هذا القرن، وهذا بسبب التغيرات الجذرية التي أحدثتها على المستوى الدولي. فقد أصبحت التحديات كبيرة أمام الدول، بحيث لم يعد بإمكان أي دولة أن تواجهها لوحدها، فلذلك توجهت معظمها إلى إقامة تكتلات إقليمية فيما بينها ومن بين التكتلات نجد اتحاد المغرب العربي الذي ظهر سنة 1989.

فقد كانت الأوضاع الداخلية التي عرفتها كل دولة من دول الاتحاد على حدى، والعوامل الخارجية من أهم الأسباب التي أدت إلى تصور إتحاد مغربي، فبالرغم من توفر كل مقومات التكامل، إلا أن مشروع اتحاد المغرب العربي لم يحقق أهدافه بعد سنوات قليلة من تأسيسه، وذلك لعدة أسباب سياسية، اقتصادية وأمنية وأخرى قانونية.

فالיום أصبحت الرهانات أكبر، خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة، وظهور فاعلين جدد على المستوى الدولي، فلذلك يجب إعادة التفكير في تفعيل اتحاد المغرب العربي من أجل مسايرة التحولات الراهنة، والتحديات الأمنية الجديدة في الإقليم المغربي.

وتبقي التحديات المرتبطة بالأمن وفق رؤية مغربية تراعي بالدرجة الأولى مصالح شعوب المنطقة، فمع تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة المغرب العربي بفعل التحركات في كل من تونس، وليبيا التي تعرف انفلاتاً أمنياً كبيراً، وتهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الحدود مع تونس والجزائر، ونتيجة تزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية - المغربية، وتصاعد مشكلة الجماعات المتطرفة في جنوب دول المغرب العربي، كما أن هناك تزايداً في اختطاف الرهائن من طرف الجماعات الإرهابية في كل من ليبيا ودول الساحل الإفريقي، وتصاعد الحركات الارهابية، ونزعة التطرف في تونس، كل هذه التحديات من الممكن أن تؤدي إلى التدخل الأجنبي في مالي وليبيا مرة أخرى¹.

فمن خلال تعرفنا لأهم الرهانات الإقليمية والدولية التي تعرفها منطقة المغرب العربي، وتقديمنا لأهم التحديات التي تقف أمام دول الاتحاد وكذلك الملامح الكبرى التي ينبغي التركيز عليها لتفعيل التكامل المغربي، نستخلص مدى أهمية التكامل وضرورة أخذه بصيغة تتماشى مع مختلف المتغيرات الداخلية والإقليمية، فالتحولات الداخلية التي تعيشها كل دولة من دول الاتحاد قد تكون حافزاً في إعادة بعث التكامل المغربي نحو النجاح، أو هاجساً له، وبقاء كتكتل محتشم، ولكن يبقى ضرورة إرساء مقاربة مغربية مشتركة لمحاربة التهديدات الأمنية التي تستهدف دول المنطقة في ظل التطور الأمني الخطير الذي تعرفته مالي وليبيا،

¹بوالروايح إسماعيل، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في، المغرب العربي، الجزائر، المغرب، تونس

2001، مذكرة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،

2010، ص 142.

وبلورة تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة من خلال تعزيز الترابط بين الدول

المغربية¹.

¹المرجع نفسه، ص 165 .

المبحث الثالث: السياق التاريخي والاقليمي للعلاقات الأمنية الأمريكية -المغربية

يحتلُّ الموقع الجيواستراتيجي الذي تقع فيه دول المنطقة المغربية (غرب منطقة الشرق الاوسط، وشمال منطقة الصحراء والساحل، وجنوب البحر الابيض المتوسط) أهمية سياسية وأمنية وإقتصادية كبيرة، جعل الولايات المتحدة الامريكية تولي اهتماما كبيرا بها، سواء من حيث التنسيق في القضايا الأمنية، خصوصا في مكافحة الرهاب، أو في تأمين مصادر الطاقة، بالإضافة الى عوامل أخرى مرتبطة بالقضايا الاقتصادية والتعاون الدولي.

فالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي ليست وليدة اليوم، فهي تعود الى سنوات مضت، تخضع للتطورات الدولية السائدة في كل مرحلة، فيما تختلف طبيعتها بين كل دولة، مثلا نجد أنّ العلاقات الأمريكية- المغربية تختلف عن العلاقات الأمريكية - الليبية.

المطلب الاول: المبادرات التي عرفتها العلاقات الأمريكية-المغربية

❖ مبادرة ايزنسات

سعت إدارة كلينتون منذ سنة 1998 إلى تأسيس شراكة أمريكية- مغربية جديدة سميت هذه المبادرة بـ "مبادرة ايزنسات"¹، والتي تعد برنامجا إفريقيا يشجع الشراكة

¹ وليام زرتمان، "الولايات المتحدة الأمريكية، المصالح و الآفاق"، في: مجلة استقالية و استشفاف،، 2001، ص ص

الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول شمال إفريقيا الثلاثة (الجزائر، تونس، المغرب)، باستثناء ليبيا، والذي يعتمد أساسا على تشجيع الخوصصة والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في منطقة المغرب العربي، قصد الوصول إلى جعل المنطقة المغربية أكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية، و في المقابل دول المغرب العربي مطالبة لتحقيق هذا الهدف بأن توحد ميكانيزماتها الاقتصادية¹. وتسوي خلافاتها البيئية، وتتخذ الخوصصة كمحرك أساسي للتنمية المستدامة كما تؤكد على الاستقرار في المنطقة.

ارتكزت مبادرة ابرنستات على أربعة محاور أساسية، يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و بلدان منطقة المغرب العربي، حيث تتمثل في الآتي:

- 1- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغربية.
- 2- العمل مع المنطقة المغربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز، عن طريق تشجيع إتحاد المغرب العربي أو أي هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة من أجل إزاحة الحواجز بين الدول المغربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة.
- 3- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والاستثمار في المنطقة المغربية على المدى البعيد.

¹ سعيد اللاوندي، "الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العالم، حرب باردة جديدة"، نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة، 2003، ص ص 75-76.

4- تدعيم التوجهات الاقتصادية القائمة و المتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي، وخلق مناخ للإستثمارات في المنطقة المغربية، وقد تكثفت العلاقات الاقتصادية منذ سنة 2001 عبر التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المغرب العربي الثلاثة تونس، المغرب والجزائر، وذلك عن طريق ما يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا حيث اشتمل في البداية على تمويل نقدي مقدر بـ 4 مليار دولار أمريكي نصفها للجزائر أي 02 مليار دولار و 01 مليار أمريكي لكل من تونس والمغرب و ذلك لتدعيم الشراكة المغربية¹.

❖ الشراكة بين دول المغرب العربي و الحلف الأطلسي

إنّ تطور مصادر التهديدات للأمن العالمي والإقليمي، وتزايد حدّة الاعتماد المتبادل الدولي، فإن حلف الناتو دخل في مسارات للتعاون مع العديد من الدول لمواجهة التحديات الجديدة، و تعتبر الشراكة الأمنية مع المغرب العربي من أولويات هذا الحلف، نظرا للقرب الجغرافي و كذلك إعلان الدول المغربية رغبتها في العمل المشترك مع هذا الحلف، سعيا منها لتجاوز بعض التهديدات بسبب تواضع إمكانياتها لوضع حد لها، و يسعى من خلال هذه الشراكة الأمنية لتوفير الأمن و الاستقرار في حوض البحر الابيض المتوسط.

¹ لعجال أعجال محمد الأمين، ، معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغربي وسبل تجاوزه، مجلة الفكر ، العدد 05 ، ص 241-243.

هذا الحوار الذي انطلق منذ 1994 أصبح جزءا متكاملًا من نهج التعاون الذي سار عليه الحلف في مجال إرساء الأمن منذ انتهاء الحرب الباردة، وعلى مر السنين تزايد عدد البلدان المشاركة فيه مصر، موريتانيا، المغرب، و تونس التي قبلت الدعوة للمشاركة في الحوار عام 1994 و تبعتها الأردن في 1995 و الجزائر عام 2000¹ ، ونلاحظ أن دول المغرب العربي مشاركة في هذا الحوار الذي يعمل على مناقشة و دراسة المشاكل الأمنية، إذ أصبحت المباحثات السياسية منذ ذلك الحين أكثر تكرارا، واكتسب الحوار بنية أكبر وفتحت أمامه تدريجيا فرصة جديدة لتعاون ملموس أكثر، حيث توسع برنامج عمل سنوي وضع عام 1997 بشكل متواصل ليضمن عددا متزايد من العناصر والأنشطة المنبثقة عن برنامج الشراكة من أجل السلام، منها التعاون العسكري و التعاون العلمي و البيئي.

هذا الحوار تقوده مجموعة من المبادئ تهدف الى إرضاء جميع الأعضاء بتحقيق مصالحهم والتي تتمثل في:

- الحوار لا يفرض أفكار على البلدان الأخرى لان كل دولة لها خصائص إقليمية وسياسية و ثقافية و هذا من اجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.
- يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش أي عدم التمييز.
- التكامل: فهو يكمل مبادرات أخرى مع زيادة التنسيق في السياسات و التعاون الأمني التي ركز عليها حلف الناتو.

¹ شاكري قويدر المرجع السابق، ص 46.

وهذا الاتصال الذي كانت وراءه عدة أسباب يعتبرها الناتو مهمة لتشجيع الحوار و تعزيز الاستقرار و الأمن في شمال إفريقيا، وأحد هذه الأسباب هو أن عددا من التحديات الأمنية الحالية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، هي تحديات مشتركة بين الدول الأعضاء و هذه المنطقة و بالتالي تستدعي ردود مشتركة.¹

بعد مرور 10 سنوات من انطلاق الحوار بين الناتو و بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، قرر زعماء الحلف دعوة البلدان المشاركة في الحوار لإقامة علاقات شراكة أوسع وأكثر طموحا خاصة مع هذه البلدان وهي الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، فتقريبا كل البلدان المغربية إضافة إلى الأردن، مصر لزيادة التشاور السياسي و التعاون العملي والمساهمة في أمن و استقرار المنطقة، وتشجيع العلاقات الحسنة بينهم، و لأجل تحقيق ذلك يعمل الحلف على عقد عدة قمم من بينها قمة اسطنبول 2004، و التي تعتبر مهمة جدا تم فيها التركيز على مايلي:

– **التعاون العسكري:** بغرض تعزيز قدرات الحلف و بلدان الحوار للعمل سوية في المستقبل ضمن عمليات بقيادة الناتو.²

¹ المرجع السابق، ص 51.

² المرجع السابق، ص 58.

- مكافحة الإرهاب و التهديدات الأمنية الجديدة: وذلك بتشجيع تقاسم المعلومات الاستخباراتية بشكل أكثر فعالية، بالإضافة إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل و وسائل ترويجها.

- أمن الحدود: بحيث يستطيع الناتو إعطاء النصائح الملائمة في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بمحاربة الإرهاب و انتشار عمليات التهريب.

- تخطيط الطوارئ المدنية: و ذلك بتعزيز التعاون في مجال الاستعداد للكوارث، وبالأخص تحسين القدرة على التعاون مع تبعات أية عملية إرهابية، و في حالة حصول كارثة ستعطى أيضا لبلدان الحوار إمكانية طلب العون عن طريق مركز التنسيق الأوروبي الأطلسي لمعالجة الكوارث¹.

وهذا ما جعل هذه الدول تركز على هذا الحوار و تأمل فيه كثيرا لأجل تحقيق أهدافها، فكل دولة في المغرب العربي دخلت الحوار و من ورائها أهداف عديدة أهمها تحقيق أمنها: أمن الدولة و أمن أفرادها، لأنها تدرك أن الاستقرار السياسي الداخلي سيدفع إلى الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ما يساعد على تحقيق حكم راشد و تنمية مستدامة.

غير أن الواقع لا يعكس مصالح متكافئة ناتجة عن هذه العلاقة، فالطرف المغربي يبقى الطرف الأضعف من حيث النتائج، بينما النسبة الأكبر من المكاسب تعود على الحلف

¹. عبد النور بن عنتر، مرجع السابق، ص 89.

الأطلسي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، التي تنفذ و تقرر ما يخدم أمنها بالدرجة الأولى، وفي حالة ما قامت الولايات المتحدة بفعل رأّت فيه الدول المغربية أمرا ايجابيا فالهدف منه هو أمنها و ليس أمن هذه الدول.

كما أن الحوار يتم بين المنظمة و كل دولة خارجة عنها على حدى، وان كان ممكنا اجتماع كل أعضاء الحوار مع المنظمة في بعض المناسبات دون أن يكون ذلك في أي حال من الأحوال حوارا جماعيا مع الدول المدعوة، و يعني أن دول المنطقة المغربية لن تكون قادرة على تنسيق مواقفها في مخاطبة المنظمة، بالإضافة إلى كل هذا يجب الإشارة إلى أن الأنشطة التي قد تشترك فيها دول الحوار ستكون تكلفتها على عاتقها. كما أن هذا الحوار فيه خبايا كثيرا منها القياس الذي يعتمد عليه لدعوة دولة ما إليه و حرمان دولة أخرى منه. فنظريا الحوار الأطلسي مفتوح لكل الدول المطلة على المتوسط و من المنطقي أن تحظى الدول التي تشكل مصدرا لأخطار أمنية على المنطقة بالاهتمام الأكبر إذا كان الهدف الحقيقي من الحوار هو الأمن و التفاهم، إلا أن هذه النظرة غائبة في المجال العملي فقد امتنعت المنظمة عن دعوة بعض الدول مثل ليبيا¹.

¹ سنطوح حسين، "الحوار الجزائري الأطلسي، سيناريوهات المستقبل"، في مجلة:دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة، العدد الثالث، فيفري 2007، ص 48.

❖ مشروع الشرق الأوسط الكبير

ادراج منطقة المغرب العربي ضمن مخططات ما يسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي روج له الساسة الأمريكيون سنة 2003 بدءا من الرئيس جورج بوش و نائبه ديك تشني مرورا بوزير الخارجية كولين باول، و كبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية، هذا المشروع الذي يشمل المنطقة الممتدة جغرافيا من موريتانيا غربا إلى أفغانستان شرقا وبالتالي منطقة المغرب العربي¹. ويرتكز على المحاور التالية:

المحور الأول: تشجيع الديمقراطية و الحكم الراشد، و يأتي من خلال التأكيد على أهمية الديمقراطية و الحرية و الانتخابات الحرة.

المحور الثاني: بناء مجتمع معرفي و طرح التدني الكبير للمستوى المعرفي، والإنتاج العلمي و المكتبي في المنطقة، مما يتطلب البحث عن إصلاح التعليم من حيث تقنياته وبرامجه.

المحور الثالث: توسيع الفرص الاقتصادية و ذلك بالاعتماد على نظم الخصخصة، و توسيع الاستثمار و مكافحة الفساد، و رفع دعم الدولة و إعادة تهيئة الاقتصاد من خلال برنامج البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط بما في ذلك الدول المغربية التي هي موضوع دراستنا.

¹ محمد سيد أحمد، "الشرق أوسطية: الأبعاد السياسية والثقافية"، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997، ص 205.

المحور الرابع: الاعلام الحر و المستقل حيث يطرح المشروع جانب كبير من مؤشرات الضعف في هذا الجانب لدى دول و شعوب المنطقة.

المحور الخامس: المجتمع المدني من خلال الدعوة إلى عمل منظمات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية و الربط بين الديمقراطية و حقوق الإنسان. و العمل على إيجاد حلول لمختلف النزاعات بطريقة سلمية و محاولة إرساء الأمن في المنطقة.

وفي نفس هذا السياق أيضاً قدم **كولين باول** وزير الخارجية مبادرة الشراكة الأمريكية شرق الأوسطية، فإلى جانب القضايا الاقتصادية، ذكر **باول** أن هذه المبادرة صممت لدعم الرجال والنساء والشباب في الشرق الأوسط في سعيهم نحو الديمقراطية والحريات المدنية وحكم القانون، وتحدث عن برامج واشنطن في هذا الصدد والتي تتضمن ما يلي:

- مساعدة المنظمات غير الحكومية والأفراد المنتمين إلى جميع الفئات السياسية العاملين في سبيل الإصلاح السياسي من خلال آليات كصندوق ديمقراطية الشرق الأوسط.
- دعم إنشاء مزيد من المنظمات غير الحكومية وشركات وسائل الإعلام المستقلة، ومنظمات إجراء الاستفتاءات ومؤسسات الفكر والرأي وغيرها.
- برامج شفافية النظم القانونية والتنظيمية وتحسين إدارة العملية القضائية.
- التدريب للمرشحين لمناصب سياسية ولأعضاء البرلمانات وغيرهم من المسؤولين المنتخبين.

- التدريب والتبادل للصحفيين في الصحف التقليدية والصحافة الإلكترونية¹.

ورغم أن المبادرة تعرضت لقضية الإصلاح التعليمي، فإنها أشارت فقط لبرامج تعلم القراءة والكتابة، وتحسين سبل اكتساب المعرفة ومنح دراسية للباكالوريوس في الولايات المتحدة، أما هدف تغيير نظم ومناهج التعليم والسياسات الثقافية والإعلامية فقد ورد غالباً في تقارير كشف النقاب عنها، والغرض من وراء ضغوط وإجراءات إدارة الرئيس جورج بوش وراء ذلك متعدد من أهم جوانبه العمل على إنهاء الكراهية والتعصب ضد الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً ثم ذكر الرئيس بوش في خطب أخرى له أنه مصمم على تقديم الدعم لأنصار الإصلاحات الديمقراطية في البلاد العربية، وامتدح بعض النظم العربية التي أدخلت بعض الإصلاحات الديمقراطية².

غير أن القراءات النقدية لهذا المشروع و المبادرات الأخرى، تبين أن أهدافه تخدم الطرف الأمريكي أكثر من الدول و الأطراف الأخرى، فمبادرة ايزنستات جاءت كرد فعل فقط على مسار برشلونة التي تم استبعاد للدور للولايات المتحدة الامريكية، و حتى تثبت الولايات المتحدة الامريكية مكانها في المغرب العربي اقترحت هذه المبادرة ولمنع هيمنة الدول

¹ أحمد ثابت ، "الشرق الأوسط الكبير"، نقلا عن:

<http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2004/03/article01.shtml>

² محمد سيد أحمد المرجع السابق ص 54.

الأوروبية على إقليم المغرب العربي و لإثبات و جودها، واستغلال كل ما تملكه المنطقة من خيارات.

إذا يبدو أن مشروع الشرق الأوسط الكبير لا يختلف في جوهره عن باقي المبادرات الأخرى، الأمريكية كانت أو الأوروبية، من حيث طبيعة أهدافه، و الفوائد المرجوة منه، فالولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراءه إلى تفتيت الروابط الثقافية و الحضارية بين الدول العربية و المغربية و جعل المصلحة هي الرابط بين هذه الدول. ومنع قيام أي كتل إقليمي يكون ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية¹، ما جعل هذه المبادرات تفضل في تحقيق مصالح الدول المغربية، لأنها جاءت لتحقيق أهداف خاصة بالدولة المهيمنة.

❖ انفتاح اوباما على العالم الاسلامي بعد وصوله للرئاسة الامريكية:

أثار الرئيس الأمريكي باراك أوباما اهتمام العالم الاسلامي في خطابه بجامعة القاهرة، حيث أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست في حرب مع الاسلام، معتبرا أن الشراكة مع بلاده والعالم الاسلامي ينبغي ان تستند الى جوهر الاسلام وحقيقته معتبرا أن التصدي للصور النمطية السلبية عن الاسلام يعد جزءا من مسؤوليته كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، كما اشاد الرئيس الأمريكي بالحضارة الاسلامية والاعتراف ببراءة الاسلام من

¹ بن دايدة إبراهيم، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2009)، ص 126.

الشبهات التي روجها المتطرفون من الغرب حوله، فضلا عن التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعلى رفض الاستيطان الاسرائيلي رفضا واضحا.¹

من جهة اخرى، على الرغم من ان خطاب الرئيس الامريكى باراك اوباما هو وثيقة تاريخية وان الافكار والمواقف في الخطاب تستحق الاحترام وتبعث على التقدير، الا ان التغيير في المواقف والسياسات لا يكون الا بترجمة هذه الاخيرة الى مبادرات ملموسة وقرارات تنفذ فعلا.

ان تحسين صورة الولايات المتحدة الامريكية في العالم الاسلامي، وفي العالم ككل يرتبط الى حد كبير بمدى التزام الادارة الامريكية بروح وثيقة الاستقلال، وبمبادئ الدستور الامريكى والتقيّد بميثاق الامم المتحدة في علاقاتها الدولية، والقيام بنشر الامن والسلام واستقرار العلاقات الدولية ونمائها وبناء القواعد المتينة لمستقبل البشرية.

ان مصالح الولايات المتحدة الامريكية في العالم الاسلامي كبيرة وكثيرة وليس من المنطق ومن المصلحة اهدارها لإرضاء مجموعة من المتطرفين الذين لا يرغبون في السلام²، حيث أبدت الدول العربية والاسلامية حرصها على حل المشكلة الاساسية في

¹ عبد العزيز بن عثمان التويجري، امريكا والعالم الاسلامي، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة - ايسيسكو - ، 2010، ص 45.

² المرجع السابق، ص 54.

المنطقة وهي القضية الفلسطينية فتبنى خطة السّلام العربية في السابق التي رفضتها اسرائيل وماطلت في تحقيق اي تقدم يضمن تنفيذها.¹

ان السياسة الامريكية مهما كانت طبيعتها سواء الامنية منها او الاقتصادية والسياسية فهي في اطارها العام وفي جوهرها وعمقها لا تصنعها الادارة الامريكية، وإنما تصنعها عوامل كثيرة ومركبة، تتداخل فيها عناصر متناقضة وتندافع فيها اطراف ذات مصالح تتجاوزز في بعض الاحيان المصالح الامريكية، مما يزيد من غموض الساسة الخارجية الامريكية، إلا أنه الثابت فيها هو الموالاة الكاملة لاسرائيل وأمنها.²

كان يفترض في منظور الادارة الامريكية ان تؤدي حربها على الارهاب الى اضعاف الجماعات الرهابية واستئصالها خاصة في افغانستان التي كانت بمثابة بداية الحرب على الارهاب، الا انه مع مرور سنوات عديدة من بداية الحرب الكونية ضد الارهاب لم يتحقق هذا الطموح كما كان له ان يكون، حيث ظهر جيل جديد من الجماعات الارهابية يتسم انه عابر للقارات والجنسيات ولا تجمع بين هذه الجماعات اي رابطة قومية أو جنسية حيث تتميز بغموض الهدف السياسي لها، وصعوبة التنبؤ بهجماتها على الرغم من تطور وسائل

¹ المرجع نفسه، ص56.

² المرجع نفسه، ص57.

وتكنولوجيات تعقبها وارتباطها بجماعات الجريمة المنظمة والمخدرات والمافيا لتبييض أموالها.¹

عملت الولايات المتحدة الامريكية على عقد حوارات ونقاشات بهدف القاء نظرة على

القضايا الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الشمال الافريقي وتمثلت في :

- دعم المبادرات للترويج للديمقراطية في الدول العربية .

- توثيق التحالفات بين الولايات المتحدة ودول المنطقة وذلك للتأمين من اي تهديد ارهابي خاصة بوجود خلايا مرتبطة بجماعات إرهابية خطيرة.

- تأمين آبار النفط من التهديدات الارهابية في اطار " الأمن الطاقوي " .

¹محمد المصالحه، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الارهاب ، مجلة العربية للعلوم السياسية ، ص 69

المطلب الثاني: المهام الأمنية للأسطول السادس الأمريكي:



الشكل يمثل قدرات الاسطول السادس الأمريكي في البحر الابيض المتوسط

يمثل الاسطول السادس الأمريكي الذراع العسكري الحامي للمصالح الأمريكية في حوض البحر الابيض المتوسط، فاسندت اليه مهام كثيرة غير التي كانت منوطة له ابان الحرب الباردة والتي من اجلها انشئ والمتمثل في الدفاع عن الامن الاوربي وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفياتية في المنطقة.

ان المهام المنوط بها حاليا هذا الاسطول تتمثل اساس في :

1- ضمان عبور الناقلات التجارية والناقلات النفطية من البحر الابيض المتوسط الى الشرق الاوسط: وهذا راجع لأهمية النفط بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية الذي يعتبر مصدرا أساسيا لإقتصادها، كما يضمن وصول الإمدادات النفطية إلى الولايات المتحدة الامريكية.

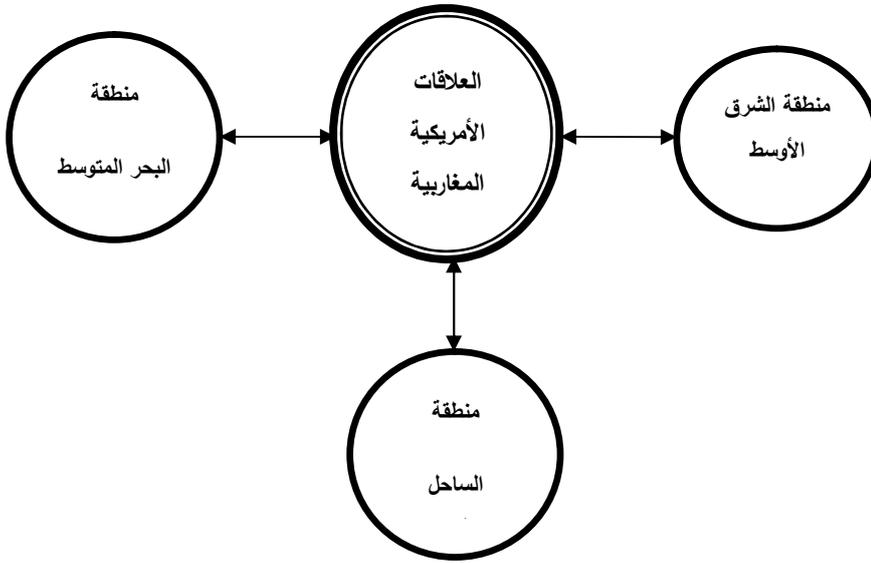
2- مراقبة تحركات القوى النووية كفرنسا وروسيا، خاصة وان البارجات الحربية الامريكية مجهزة بأقوى الاسلحة خاصة صواريخ توماهوك وهي صواريخ استراتيجية بمقدورها أن تصيب العمق الاستراتيجي للمنطقة التي يفترض ضربها، كما أن الولايات المتحدة الامريكية رأت أن إدخال الأسطول الفرنسي خاصة حاملة الطائرات شارل ديغول الى البحر المتوسط هو رسالة إليها تؤكد فيها فرنسا على دورها التقليدي في المنطقة¹.

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية ان الارهاب في منطقة البحر الابيض المتوسط يندرج ضمن المخاطر الآتية من الجنوب يتعين مراقبته والحد منه قدر الامكان، فهي اصبحت تهدد المصالح الأمريكية والأوروبية على حدّ سواء، بعد ان كان التهديد يأتي فقط من الاتحاد السوفياتي سابقا².

¹ خير الدين العايب، البعد الامني في السياسة الامريكية المتوسطة وانعكاساته على الامن بالاقليمي العربي، مجلة الفكر السياسي، ص 02 الى 07.

² المرجع نفسه، ص 12.

المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربي:



دوائر الأمن الإقليمية المحددة لطبيعة العلاقات الأمريكية-المغربية، من إعداد الطالب عاشور يوسف

أعدّ فريق من الخبراء والسياسيين الأمريكيين تقرير بعنوان "مشروع ورقة عن سياستنا في شمال أفريقيا"، والذي يرمي الى إعادة النظر في المكانة التي تحتلها منطقة المغرب العربي في الساسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والدعوة الى التعامل مع المنطقة بصفة منفصلة عن منطقة الشرق الأوسط، نظرا للخصوصية التي تتميز بها المنطقة، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله، مؤكدين على ضرورة ايلاء الأهمية للمصالح الأمريكية الكثيرة، وضرورة التركيز على تأمين استقرارها وضمان الأمن لدول المغرب العربي من أجل لعب دور إقليمي أساسي، كما أكد الخبراء أن الوقت قد حان لاستغلال الطاقات المتوفرة في المنطقة خاصة مع النفوذ القوي لبلدان الاتحاد الأوروبي وكذا الصين، فالتقرير الذي يستعرض

في 15 صفحة المقاربة التي ينبغي لإدارة الرئيس اوباما ايلاء العناية للمنطقة وتجنب نهج

اسلافه في تهميش المنطقة لصالح دول المشرق العربي على غرار الخليج العربي.¹

في نفس السياق، يبرز التقرير ان ادراج المنطقة ضمن تصورات السياسة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية يزيد من فرص التعاون الامني ومكافحة الارهاب في المنطقة

المغربية مع اخذ ملف الصحراء الغربية محمل الجد مع الشركاء حسب ما جاء في التقرير.

ويرى الدكتور بلخيرة محمد ان ادارة الرئيس اوباما مصممة على المضي قدما نحو

تقويم الرؤية الامريكية السابقة لمنطقة شمال افريقيا، حيث يبدو أن صناع القرار الامريكي

شعروا بتقصيرهم تجاه المنطقة مقارنة بمنطقة المشرق العربي.²

من جهة اخرى ، أكد الرئيس الامريكي في خطابه يوم 19 ماي 2011 بأن الدعم

الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ليس مجرد مصلحة ثانوية للولايات المتحدة

الأمريكية وإنما يمثل أولوية قصوى تعكسها الإجراءات والتدابير المتخذة بهذا الشأن، مؤكدا

أن السياسة الأمريكية في المنطقة تعتمد على الترويج للإصلاح ودعم الديمقراطية .

وفي إطار تعزيز العلاقات مع دول المغرب العربي قامت كاتبة الدولة الأمريكية

للشؤون الخارجية بتاريخ 02 مارس 2009 بعقد لقاءات مع وزراء خارجية كل من الجزائر،

بلخيرة محمد، السياسة الامريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي والعشرين: الابعاد الاستراتيجية

الغائبة، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2014/2015 ، ص 123 .¹

²المرجع نفسه، ص 125.

تونس والمغرب، وذلك لتوضيح سياسة الرئيس الأمريكي الجديد أوباما تجاه المنطقة، واعطائها مكانة هامة، لاسيما مع التطورات الحاصلة في منطقة الشرق الاوسط ومنطقة الساحل الافريقي.

كما عبرت الوزيرة الامريكية في أكتوبر 2012 عن موقف بلادها من عمليات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، معبرة عن تميمها للتقدم النسبي الذي عرفته الجزائر في مجال الإصلاح السياسي مما مكنها من عدم انتقال الحراك الشعبي الذي عرفته كل من ليبيا وتونس إليها.

يرى المحللون أن الرؤية الأمريكية تجاه منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تستمدّها من أطروحتين رئيسيتين تتمثلان في:

- **أطروحة فرانسيس فوكوياما** في كتابه نهاية التاريخ الذي يرى فيها أن العالم ينقسم إلى قسمين، عالم ليبرالي وديمقراطي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والغرب بصفة عامة، والثاني هو عالم غير ديمقراطي يتسم باللا استقرار والحروب وتمثله بلدان عالم الثالث من بينها البلدان العربية حسبها.

- **الأطروحة الثانية تتمثل في أطروحة صامويل هينغتون** في كتابه صراع الحضارات الذي يقسم فيه العالم على أساسي حضاري وثقافي حيث قسمها إلى 08 حضارات وهي:

الحضارة الغربية، الإسلامية، الكنفوشيوسية، اليابانية، الهندية، السلافية، اللاتينية والافريقية) حيث يرى ان العالم سوف يشهد صراعات على أساس هذا التقسيم.

كما يبرر في رؤيته ان الحضارة الاسلامية بانها حضارة حرب وعنف من خلال عدة احداث شهدها العالم الاسلامي، متناسيا أن الاحداث الدموية على مر التاريخ للحضارة الغربية التي لم تعرف حالة الاستقرار إلا بعد الحرب العالمية الثانية، زيادة أن معظم الحروب الأهلية والدموية التي يعرفها العالم حاليا لدى الحضارة الغربية المتحضرة حسبه يد طولى فيها سواء في منطقة الشرق الأوسط، و في إفريقيا أو حتى في آسيا وأمريكا اللاتينية.

إن الرؤية الأمريكية تجاه المنطقة تحكمه كذلك تأثير ثلاثة توجهات:

- التوجه الأول الذي يمثله التيار الليبرالي والذي ينظر إلى المنطقة وفق المنطق الاقتصادي، حيث يتزعم هذا التيار الشركات الاقتصادية العملاقة على غرار الشركات النفطية والمركب الصناعي العسكري، أي وفق منطق المصلحة الاقتصادية.
- التوجه الثاني فيمثله التيار الديني: المتشعب بأفكار المحافظين المسيحيين تجاه المنطقة، أي أنه يرى المنطقة وفق منطق حضاري وديني أي بين إسلامي ومسيحي، صراع الخير والشر.

- التوجه الثالث فيمثله اللوبي اليهودي الذي يركز في تأثيره على العلاقات الأمريكية العربية بصفة عامة وفقا لمصالح إسرائيل في المنطقة، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تراعي في علاقاتها مع الدول العربية بصفة عامة مصلحة اسرائيل قبل كل شيء.¹

ولعلّ ما يثبت هذا الطرح خطاب الرئيس الامريكى باراك اوباما في خطابه له في وزارة الخارجية في 19 ماي 2011 حيث قال: سعت الولايات المتحدة الأمريكية على مدى عقود إلى تحقيق مجموعة من المصالح الجوهرية في المنطقة، وهي محاربة الإرهاب، وقف انتشار الأسلحة النووية، ضمان التدفق الحر للتجارة، وحماية أمن إسرائيل ، والسعي لتحقيق السلام العربي الإسرائيلي "

إن هذا الخطاب الجديد القديم للساساة الأمريكيين يعبر بصورة واضحة استراتيجيات الولايات المتحدة في المنطقة وأهدافها وغاياتها، والتي تستوجب على السياسات والاستراتيجيات العربية ايلائها الاهتمام ومراعاتها في بناء الدول العربية مع الولايات المتحدة الامريكية، بمعنى ان العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية تبنى على اساس المصالح المشتركة مع مراعاة المنطلقات الاساسية للسياسة الامريكية تجاه المنطقة.²

¹ احمد سليم عبد الله، دور السياسة الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية(2001-21013)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2013-2014، ص 34.
² المرجع نفسه، ص 35.

المبحث الرابع: مرتكزات التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية ودول المغرب العربي

عرفت علاقات الولايات المتحدة الامريكية ودول منطقة المغرب العربي تغييرات كبيرة خلال فترة رئاسة الرئيس باراك اوباما، لاسيما في بعدها الأمني، حيث لا تتعامل الولايات المتحدة الامريكية مع دول هذه المنطقة بنفس السياسات، فكل دولة تتعامل معها على حدا حسب اولوياتها، اذ تعززت العلاقات مع الجزائر نظرا للظرف العالمي المرتبط بمكافحة الارهاب، والتجربة التي تحوزها الجزائر في التعامل مع هذه الظاهرة، كذلك المغرب الذي يشكل حليف استراتيجي لها في المنطقة منذ الحرب الباردة ، كما تعرضت ليبيا الى تدخل عسكري بداعي التدخل الانساني، فيما اختلفت طبيعة العلاقات الامريكية - التونسية عما كانت عليه قبل 2011 ، لتبقى موريتانيا رهينة لتوجهات الولايات المتحدة الامريكية تجاه دول الساحل الافريقي.

من جهة أخرى، تعتبر قضية الصحراء الغربية من أبرز الاشكالات التي تثيرها

طبيعة العلاقات التي تربط الولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة.

المطلب الاول: المنطلقات الاساسية في العلاقات الأمريكية- المغربية خلال فترة

2016-2009

ارتكزت العلاقة الامريكية - المغربية خلال فترة 2009-2016 على العناصر التالية:

❖ محاربة الإرهاب

تعتبر مسألة مكافحة الارهاب مسألة جوهرية في التصور الأمني الأمريكي تجاه المنطقة المغربية، حيث تقع في صلب الاهتمام الاستراتيجي للادارة الامريكية ، لكونها جزء لا يتجزأ من الدول العربية، وكذلك باعتبارها منطقة مستهدفة من الارهاب يتوجب بحسب الولايات المتحدة الامريكية ايلاء الاهمية لها من خلال مختلف السياسات والخطط الامنية، ويندرج هذا الاهتمام الامريكي في المنطقة كذلك ضمن مخطط الهيمنة الامريكية على العالم والتفرد بقيادة العالم على حساب النفوذ الاوربي في المنطقة¹

إنَّ الاهتمام الامريكي في المنطقة المغربية يتركز على منطلقين أساسيين: الأول إستراتيجي أمني والثاني إقتصادي²، كما ان الولايات المتحدة الامريكية ظلت مصررة على التواجد في المنطقة خاصة من خلال القيادة العسكرية أفريكوم التي تهدف الى ضمان الاستقرار على المدى الطويل في منطقتي الساحل والمغرب العربي، خاصة بعد ان عرضت الولايات المتحدة الامريكية على موريتانيا استضافة مقر افريكوم، الا ان هذا العرض لم يلقى

¹ بن صايم بونوار ، المرجع السابق، ص 198.

² المرجع نفسه، ص 199.

استجابة نتيجة للتجاذب القوي بين الحكومة الموريتانية والمعارضة التي حذرت من الموافقة عليه.¹

يعتبر الخبراء الامريكيون منطقة شمال افريقيا نقطة مركزية في مراقبة أي نشاط أوتهديد محتمل من الجماعات الارهابية على المصالح الامريكية، وقد راهنت الولايات المتحدة الامريكية على الجزائر في هذا المجال، حيث لقيت المبادرة الجزائرية لانشاء"مركز افريقي لمكافحة الإرهاب " دعما أمريكيا صريحا.

❖ الأمن الطاقوي

إن الأمن الطاقوي مسألة استراتيجية وذات أولوية هامة للولايات المتحدة الامريكية، وهذا سعيا منها الى السيطرة على الطاقة النفطية العالمية والحفاظ على مخزونها المحلي كمخزون احتياطي، لذلك تلجأ الى تأمين استخراج وتوريد النفط من دول الخليج وشمال افريقيا لأنها اقل تكلفة، وهو السياق الذي يجعلها تدرج منطقة شمال افريقيا خاصة الجزائر وليبيا ضمن مجالات الأمن الطاقوي الامريكي لما تحتويه من منابع هامة للبتترول والغاز.²

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول مستهلك للطاقة في العالم، حيث تستوعب 23% من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، و25% من الغاز.

¹ مرجع سابق، ص ص 204-205.

² المرجع نفسه ، ص 207.

ويذهب خبراء النفط في الولايات المتحدة إلى أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي ستكون في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2025 أعلى من كل مثيلاتها في التاريخ، وهو ما يدفع النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم.

تعتبر استراتيجية "أمن الطاقة" من أبرز أهداف الإطار الاستراتيجي الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحرص على تأمين مصادر الطاقة ومعايير نقلها في مختلف نقاط العالم. وظلت القضية الاستراتيجية الأمريكية الرئيسية لمرحلة التسعينات والقرن الواحد والعشرين تتمثل في ضمان التحكم في رهانات الطاقة، باعتبار أن أكثر من 50% من احتياجات الاقتصاد الأمريكي من الطاقة مصدرها الخارج، بالإضافة إلى التوقعات التي تذهب إلى مزيد من التبعية للاقتصاد الأمريكي لمادة النفط.

وتجدر الإشارة إلى أن حماية مصادر النفط وممرات نقله وتسويقه في العالم، يحتل مركزا متقدما بل ورئيسيا في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، من خلال الانتشار والعسكري المكثف عبر مختلف النقاط الحيوية في العالم لتموينات الطاقة، وتوفير الحماية الأمنية الاستراتيجية للدول الممونة للولايات المتحدة الأمريكية بالنفط والغاز .

وفي المقابل تبقى سيطرة الشركات الأمريكية على الإستثمارات في الطاقة وخاصة النفطية عنصرا ثابتا وصارما في الاستراتيجية الأمريكية التي تصر على إحكام قبضتها على

هذا المجال الحيوي، وتسعى الولايات المتحدة لرعاية مسار انضمام دول شمال أفريقيا لمنظمة التجارة العالمية، بهدف فرض مقومات العولمة الاقتصادية التي تسيطر عليها¹.

المطلب الثاني: التدخل الأمريكي في ليبيا

أظهر الحراك العربي حالة الانكفاء الأمريكي النسبي كنهج، وفرض عليها إعادة النظر في ادوات سياستها الخارجية والتعاطي الايجابي مع هذا الحراك باستخدام القوة الناعمة دون اللجوء الى ادوات الصدام، ومحاولة احتواء توسع الحركات المحسوبة على التيار الاسلامي في الوطن العربي والتي وصلت الى السلطة عن طريق الانتخابات².

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثورة الليبية بحشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات على نظام الزعيم معمر القذافي، وتجميد امواله وعائلته في البنوك الاوربية، وحظر بيع الاسلحة له وتفتيش البضائع الليبية .

غير أنّ التدخل العسكري تحت مظلة الحلف الاطلسي كان له التأثير الاقوى لاسقاط نظام القذافي بعد اصرار هذا الاخير على المواجهة وعدم الاستسلام.

1

²وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، افريل 2012، ص 19.

إن التدخل الأمريكي في ليبيا سبقه عمل هام يتمثل في حشد الشباب وتهيئته خلال السنوات السابقة لاحداث 2011 من خلال تدريب اكثر من 1000 شاب ليبي على الخبرات الميدانية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من التكنولوجيات¹.

كما قامت الولايات المتحدة بدعم الشخصيات البارزة في المعارضة على غرار مصطفى عبد الجليل وكذا محمود جبريل.

بدأت العمليات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية برفقة حلفائها بعد ساعات من صدور القرار الأممي الذي يسمح بالتدخل العسكري في ليبيا وذلك بتاريخ 19 مارس 2011 أي بعد شهر من إندلاع الثورة في شرق ليبيا، ويعزو كثير من المحللين أن الإسراع في استصدار القرار من مجلس الامن، راجع بالاساس الى الدراية ان المعارضة ليس باستطاعتها لوحدها اسقاط النظام الليبي وكذا ازدياد القمع المسط من طرف النظام ضد المعارضة.²

بتاريخ 20 اكتوبر 2011 أعلن قائد الناتو عن اصابة القذافي إثر تعرّضه إلى ضربة عسكرية رفقة موكبه، فأسرع المسلحون الليبيون الى موقع الحدث ليلقوا القبض عليه وقتله في صورة مأساوية نقلتها مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع التلفزيونية، لتنتهي بذلك حقبة هامة من تاريخ ليبيا، ولتبدأ مرحلة اخرى غير واضحة المعالم.

¹: المرجع السابق، ص 108

²المرجع نفسه،، ص 111

إنّ استمرار التدخل الاطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا لأكثر من سبعة أشهر أدى إلى تكاليف باهضة عليها، حيث قاربت حوالي 890 مليون دولار، إلا أنّ اللافت في الأمر أنّ التدخل الامريكي كان حاسما في اشارة منها للدول المشاركة في الحلف أنّ القوة الامريكية حاسمة وشاملة لا تضاهيها أي قوة.¹

يرى الكثير من المحللين للشأن الأمريكي والليبي أنّ الولايات المتحدة بتدخلها في ليبيا ازاحت نظاما طالما شكل تهديدا لمصالحها، حيث كان القذافي معارضا للسياسة الأمريكية من خلال دعم حركات التحرر والمجموعات المسلحة في أمريكا اللاتينية المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية، إضافة الى توسع نفوذ القذافي في افريقيا الذي كانت ترى فيه الولايات المتحدة تهديدا لمصالحها الاقتصادية والعسكرية.

ان التدخل الامريكي في ليبيا جاء بناء على ما احتوته الرؤية الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي لسنة 2010، المرتكزة بالأساس على العمل الدبلوماسية واشراك المجتمع الدولي في إحلال السلم والأمن الدوليين، حيث كان الرئيس الامريكي باراك اوباما ميّالا الى عدم التدخل في ليبيا، على الرغم من الضغوطات الكبيرة من طرف العديد من الدول العربية وبريطانيا وخصوصا فرنسا للتدخل والقضاء على النظام الليبي بزعامة معمر القذافي إلا أنّه في الأخير إقتنع بضرورة التدخل، لكن كان ذلك خلافا للتدخلات السابقة التي دأبت الولايات المتحدة الأمريكية عليها على غرار العراق وافغانستان، حيث اختلفت الوضعية هذه المرة

¹المرجع نفسه،ص 112.

بنحو يتماشى والسياسة الخارجية الامريكية الجديدة اللتي تميل الى عدم الوقوع في نفس أخطاء الإدارة السابقة، وعدم الرغبة مرة أخرى في التحمل الكامل للأعباء مما ينعكس على الإنفاق العسكري الأمريكي.

فقد جاء في كلمة الرئيس الامريكي اللتي برر فيها تدخل بلاده في ليبيا على الرغم من التحفظات اللتي قدمتها كلا من وزارة الدفاع والكونغرس حيال هذا التدخل " اليوم نحن جزء من تحالف عريض، نحن نستجيب لمطالب شعب يتعرض للخطر، اننا نعمل لمصالح الولايات المتحدة الامريكية في العالم" وعندما ارتفعت وتيرة النقد لما قام به الرئيس الامريكي من عمليات عسكرية ضد نظام القذافي، فقد وجد من المناسب الضغط على الحلفاء على غرار فرنسا للاضطلاع بمسؤوليات أكبر في العملية على الرغم من ان القوة الامريكية هي المنفذة للعمليات الحاسمة على ارض الواقع، وتجلى ذلك من خلال القضاء على قوات النظام الليبي المتجهة نحو بنغازي وكذا تحطيم كافة الدفاعات الجوية الليبية ومضادات الطائرات وقطع كل طرق الامداد للقوات الموالية لنظام الزعيم معمر القذافي¹.

انضمت الادارة الامريكية الى الجهود الدولية للتدخل في ليبيا ولكن من خلال " القيادة من الخلف" وعدم التدخل بريا في ليبيا والسماح للاطراف المتدخلة الاخرى بالقيادة

¹ يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015، ص 16.

هذه المرة، ورأى انه ليس بالضرورة التدخل اكثر في ليبيا على الرغم من واقعة مقتل السفير الامريكى في ليبيا في 11 يبتمبر 2012 حيث كان التدخل محدودا وفي نطاق ضيق.

ان ليبيا حاليا ليست بأفضل حال مما كانت عليه قبل تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الناتو، بالرغم من الإدراك الأمريكي أن التدخل ستكون له عواقب وخيمة على ليبيا والمنطقة كاملة، واتضح ذلك من خلال انتشار للسلاح الليبي ووقوعه في ايادي المجموعات الارهابية وزيادة التهديدات الامنية وفي المنطقة في شمال افريقيا وفي منطقة الساحل، بالاضافة الى حالة من الفوضى نتيجة لانعدام المؤسسات السياسية التي توكل لها تسيير شؤون الليبيين، خصوصا أن ليبيا تتميز بتعدد التوجهات والقبايل وطغيان الجهوية، مما جعلها في تصنيف الدوال الفاشلة، وزيادة احتمال وصول الجماعات المتطرفة الى الحكم والتحكم في السلاح وفي ثروات ليبيا.¹

باعتبار أن تدريب وتكوين القوات المسلحة الليبية امر ضروري لبناء جيش وقوات أمنية فعالية من شأنها إعادة الاستقرار الأمني، والمساهمة في تكريس بناء دولة مؤسسات الدولة الليبية، إلا أن الولايات المتحدة لا تزال تنظر الى الأمر بعين الريبة، لما حسبها قد يساهم هذا الأمر في انحراف هذه القوّات عن معايير حقوق الانسان وعدم احترامها لها نتيجة لمخافة عدم قدرة الحكومة الليبية في اختيار العناصر التي تستحق ايلائها هذا

¹ يوسف محمد الصواني ، المرجع السابق، ص 18 .

التكوين، الا ان هذا الامر لم يمنع الولايات المتحدة الامريكية في تكوين قوة نخبوية لمكافحة الارهاب بأعداد محدودة في 2013.

ان من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، عدم انجرار ليبيا الى حرب اهلية أو تحولها لملاذ آمن للجماعات الارهابية والاجرامية، نتيجة للمصالح المرتبطة بمسألة الإستقرار الأمني وانعكاسه بالخصوص على الوضع في منطقة الساحل وشمال افريقيا، اضافة إلى التهديدات الامنية المختلفة التي تتعكس على حلفائها الاوربيين في الضفة الشمالية من بحر الابيض المتوسط خاصة فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتأثيراتها.

المطلب الثالث: التعاون بين الولايات المتحدة الامريكية والمغرب، تونس وموريتانيا

❖ المغرب

تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بالمغرب في ذاكرة سنوات الحرب الباردة وانتمائه الى توجهات المعسكر الغربي الليبرالي، فالولايات المتحدة في كل خطاباتها، ذات الطبيعة الأمنية إلى المغرب، تعتبره "انموذجا" في محاربة الإرهاب.¹

وللولايات المتحدة الأمريكية مواقف متناقضة مع المغرب، فالملاحظ أنه مباشرة بعد انتهاء لقاءات الحوار الإستراتيجي، التي انعقدت في شهر سبتمبر 2012 بين المغرب والولايات المتحدة، والتي وقّعت فيها مذكرة تفاهم بين البلدين، تضمنت قضايا مُرتبطة بالجانب الأمني، فإنّ مذكرة كتابة الدولة في الخارجية الأمريكية التي وُجّهت في نفس الفترة

¹ محمود معروف، مرتكزات الاستراتيجية الامنية في المغرب، تلفزيون swiss info 26 اكتوبر 2012.

إلى الكونغرس، انتقدت أوضاع حقوق الإنسان في مناطق الصحراء الغربية المحتلة، وبالتالي، يبدو أن الولايات المتحدة تتعامل مع المغرب وفق تناقضات منطقة المغرب العربي. فهي تحاول التوفيق بين موقفها من الجزائر وموقفها من المغرب باستعمال أسلوب "الرضائية والانتقاد" في نفس الوقت.

يتمثل برامج المساعدة العسكرية الأمريكية في السنوات الأخيرة فيما يلي:

- برامج التأطير والتدريب والذي أتاح إجراء تدريبات بالولايات المتحدة الأمريكية .
- تحويل ملايين الدولارات على شكل تجهيزات عسكرية لصالح القوات المسلحة الملكية
- التدريبات المشتركة داخل المملكة المغربية.

كذلك، توقيع اتفاق إطار بين سفارة الولايات المتحدة الأمريكية والإدارة العامة للأمن الوطني على تعديل لإتفاق التعاون الثنائي المتعلق بدعم مشروع تطوير الشرطة الذي تم إبرامه في أبريل من سنة 2011، والخاص بتطبيق الاتفاق الإطار بين المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تخصيص 6.056.794 دولار إضافية للتمويل الذي كان مقررا في البداية من أجل تحقيق هذا الهدف¹.

وفي إطار التعاون الثنائي الوثيق مع المديرية العامة للأمن الوطن تعمل وزارة الخارجية الأمريكية من خلال مكتبها في مكافحة المخدرات والتعاون الأمني (INL) على

¹توقيع اتفاق إطار بين سفارة الولايات المتحدة الأمريكية والإدارة العامة للأمن الوطني ، نقلا عن موقع السفارة الأمريكية بالرباط U.S. Embassy Rabat ، أكتوبر 2016.

تتفيذ هذا المشروع الذي يندرج في إطار سلسلة من البرامج التي تدخل في إطار ولاية هذا المكتب وتساعد هذه الاتفاقية في غضون الثلاث سنوات المقبلة على إتمام إنجاز المبادرة الجارية وتنفيذ مبادرات جديدة في مجال تطوير الشرطة¹.

❖ تونس:

أدت الإحتجاجات في تونس إلى تغييرات جذرية في طبيعة النظام التونسي بعد هروب الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي الى السعودية، على نحو فاجأ فيه الإدارة الأمريكية، مما جعلها تتخذ موقفا ضعيفا إزاء هذه الأزمة، حيث أنه عقب اندلاع الإحتجاجات التونسية يوم 18 ديسمبر 2010 والتي استمرت لمدة 28 يوما، اتسم الموقف الامريكي بعدم الوضوح والصمت، أو بتجاهل الأوضاع من خلال عدم التعليق على الأحداث التي كانت جارية على أرض الواقع، حيث تعرضت الإدارة الأمريكية إلى انتقادات عديدة بسبب تجاهل هذه الأحداث، علما ان الولايات المتحدة الأمريكية دأبت على التدخل واتخاذ مواقف في مثل هاته الحالات إلا ان تونس شكل استثناء، خاصة خلال الاسبوعين الاولين من بداية الإحتجاجات.

هذا التأخر في رد الفعل أعازه العديد من المحللين الى تحاشي الولايات المتحدة الأمريكية انتقاد النظام الحاكم وثقتها في قدرته على اخماد الإحتجاجات، اضافة الى السياسة

¹ توقيع اتفاق إطار بين سفارة الولايات المتحدة الأمريكية والإدارة العامة للأمن الوطني ، نقلا عن موقع السفارة الامريكية بالرباط U.S. Embassy Rabat ، أكتوبر 2016.

الأمريكية المتبناة غداة انتخاب الرئيس باراك اوباما في عدم التدخل المباشر في شؤون الدول.

بعد ذلك صرحت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون أن "الولايات المتحدة الأمريكية تراقب ما يحدث دون أن تقف الى جانب النظام على حساب الشعب"¹.

لكن بعد ذلك أصبح الرئيس الأمريكي مستعدا للتعامل مع قوى الاسلام السياسي في البلاد على غرار حركة النهضة².

إنّ إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمجتمع المدني التونسي ازداد عقب أحداث 2011 من خلال عدة برامج أبرزها، برنامج الشراكة الامريكية الشرق أوسطية MEPI، والتي على أساسها تدفقت ملايين الدولارات على جمعيات ومنظمات تونسية، وكذا الدور الكبير الذي تقوم به منظمات أخرى على غرار المنظمة غير الحكومية فريدوم هاوس الذي سعى بكل السبل الى اختراق المجتمع المدني التونسي حسب ما بينته احدى وثائق وكيليكس المسربة، بالإضافة الى الدور الذي تلعبه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID³.

¹ عبد الله عبد الحليم اسعد عبد الحليم، الولايات المتحدة الامريكية والتحولت الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، ماجيستر في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012، ص57، ص61.

² جوان كول، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك اوباما، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2014، ص 10-11.

³ احمد سليم عبد الله، المرجع السابق ص 76.

ان الدور الذي تلعبه هذه المنظمات الامريكية تحت ذريعة دعم التجربة الديمقراطية في تونس بعد ما يعرف بالربيع العربي في المنطقة، أو مرحلة ما بعد الحراك الشعبي من شأنه السماح بتغلغل الولايات المتحدة الأمريكية بأجهزتها المختلفة في المجتمع التونسي.¹

من جهة اخرى، فان الإدارة الأمريكية أبدت استعدادها للتعامل مع حركة النهضة التي تتبنى توجهات الاسلام السياسي في ممارسة الحكم، فهي بطريقة ما يتعامل وفق مقاربة براغماتية واقعية مع الوضع الجديد في المنطقة وهذا حفاظا على المصالح الأمريكية هناك بالإضافة إلى التعامل وفق للمقاربة المثالية من خلال تداول مصطلحات " المساعدة في مسار التحول الديمقراطي في تونس " " احترام حقوق الإنسان " اي أنه يمزج بين مصالح الولايات المتحدة الامريكية ومبادي الاخلاق والديمقراطية.²

كما أنّ إسهاماتها السياسية والدبلوماسية في استقرار المنطقة جوهريّة، لا سيما فيما يخصّ ليبيا. وبدلّ مستوى مشاركة تونس هذا إضافة إلى ردّها على التهديدات الداخلية على أنّها مستعدّة وراغبة وقادرة على خلق استقرار أمني في منطقة مضطربة، لذلك ضاعفت الولايات المتحدة الامريكية من مساعداتها الأمنية لتونس، وهذا يشمل تدريب وحدات الأمن والقوآت العسكرية وتحديث المعدّات والمنهجيّات للجيش التونسي والشرطة والحرس الوطني

¹ المرجع نفسه، ص 77

جوان كول، المرجع السابق، ص 12 ²

على التطور لتصبح قوات أفضل تجهيزا لمجابهة التهديدات الداخلية والخارجية. كما تعزز أيضا قدرة تونس على كشف تهريب الأسلحة وضبط أمن الحدود¹.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أربعة من مجموع ثمان مروحيات بلاك هوك طراز UH-60 تم طلبها عام 2015. وهي معدّات متطورة تمكّن القوات الجوية التونسية من إنجاز عمليات مكافحة الإرهاب. كما سيتسنى لها، بفضل هذه الطائرات، نقل الجنود وإجراء هجمات جوية وضرب الأهداف الإرهابية وبلوغ مساح العمليات لإجلاء الجنود المصابين وإنقاذ الأرواح. وقد رفعت هاته الطائرات من قدرة القوات الجوية التونسية على الدفاع عن بلدها وتأمين حدودها ودفع التكامل بين قواتها الجوية والبرية².

تُجسّد هذه المساعدات أيضا إلتزام الولايات المتّحدة بدعم القوات الجوية التونسية، بل وجميع قواتها المسلّحة، لتحقيق أهم أهدافها، ممّا يمكن من تبادل معدّات التكنولوجيا المتقدّمة والخبرة والتعلّم والتدريب واستراتيجيات الدفاع والأهداف الأمنية المشتركة.

- تسليم دفعة في مجموعة من 26 زورقا تم طلبها لأول مرة عام 2012، وتجهيز 13 محطة رادار ساحلية على امتداد السواحل التونسية، ممّا سيعزز تواجد البحرية التونسية والرفع من قدراتها في المياه الإقليمية التونسية.

¹دانيال روبنستين سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى تونس، تونس ترسم نظامها الديمقراطي ونشّق طريقها إلى الأمام، نقلا عن موقع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس U.S. Embassy Tunis 27 ديسمبر، 2016

²خطاب السفير روبنستين خلال حفل تسلّم وزارة الدفاع لمروحيات Blackhawk طراز UH-60 ، نقلا عن موقع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتونس U.S. Embassy Tunis 27 ديسمبر، 2016

- دعم تونس ومشاركتها في مناورات فينيكس اكسبرس وهي تدريبات بحرية تجري غرب البحر الأبيض المتوسط وستشارك فيها أكثر من 12 قوة بحرية متوسطية. وتركز هذه التدريبات على عمليات الاعتراض البحرية الإقليمية وتنفيذها وفقا للقانون البحري الدولي، وعلى الإحاطة بالمجال البحري، وعلى قدرات تبادل المعلومات.

إنّ هذه الزوارق ومحطات الرادار والتدريب والمناورات تمثل صورة واضحة عن التزام الولايات المتحدة القوي بالوقوف مع تونس بحرا في محاربتها للإرهاب، وتساعد على إدارة تدفق المهاجرين غير المسبوق عبر البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت ذاته، ستعزز هذه الجهود والمنظومات من مراقبة تونس لثرواتها السمكية، وتضمن سلامة حركة النقل البحري عبر نقطة ضيقة بين شمال أفريقيا وأوروبا¹.

كذلك، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن منح الجزء الأول من عقد بقيمة 24.9 مليون دولار لمشروع يهدف إلى تعزيز قدرات تونس الأمنية الحدودية على طول الشريط الحدودي التونسي الليبي، وتمنح وكالة الحد من التهديد **DTRA** التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية هذا العقد الذي سيوفر نظام مراقبة متكاملة للحدود إستناداً إلى أجهزة الاستشعار

¹تونس تتسلم زورقين سريعين من الولايات المتحدة الأمريكية، نقلا عن موقع الالكتروني السفارة الامريكية بتونس U.S.

عن بعد، مع تقديم معدات أساسية لأمن الحدود إلى جانب عقد دورات تكوينية لفائدة الجيش التونسي والحرس الوطني¹.

بهذا الشأن، نلاحظ أن كل من تونس والولايات المتحدة تواجهان تهديدا مشتركا يشكله تنظيم القاعدة والتنظيمات التابعة له، التي تستخدم العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها. وقد ظهر هذا الأمر جليا من خلال محاولات الإرهابيين الأخيرة لزعزعة التقدم الديمقراطي والاقتصادي في تونس. وباعتبار مواجهة تونس والولايات المتحدة لعدو مشترك، يحتم التعاون معا لمجابهة والقضاء على تهديد الإرهاب.

قدمت الولايات المتحدة منذ اندلاع الحراك في جانفي 2011 مساعدات الى الجيش التونسي تفوق قيمتها 100 مليون دولار وتوفر المساعدات الامريكية حاليا في مجالات جديدة ذات أولوية على غرار التدريبات والمعدات بما في ذلك معدات مصممة لكشف ومكافحة العبوات الناسفة تقليدية الصنع ، بالإضافة الى ذلك، توفر التدريبات المشتركة مع وحدات الجيش لمكافحة الارهاب وهي تدريبات تهدف الى المساعدة على تقديم الرعاية الطبية الطارئة للجنود الجرحى وتوفير امكانيات اضافية لتعزيز قدرة قوات الجيش على تنفيذ العمليات الليلية².

¹ دعم الولايات المتحدة الامريكية لمشروع تأمين الحدود التونسية، نقلا عن موقع الالكتروني السفارة الامريكية بتونس

السفارة الامريكية بتونس U.S. Embassy Tunis

الدعم الامريكي لتونس: نقلا عن موقع الالكتروني السفارة الامريكية بتونس U.S. Embassy Tunis²

- التعاون في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب: أكد الرئيس أوباما ورئيس الوزراء التونسي الأسبق مهدي جمعة، إن الولايات المتحدة وتونس لديهما مصلحة مشتركة في زيادة التعاون الأمني لمواجهة التهديدات المشتركة في تونس وعبر المنطقة. فقد التزم المسؤولان بدفع وتعزيز الاتصالات الثنائية المتنامية بين الحكومتين في ما يتعلق بالتعاون في مجالي الأمن والدفاع، وبرامج مكافحة الإرهاب، والمساعدات الأمنية، وهما يهدفان إلى استمرار التقدم في هذه المجالات في اجتماعات اللجان العسكرية المشتركة.

وأكد رئيس الوزراء التونسي الأهمية التي توليها تونس لأمن وسلامة جميع المنشآت الدبلوماسية في تونس، وأكد أن تونس تواصل تقديم كل المساعدات الأمنية المطلوبة لتأمين منشآت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والعاملين الأميركيين¹.

❖ موريتانيا:

إن دحر الإرهاب يعتمد على التأكد من عدم حصول المنظمات الإرهابية على ملاذات آمنة في أي مكان. وتتعهد الولايات المتحدة تحقيقاً لهذه الغاية بتقديم ما يصل إلى 60 مليون دولار أمريكي لدعم جهود مكافحة الإرهاب التي تقوم بها القوة المشتركة لمنطقة الساحل، مشروطة بالتشاور مع الكونغرس، وتدعم هذه الأموال شركائها الإقليميين في

¹ نص البيان الأمريكي-التونسي المشترك عن الشراكة بتونس U.S. Embassy Tunis

كفاحهم لضمان الأمن والاستقرار في مواجهة داعش وكذلك الجماعات التابعة لها والشبكات الإرهابية الأخرى¹.

كما اشادت الولايات المتحدة بقرار مجموعة دول الساحل الخمس (بوركينافاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر) على قرارها القاضي بإنشاء قوة مشتركة، لان ذلك سيسمح لها بتنسيق جهودها على نحو أفضل لمكافحة التطرف في القارة الافريقية ودعم الامن الإقليمي والجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار، وتعتبر القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس خطوة هامة نحو عودة السلم والأمن إلى منطقة الساحل.

من جهة اخرى، استضافت موريتانيا من 13 الى 18 ديسمبر 2015 اجتماع عشرات من المخططين العسكريين من افريقيا وامريكا الشمالية واوروبا للتمهيد لمناورات **فلينتلوك 2016**، التي تعتبر الأكبر للعمليات الخاصة في مجال التدريب في افريقيا. كما أنه في بداية شهر فيفري 2016، استضافت الوحدات العسكرية الموريتانية و السنغالية قوات العمليات الخاصة من اكثر من 19 بلدا من اوروبا وأمريكا الشمالية للتدريب بجانب جنود

¹لولايات المتحدة تتعهد بمبلغ يصل إلى 60 مليون دولار في دعم جديد للمساعدة الأمنية في منطقة الساحل_الاستراتيجية
نقلا عن موقع الالكتروني السفارة الامريكية بنواكشوط. U.S,Embassy Mauritania .

من 14 دولة افريقية، علما أن القوات المسلحة الامريكية المشاركة في العملية هي تابعة للقيادة العسكرية الامريكية في افريقيا¹.

ويرتكز التدريب على زيادة التعاون العسكري في مواقع متعددة من المنطقة، بما في ذلك القاعدة العسكرية للجيش السنغالي في مدينة تيس، هذا بالإضافة الى مواقع تدريب إضافية ستضم مدن بودور، باكل، و سنلوى السنغالية وكذلك بعض المواقع في موريتانيا. وتستضيف موريتانيا و السنغال معا مناورات فلينتلوك، بمشاركة اكثر من 1700 جنديا في هذه المناورات، كما يتركز التدريب على تبادل المعلومات والاتصالات، الاسعافات الاولية، واللوجستيك والشؤون المدنية. علاوة على ذلك، تشمل المناورات العمليات البحرية، وكذلك العمليات الخاصة بالمقرات.

ان فلينتلوك هو عبارة عن مناورات تدريبية سنوية وهي المرة الثانية التي تستضيفه فيها موريتانيا خلال السنوات الاخيرة، و قد استضافت موريتانيا مناورات فلينتلوك في عام 2013.

¹موريتانيا تشارك في استضافة مناورات فلينتلوك 2016 العسكرية الدولية_ الاستراتيجية نقلا عن موقع الالكتروني السفارة الامريكية بنواكشوط. U.S,Embassy Mauritania .

المطلب الرابع: موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية الصحراء الغربية

مرت عقود على قضية «الصحراء الغربية»، ولم تجد لها طريقا للحل وهذه القضية لازالت تشكل عائقا أمام قيام اتحاد المغرب العربي في ظل الإختلاف حول القضية والتعنت المغربي بهذا الخصوص، ولأن العلاقات الدولية تسيورها روح نفعية ظرفية ضمن توافق وتفاهم فإنه بالنسبة إلى الصحراء الغربية، يظل عدم وجود الراعي على مستوى مجلس الأمن في تبني القضية واجراء الاستفتاء بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، سببا في تعقيد الأزمة في ظل استحواذ منطقة الشرق الأوسط على الأهمية الكبرى في أجندة الولايات المتحدة الامريكية.¹

بالرجوع إلى أسباب " قضية الصحراء الغربية" فهي تعود إلى تعارض مطلبين إحداهما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية، والثاني يؤكد ويدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال معتبرا المغرب استعمار ظالم ومحتل.

لم يعد ملف الصحراء الغربية شأنا اقليميا بل تجاوز الحدود، ويات من صميم قضايا وانشغالات كبار العالم خاصة على صعيد الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبالنسبة للقوى المؤثرة و المتنفذة دوليا مثل الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي.

¹تيقمونين إبراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2005 ص71.

❖ الوضع القانوني للصحراء الغربية

عندما أعلنت إسبانيا نيّتها الإنسحاب من الصحراء الغربية، إنسجاماً مع قرارات الأمم المتحدة بإلغاء أشكال الإستعمار كافة، وحق تقرير المصير للشعوب، رفعت قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية، كشكل من أشكال النزاعات القانونية، وقد نظرت المحكمة في القضية قانونياً، وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها، وادعاءات كل منها، وما يملك من براهين قانونية ومستندات تثبت الحق الذي يدعيه في ملكية الصحراء الغربية، ولكن بعد المناقشات والمداولات أصدرت المحكمة الدولية حكمها ، واعتبرت أن الصحراء الغربية تعود لأهلها الذين يسكنون فيها ولهم الحق في إدارة أنفسهم وتقرير مصيرهم، وهذا ما رفضته كل من المغرب وموريتانيا، بينما أيّده «البوليساريو» حركة تحرير وادي الذهب والساقية الحمراء.¹

بدأت أزمة الصحراء الغربية قبل انسحاب الاستعمار الإسباني منها عام 1975، إذ طالب المغرب باسترجاع الصحراء الغربية من الاحتلال الإسباني مدعية كونها جزء من أراضيه، وخلال المفاوضات الإسبانية مع المغرب طالبت موريتانيا بجزء من الصحراء الغربية بدعوى أن للسكان تقاليد شبيهة بالتقاليد الموريتانية، فيما دافعت ورافعت جبهة البوليساريو إلى إقامة دولة بذاتها ، وهي الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

¹ المرجع نفسه، ص 73

تحول النزاع على المنطقة إلى مسلح بين العامين 1976 و1991 حين استطاعت الأمم المتحدة تثبيت وقف إطلاق نار بين الطرفين أي بين جبهة البوليزاريو والاحتلال المغربي، وشكلت بعثة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية ما زالت ولايتها تمتد حتى الآن من دون التوصل إلى تطبيق هذا الاستفتاء المصيري.

تعتبر الجزائر التي تؤكد بأنها ليست طرفاً في هذا النزاع، أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، يجب أن تُحل على مستوى الأمم المتحدة، وأنها ملتزمة أساساً بمخطط التسوية الأممي الذي صادقت عليه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها المغرب وتؤكد الجزائر أنها مع اتفاق هيوستن الموقع عليه من طرف جبهة البوليساريو والمغرب والساعي إلى تسوية نهائية لهذه المسألة وفقاً للمخطط الأممي. وأن مسألة تسوية قضية الصحراء الغربية كانت مطروحة منذ عام 1965 على طاولة الأمم المتحدة، تحت بند تصفية الاستعمار، وهي ليست وليدة عام 1975 بعد خروج المستعمر الأسباني منها.¹

بعد سنوات من العمل قدمت بعثة المينورسو جملة من الاقتراحات من ضمنها أن من يحق لهم التصويت في حالة إجراء استفتاء هم الصحراويين الذين تم إحصاؤهم من طرف الإدارة الإسبانية عام 1974، ولا زالت بعثة المينورسو توقف خطة الاستفتاء الأممية بالصحراء بسبب الخلافات الحادة بين الطرفين على من يحق له التصويت.

¹ عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996، ص 110.

طرحت الولايات المتحدة مسودة في أبريل 2013 تقترح فيها توسيع صلاحيات بعثة حفظ السلام بشكل يسمح لها بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان هناك، ولكن الاقتراح قوبل من قبل الحكومة المغربية برفض تغيير طبيعة مهمة المينورسو ألا وهي بعثة أممية للاستفتاء وليس لحقوق الإنسان. وفي 25 أبريل 2013 تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار 2099 الذي مدد ولاية البعثة من دون توسيع صلاحياتها لتشمل مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الإقليم. وتراجعت الولايات المتحدة عن اللغة التي كانت اقترحتها في النسخة الأولى من مشروع القرار بسبب الحملة الدبلوماسية التي شنها المغرب لمواجهة توسيع مهمة البعثة الدولية، ونص القرار على أن مجلس الأمن يشجع الأطراف على مواصلة جهودهم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الصحراء الغربية وفي المخيمات. وطالب مجلس الأمن ببذل الجهود لإجراء إحصاء السكان اللاجئين في مخيمات تندوف.

❖ المواقف الدولية من الأزمة

-المغرب: قام بوضع يده عملياً على جزء من الصحراء الغربية عن طريق الاحتلال ويطالب بضمها اليه، وهو يخشى من أي استفتاء على مصير الصحراء الغربية لا يخضع لشروطه، لأنه يعلم ان النتيجة لن تكون في صالحه، ولذلك لايزال يناور في محاولات يائسة لتحقيق مآربه غير المشروعة.

-الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية: الطرف الرئيسي الذي يطالب بحقه في السيادة على أرضه، وتراهن على الشعب الصحراوي ورغبته في الإستقلال وتمسكة بمبدئها الثابت المتعلق بتقرير المصير معززة مواقفها بالاعتراف العديد من الدول بها خاصة في افريقيا وامريكا اللاتينية.

- الولايات المتحدة الامريكية: وهي تستمد موقفها من مكانتها الدولية، وهي حتى اليوم لم تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، قامت بمبادرات للحل وشجعت لمفاوضات مانهاست في نيويورك بين أطراف النزاع للتوصل إلى حل، و يبقى موقف الإدارة الأمريكية من القضية الصحراوية رهين مصالح وحسابات جيوسياسية

فالولايات المتحدة لا تتحرك تجاه هذا الملف حتى تسجل بأن هناك تهديدا لمصالحها، وما دام الأمر حاليا، لا يثير لديها أي انشغال، فإنها تحبذ منطق الانسداد والجمود و لازالت القضية الصحراوية بالنسبة لها قيد الدراسة المعمقة بعيدا عن تأثير جماعات الضغط واللوبيات الخاصة التابعة للمغرب، الذي يريد فعلا أن يكون الموقف الأمريكي الصريح لصالحه ، وهذا لأهمية الإقليم الجيوستراتيجي وتأثيره المستقبلي في المنطقة.

و الموقف الأمريكي هذا، موقف كلاسيكي للغاية واعتاد الحقل الدبلوماسي الدولي على ترديد واشنطن لهذا الموقف، ففي علاقاتها بين الطرفين تحاول الموازنة في هذه العلاقات، فهي تعتبر المغرب صديقا تقليديا وحليفا استراتيجيا، لكنها في الواقع لها مصالح اقتصادية

مهمة مع الجزائر، صاحبة الموقف الثابت النابع من مبادئها الأساسية حول تقرير المصير للشعب الصحراوي، في ما يتعلق بوارداتها من الغاز الطبيعي والبتروول. وتتجلى أهمية المغرب العربي بالنسبة لـ " الولايات المتحدة الأمريكية " في كونه يقع في منطقة حساسة عسكرية للمخططات العسكرية الأمريكية، فهذه المنطقة تقع في البحر الأبيض المتوسط الذي يمر منه خمس التجارة الدولية ويبحر فيه باستمرار الأسطول السادس، وقريبة من قاعدة " روتا " بالجنوب الإسباني والتي يخطط لجعلها أكبر قاعدة أمريكية في الخارج وذات دور حيوي للمخططات العسكرية خلال العقود المقبلة من القرن الجاري، كما ترى وزارة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي منطقة حيوية سياسيا، في محاولة لتحجيم دور الاتحاد الأوروبي الذي يهدد زعامة الولايات المتحدة مستقبلا.¹

¹مريم براهيم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره في المنطقة المغربية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011-2012 ص 258

استنتاجات الفصل الثاني

يعتبر الإرهاب من أخطر أنواع التهديدات التي تعرفها المنطقة المغربية، خاصة وأنها كانت المنطقة الأكثر عرضة لهذه الظاهرة خلال سنوات التسعينيات القرن الماضي بالجزائر، ونتيجة لحالة اللااستقرار في دول الساحل الإفريقي، على غرار مالي وفي منطقة المغرب العربي كليبيا وتونس، بالإضافة إلى الوضعية المتأزمة في منطقة الشرق الأوسط كالعراق وسوريا فإن تهديدات الإرهابيين تزايدت بشكل استوجب على الدول المغربية تبني استراتيجيات جديدة لمواجهة التهديدات وتنسيق الجهود وتعزيز التعاون مع فواعل المجتمع الدولي على غرار الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة اتخذت من مسالة محاربة الإرهاب أولوية في سياساتها الأمنية وفي الاستراتيجيات الأمن القومي سواء خلال فترة رئاسة جورج بوش الابن أو مع توجهات الرئيس باراك اوباما خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2016 والمتجالية في استراتيجيات الأمن القومي 2010 و 2015.

وفي نفس السياق ، كانت منطقة المغرب العربي ضمن الأجندة الأمريكية للمناطق التي ينبغي إيلاء الاهتمام لها ومشاركة دولها في محاربة الإرهاب باعتبار أن التهديدات التي تتعرض لها المنطقة المغربية تعرض مصالحها ومصالح حلفائها للخطر، لاسيما وان المنطقة تعرف بموقعها الجيواستراتيجي وتتوسط 03 ثلاثة مناطق جد حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية: منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى منطقة

البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة أخرى ترعى الولايات المتحدة مصالحها المتمثلة في ضمان الإمدادات النفطية سواء من خلال مناطق الإنتاج كليبيا والجزائر أو ممرات عبور السفن المحملة بالنفط عبر البحر الأبيض المتوسط، باعتبار أن الأمن الطاقوي من أساسيات الأمن القومي الأمريكي.

الفصل الثالث:

التعاون الأمني بين الولايات المتحدة

الأمريكية والجزائر (2009-2016):

دراسة حالة

الفصل الثالث:التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر(2009-2016):

-دراسة حالة-

نتناول في هذا الفصل من الدراسة التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر (2009-2016) كدراسة حالة، من خلال المبحث الأول الذي نتطرق فيه الأمن الإقليمي وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري، والمبحث الثاني نشير فيه إلى إدراكات وفرص التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، أما المبحث الثالث فنتناول فيه مستقبل التعاون الأمريكي-الجزائري في ظل التنافس الدولي.

المبحث الأول: الأمن الإقليمي وتأثيره على الأمن الوطني الجزائري

تواجه الجزائر العديد من التحديات الأمنية، لاسيما منها التهديدات الأمنية الجديدة التي أصبح تأثيرها عابر للأوطان، وما زاد من حدتها هذه هو الانتشار المهول لجميع أشكال الجريمة المنظمة في الدول الجوار، لاسيما في ليبيا ومالي وغيرها من دول الساحل الإفريقي، وهذا ما استوجب على الجزائر تعزيز قدراتها الأمنية لدرء هذه التهديدات، وتنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين لإرساء السلام وبسط الأمن في المنطقة، وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المطلب الأول: العمق الاستراتيجي للأمن الوطني الجزائري

تقع الجزائر في شمال قارة إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحتها نحو 2,381,741 كم²، وتحتل المرتبة 11 بين دول العالم من حيث المساحة، والمرتبة 37 من حيث عدد السكان حيث تحدّها تونس من الشرق على طول 1,034 كم، كما تحدّها ليبيا على طول 989 كم، أمّا من الغرب والشمال الغربي فتحدها الصحراء الغربية ومملكة المغرب بطول حدود 1,900 كم، وتحدها من الغرب أيضاً موريتانيا على طول 460 كم، وتحدها من الجنوب الغربي مالي 1,359 كم، ومن الاتجاه الجنوبي الشرقي تحدها النيجر على طول 951 كم، وتطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال¹.

يمتاز الموقع الذي تحتله الجزائر أنه ذو أهمية كبيرة لما له من خصائص حيوية ومميزات نادرة، فهي تربط بين قارة أوروبا وقارة أفريقيا، وهي حلقة الوصل بين طرق المواصلات العالمية سواء كانت البرية، أو البحرية، فهي تقع في قلب المغرب العربي، وتمثل محوره الاقتصادي والبشري، كما تعد الجزائر جزءاً من الحضارات العالمية التي سكنت منطقة البحر الأبيض المتوسط على مر الزمان.

تدعم حقول الغاز والنفط الجزائرية البعد الاقتصادي مع العالم الأوروبي، ويكون الدعم الاقتصادي بالغاز الطبيعي بواسطة أنابيب تمتد من البحر الأبيض المتوسط، حيث يمتد

¹ -l'expérience algérienne en matière de délimitation des frontières. In : <http://www.dur.ac.uk/resources/ibru/conferences/thailand/algeria.pdf>

أنبوبان من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، وأنبوب يصل إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب، كذلك تدعم الجزائر وسائل المواصلات والاتصالات مع دول أفريقيا عن طريق توغّلها داخل قارة أفريقيا، حيث ترتبط بالساحل الأفريقي من الجزء الشمالي منها.

إن العمق الاستراتيجي والامتداد الحقيقي للأمن المغاربي عموما والجزائري خصوصا هو منطقة الساحل بالدرجة الأولى، فبحدود برية تمتد على مسافة 6427 كلم، تتجاوز الجزائر مع سبع(07) دول، وهي تمثل الحارس والحزام الأمني للمنطقة المغاربية كلها، لاسيما من الناحية الجنوبية وأي اختراق للحدود الجزائرية هو في ذات الوقت اختراق لأمن دول المغرب العربي وأوروبا في ذات الوقت.

الموقع الجيوستراتيجي للجزائر بين البحر المتوسط شمالا ومنطقة الساحل جنوبا، تمثل بوابة إفريقيا، كما تحوي الجزائر على موارد طاقة حيوية هائلة مقارنة بوضع دول أوروبية أو مغاربية محيطة بها، قوة عسكرية وأمنية منضبطة واكتسبت خبرة في إدارة مكافحة الإرهاب وتحاول أن تبني منظومة إقليمية أمنية قوية، لكن كل هذه العناصر المشكلة للقوة الجزائرية هي بحاجة إلى القدرة لترجمتها في محيطها الجيوسياسي¹.

فالدبلوماسية الجزائرية تواجه مجموعة من المشاريع الدولية والإقليمية، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، البحث عن قاعدة عسكرية لأفريكوم، بالمقابل، الدبلوماسية الجزائرية لا

¹دحموح طاهر، الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل الإفريقي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16، ص 61.

تملك عنصر قوة إضافي يسندها وهي القوة الإعلامية الناعمة في عصر الفضائيات وجيل الفايسبوك، وبالتالي مكانة الجزائر دبلوماسيا تحسب بمتغيرات ثابتة لكن سرعة التغيير سريعة جدا، ونموذج الحراك الشعبي في تونس والتحالف الدولي والإقليمي ضد نظام القذافي يستدعي سرعة التكيف في محيط يحسب بالمصالح ويعيد ترتيب الخريطة الجيوسياسية في المنطقة.

رغم وعي القوى الكبرى بهذه الأهمية، إلا أنها تحاول من خلال إستراتيجيتها تقليص الدور الجزائري و تهميشه إلى دور تابع في تنفيذ المخططات الغربية في المنطقة و هو دور تم حصره بالدرجة الأولى في محاربة الإرهاب مستغلة في ذلك التهديدات التي تواجهها، بالإضافة إلى مسألة الأمن الطاقوي الذي يكتسي بعدا استراتيجيا للقوى العالمية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كانت الجهود الجزائرية تتلاقى مع الجهود الأمريكية في الحرب على الإرهاب، إلا أن الجزائر تتصور حل المشكلة في إطار شامل ومتعدد الأبعاد، أولها الجانب الاقتصادي و التنموي و الجانب السياسي الذي يقوم على الحوار بين جميع الأطراف الى جانب البعد العسكري، عكس الدول الغربية الذي يركز فقط على الجانب الأمني- العسكري وهو ما يزيد من تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوطات عليها ومن ثم تقويض الجهود الجزائرية في الوساطة والحوار مع الأطراف المتنازعة، و إبعادها من لعب أي دور

سياسي فاعل على المستوى البعيد، وهو أيضا ضرب لجهودها في تعزيز التعاون الأمني مع موريتانيا، النيجر ومالي في إطار القيادة العسكرية المشتركة التي تترجم إرادة الدول في التحكم في المسألة الأمنية بطريقة مستقلة وفي إطار جماعي وهو ما يفتح الباب لفرنسا في تكريس تواجدها العسكري الجديد في الساحل الإفريقي والتدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول ومحاصرة الجزائر أكثر فأكثر، وإدخال دول إفريقيا الغربية في المعادلة الأمنية في الساحل، وهذه في حد ذاتها ضرب للسياسة الجزائرية التي تحارب القواعد العسكرية في إفريقيا والتواجد العسكري تحت أي شكل، وتقويض الجهود الجزائرية التي بذلت منذ الاستقلال لدعم السيادة الإفريقية على ثرواتها وعلى أقاليمها وفتح الطريق أمام القوى الغربية للتمركز الاستراتيجي في المنطقة.

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضاءها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها خمسة 5 معضلات كبرى وهي:¹

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة؛
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية،
- البنى الاقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليئة يمكن تصديرها للجزائر"؛

¹ بن عائشة محمد الأمين، الساحل الإفريقي من ساحل السلام إلى ساحل الأزمات، جريدة الجزائر نيوز، 21 ماي 2014.

➤ ضعف الأداء السياسي، إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر؛

➤ انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدتها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير، تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية. كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية.¹

إن عين الجزائر على استقرارها وهي التي خاضت حرباً عويصة ضد الإرهاب ولمدة أكثر من عشرة 10 سنوات، وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الدولي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.²

إن العنف الممارس في ليبيا عقب سقوط نظام ألقذافي سواء كان من الميليشيات العسكرية المتقاتلة التي يغلب عليها الطابع الإيديولوجي والقبلي وصراعات حول الموارد كمنطقة فزان التي تشهد صراعا بين قبائل الطوارق والتوبو والقبائل العربية مثلا، أو عنف

¹ بوحنيه قوي. إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، الجزيرة للدراسات، 03 جوان 2012.

² المرجع نفسه.

مختلف الجماعات في ظل غياب مؤسسة أمنية وطنية، إضافة إلى التهديدات الخطيرة الآتية من جماعات متطرفة أعلنت ولاءها لتنظيمات إرهابية عالمية والتي قامت بتبني عدة هجمات وتفجيرات ضد أهداف دولية أبرزها الهجوم على السفارة الأمريكية في بنغازي وفوضى السلاح التي تعرفها ليبيا والتهديدات الأمنية الآتية منها شكلت تحديا كبيرا للأمن القومي الجزائري.¹

إن التحديات الأمنية الخطيرة التي عرفتها المنطقة خصوصا في ليبيا وتونس ومنطقة الساحل الإفريقي بتزايد الصراعات الطائفية والعرقية أثرت سلبا على الأمن القومي الجزائري، حيث شكل الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتيقنتورين بولاية إليزي بأقصى الجنوب الجزائري يوم 20 جانفي 2013 كمحصلة لهذه التهديدات المحدقة بالأمن الجزائري، خاصة فيما يتعلق بأمنها النفطي نظرا لما يكتسبه هذا الحقل الغازي من أهمية في المداخل المالية للدولة، كما أن الاعتداء الإرهابي كان من شأنه أن يترك انعكاسات على عدة أصعدة أمنية وسياسيا واقتصاديا، فالغاز والبتروول يشكلان شريان أساسي للاقتصاد الوطني كذلك كان من شأنه إلحاق نوع من اللااستقرار الأمني لولا التدخل الاحترافي للجيش الجزائري الذي حال دون وقوع كارثة متعددة الجوانب، إضافة إلى الأذى الذي كان سيلحقه فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في مجال الطاقة في بلادنا.²

¹مصطفى دلة أمينة، العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي وليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49، ص 119.

²كربوسة عمران، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05 أكتوبر 2014، ص 119.

إنّ الاعتداء الإرهابي على الحقل الغازي بتيقتورين هو الأخطر من نوعه في منطقة الصحراء، قامت به جماعة إرهابية تابعة لتنظيم ما يسمى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تدعى كتيبة المرقعون بالدم، يقودها الإرهابي مختار بالمختار، ومتكونة من جنسيات أجنبية عدة قامت خلالها الجماعة الإرهابية باحتجاز العديد من العمال الجزائريين إضافة إلى أكثر من 40 رعية أجنبية، لتؤكد هذه العملية حجم الانتشار الفوضوي للسلاح في ليبيا، والذي استغلته الجماعات الإرهابية والإجرامية لتعزيز عملياتها في المنطقة عموما وضد الجزائر خصوصا.

إن هذا الاعتداء الإرهابي على الحقل الغازي ترتبت عنه إعادة النظر في المنظومة الأمنية المتعلقة بتأمين المواقع النفطية وزيادة حالة اليقظة والرصد للتصدي لهذا النوع من العمليات التي أخذت صدى دوليا.

تُعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي من بين أفقر بلدان العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل المعادن (الحديد، النفط، اليورانيوم...) وموارد طبيعية أخرى، وهذا ما يفسر الاهتمام الخاص الذي تُوليه القوى الكبرى لهذه المنطقة. كما توجد عوامل عدة تفسر هذا الاهتمام بالمنطقة، لا سيما منها¹ :

¹ يحيى زبير الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب ، مركز الجزيرة للدراسات نشرت بتاريخ 2012/11/28.

1. الموارد الطبيعية التي تتنافس عليها القوى التقليدية والناشئة في العالم (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبي، روسيا، الهند، البرازيل).
 2. وجود الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وما يواجه هذا الحضور من ضعف وهشاشة للسلطة في دول الساحل.
- يُعتبر الموقف الجزائري الرفض لأي تدخل أجنبي في المنطقة موقفاً ثابتاً في السياسة الخارجية الجزائرية، ولكنه في نفس الوقت ناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الأفكار المتطرفة للحركات الإسلامية في منطقة الساحل الإفريقي وتوحيد المشاعر الانفصالية، بإضافة لذلك يمكن لأي تدخل أجنبي أن يزعزع الاستقرار في المنطقة المضطربة أصلاً على الحدود الشاسعة للجنوب الجزائري.¹
- كذلك، تعتبر الجزائر إحدى ركائز سياستها المتعلقة بقضية الطوارق أنه على دول وحكومات المنطقة معالجة المطالب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية المشروعة للأقلية الطارقية في كل منها. وفي الحقيقة كان عدم التزام الرئيس المالي أمادو توماني توري بالتطبيق الحرفي للاتفاقات التي توسطت فيها الجزائر بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق سبباً رئيسياً في تفجير الأحداث بين الطرفين في بداية 2012 والتي أدت لتقهقر الجيش المالي ومن ثم الانقلاب العسكري الذي أطاح بتوماني توري نفسه.

¹بن عائشة محمد الأمين، الساحل الإفريقي من ساحل السلام إلى ساحل الأزمات، مرجع سابق.

مما لا شك فيه أن الانقلاب الذي أدخل مالي في أزمة سياسية مستعرة أجبر الجزائر على إعادة تقييم سياساتها الأمنية على طول الحدود الجنوبية المتسعة مع مالي ومن ثم السعي للتوصل لحل سلمي لهذا النزاع، ومع إدراك السلطات في الجزائر لأهمية حل الصراع في مالي فإنها تأخذ أيضاً بعين الاعتبار التحدي الذي يمثله تطور الإرهاب في المنطقة.¹

كانت الجزائر تعتقد أن التهديد الذي يمثله الإرهاب في منطقة الساحل قد تم تضخيمه لكنها في الوقت الحالي تعترف بكونه حقيقة واقعة لا يمكن التغاضي عنها لاسيما مع ظهور حركات عابرة للحدود الوطنية تنتشط في الإرهاب وتجارة المخدرات، خصوصاً أن هذه الحركات بدأت في التواصل والتنسيق فيما بينها.

يعتقد صانعو القرار في الجزائر أن منطقة الساحل ليست فقط منطقة حرجة للأمن القومي، بل أيضاً منطقة نفوذ طبيعي للجزائر، وهو أمر معترف به من قبل الفاعلين الإقليميين في المنطقة الذين لا يمكن مقارنة جيوشهم أو مقدراتهم المالية بجيش أو مقدرات الجزائر، وتلقى الجزائر نفس الاعتراف من القوى الخارجية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

كما قامت الجزائر بإشراك البلدان الأساسية في المنطقة (مالي، موريتانيا، النيجر وحتى نيجيريا) في إستراتيجية إقليمية منسقة لمحاربة التنظيم الإرهابي "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وكان الهدف من ذلك هو قطع الإمداد والدعم عن الجماعات الإرهابية

¹ يحيى زبير، المرجع السابق.

الناشطة في المنطقة، كما سعت الجزائر بدرجة نجاح نسبية لإنتزاع إلتزام من دول المنطقة

برؤيتها لحل مشاكل المنطقة والتي تركز على تسوية مشاكل المنطقة دون تدخل أجنبي.¹

من جهة أخرى، حولت الأزمة الليبية المنطقة إلى مخزن بارود حقيقي بسبب انتشار

السلاح والمتفجرات، وتدهور الأوضاع في ليبيا التي تتجه لأن تكون حاضنة الإرهاب في

المنطقة المغاربية وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على دول الجوار، فانتشار السلاح

يضاعف من احتمال امتداد العنف الإرهابي من منطقة الساحل إلى مناطق أخرى.²

إن شساعة حدود الجزائر فرض عليها مجموعة من التحديات التي استلزمت

استحداث آليات تواكب حجم هذه التهديدات، فتشكل الهجرة غير الشرعية معضلة أمنية زادت

حدثها بتدهور الأوضاع في مالي والنيجر وليبيا، لاسيما مع تداخل مشكلة تسلل المهاجرين

مع الظواهر الإجرامية حيث تقود عمليات نقل المهاجرين عبر الحدود عصابات إجرامية

ذات تنظيم متكامل تنقل المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول التي تشكل مناطق جذب

المتسللين الباحثين عن فرص عمل وحياة جديدة.³

¹ يحيى زبير، المرجع السابق.

² حنان لبيدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص ص 84، 83.

³ نور الدين دخان ، عيودون الحامدي، مسار تامين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، دفاثر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، جانفي 2016، ص 172.

للإشارة، أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري، التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحي أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدها صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي.

في هذا الصدد، تشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية من طرف دول الجوار، ساهم في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات

الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري.

بالمقابل، تجد الجزائر نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها "الحالة المالية" وذلك بعد أحداث 2012 والتي تجمع في خصائصها الفشل الدولي الصومالي والأفغاني، وما ستجره لاحقا من أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من انتشار تجارة السلاح، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وهي تهديدات تضعها الجزائر وتتعامل معها بحذر ودقة لما لها من آثار ستكون تداعياتها واضحة على الجزائر نتيجة للروابط الإثنية والتاريخية الموجودة في مالي والدول المغاربية¹.

المطلب الثاني: انعكاسات التدخل العسكري الفرنسي في مالي على أمن الجزائر

اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساساً على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافةً إلى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجستياً، ومالياً، واستشارياً، وعلى الرغم من تعدد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإن أحد العوامل المحفزة لتدخل قوات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسية إزاء الأزمة. بل يمكن القول إن فرنسا كانت لتكتفي بالتدخل الأفريقي العسكري لو أنه كان قادراً على حسم المعركة، أي أنها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوات أخرى

¹بوحنيه قوي. إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، مرجع سابق.

معركة بالوكالة عنها فتحقق أهدافها ورؤيتها من الأزمة الماليّة من دون أن تتورّط قوّاتها في القتال بصورة مباشرة.¹

جاء التدخّل العسكري المباشر لفرنسا، بتنفيذ الطائرات الفرنسية أولى عمليات قصف ضدّ المجموعات المتطرّفة التي كانت بصدد الزحف نحو جنوب مالي في 11 جانفي 2013، وأرسلت بعد ذلك قوّات برّية تعدادها 2500 جنديّ شاركت معها وحدات الجيش المالي وقوّات من دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وصل عددها إلى 3000 جنديّ، في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءً على طلب رسمي من الحكومة الماليّة؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرّر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتقاصا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات المتطرّفة، أي أنّ حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب" التي أصبحت تعبيراً هلامياً وغير محدّد لكنّه حسبها يبقى مبرّر ومقبول على الصعيد الدولي في ظلّ استهداف حركات في بلدان عدّة، وبغضّ النظر عمّا تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية.²

تتعامل الجزائر وفق إستراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن الحسابات الخارجية وصراع الإيرادات مع أطراف النزاع في مالي و خصوصا فرنسا، حيث

¹المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،أزمة مالي والتدخل الخارجي، 10 فبراير 2013.

² Stefanie Schüler, L'intervention militaire au Mali: les mauvais souvenirs des Américains, <http://www.rfi.fr/afrique>

أن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي.

حيث ترى الجزائر أن أي تدخل أجنبي يهدد لأمن واستقرار الجزائر، كما تركز الدبلوماسية الجزائرية على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة، وهو ما جسده الزيارة الرسمية لرئيس الحكومة المالية إلى الجزائر، إضافة إلى مجموعة من وفود رسمية إفريقية لدول الجوار، وهو ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي وفقا للمنظور الجزائري.¹

في الواقع فإن المقاربة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس، حيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا، مالي والنيجر إلى أكثر من 6 آلاف كيلومتر.²

وبشكل هذا الشريط الحدودي الممتد عبر الحدود مع الدول، مصدر قلق محتمل للسلطات الجزائرية فيما لو تفجر الوضع في المنطقة بفعل التدخل العسكري الأجنبي في

¹ بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2015.

² بن عائشة محمد الأمين، المرجع نفسه.

شمال مالي واستفحال تواجد الجماعات الإرهابية بها، وهو قلق يجد أسبابه لدى الجزائر في كون هذه الجماعات ستلجأ أكثر إلى تجار الأسلحة ومهربي المخدرات لتمويل وتأمين عملياتها ضمن مناطق صحراوية واسعة من الصعب مراقبتها في الساحل، ولا سيما بعد انهيار نظام معمر القذافي وشيوع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة في المنطقة أكثر من أي وقت مضى.

لتجسيد هذا المسعى ينبغي أن يحظى الفاعلون في المجتمع الدولي بأجندة مشتركة وأن تتم جهودهم حسب خطة واحدة تأخذ بعين الاعتبار إرادة المالين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، و كذا مصالح الأمن الوطني للبلدان المجاورة لمالي وهي الجزائر و النيجر وموريتانيا، كما ينبغي الأخذ بالحسبان مسؤوليات الإشراف والتنسيق المنوطة بالاتحاد الإفريقي في مجال الحفاظ على السلم و الأمن و الدعم المنتظر من الأمم المتحدة في هذا المجال، وقد أكدت الجزائر في هذا الخصوص على أنها ستظل ملتزمة إلى جانب مالي إلى غاية عودة السلم و الأمن والاستقرار إلى هذا البلد كما سبق وان فعلته خلال الأزمات السابقة.

يمكن القول و بناء على ما سبق، أن المقاربة الجزائرية لحل أزمة مالي اعتمدت على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى تشجيع الحل السياسي بدلا من الحل العسكري ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على 05 خمسة معايير و هي: القيم ، المبادئ، المصالح، التوجهات والأولويات وهذه المعايير هي التي تحدد الإطار، التصور والمنظور للسياسة الخارجية، فهذه الخماسية يمكن أن تختزل عمليا في مفهوم المصلحة الوطنية¹.

المطلب الثالث: دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرّر به صناع القرار السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة) ، ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.

❖ حماية سيادة الدولة وحدودها

في هذا الإطار، تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري

¹ بن عائشة محمد الأمين، المرجع نفسه.

حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية للجيش الوطني الشعبي الجزائري الذي تنحصر مهامه في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها¹.

إن التحرك الجزائري محكوم باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لجوار، ولا يزال هذا المبدأ مقدسا عند الجزائر.

يعد المبدأ المزدوج القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي، بما في ذلك عدم نشر قوات جزائرية خارج الحدود، جوهر عقيدة الجزائر الأمنية والموجه الأساسي لسلوكها السياسي، فعلى أساسه رفضت التدخل في ليبيا ومالي، وعملاً بهذا المبدأ المزدوج أيضاً، ترفض الجزائر الانضمام إلى القوة المشتركة لمجموعة الساحل².

❖ تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

تعد الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، حيث أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها على المستوى الإقليمي عن توقيع

¹بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، مرجع سابق.

² عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2018.

الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائرية¹.

كما أن الجزائر تعتبر أول دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة، وقد تمت الموافقة على مبادئ هذه الرؤية خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي في شهر مارس 2010، التي نشطت آليات التنسيق بما فيها لجنة الأركان العسكرية ولجنة تنسيق المصالح الأمنية، كما تم الاتفاق في اجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي والنيجر) في الساحل الإفريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011، على التنسيق المشترك من أجل حماية الحدود والحد من مخاطر التنظيمات الإرهابية التي تنشط في المنطقة على نطاق واسع.

ويهدف تفعيل التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب العابر للحدود، تم إنشاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في 22 سبتمبر 2011 ، وتم تشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي وترأس هذه المجموعة الجزائر وكندا، حيث تتمثل وظيفة هذا المنتدى في تشجيع تنفيذ إستراتيجية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، كما حرصت الجزائر في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على التنبية بمخاطر

¹حساني خالد، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.. الأطر والممارسات، يومية الشعب، 26 مارس 2016

دفع الفدية للإرهابيين، معتبرة ذلك من أهم مصادر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، لتطالب الجزائر أيضا الدول بالعمل على تخفيف منابع التنظيمات الإرهابية والإجرامية¹.

وقد أفضت تلك الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الإطار إلى قرار الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009، الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وكذا اللائحة 1904 التي أقرها مجلس الأمن الدولي في 17 ديسمبر 2009 لتطبيق الإجراءات التي تستهدف منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية. كما أفضت كذلك جهود الجزائر إلى قرار الندوة السادسة عشر 16 لقمة دول عدم الانحياز في أوت 2012 بإدانة الأعمال الإجرامية المتمثلة في احتجاز الرهائن مرفوقة بطلب الفدية أو تنازلات سياسية، وكذا المصادقة على مذكرة الجزائر حول أفضل الممارسات في مجال الوقاية من الاختطافات التي يقوم بها الإرهابيون مقابل دفع الفدية والحد من المزايا التي تترتب عنها، خلال المنتدى الشامل ضد الإرهاب الذي نُظِمَ بالجزائر في أبريل 2012 .

في نفس السياق، صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 27 جانفي 2014 على اللائحة رقم 2133 التي تدين عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية، كما تمت الإشارة في الفقرة التاسعة (09) من اللائحة إلى اعتماد المنتدى العالمي «مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبها»،

¹حساني خالد، المرجع نفسه.

إضافة إلى ذلك، شجعت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على الأخذ بها بعين الاعتبار ، حسبما يقتضيه الحال، بما في ذلك عملها الرامي إلى تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء. لذلك، فإن قرار مجلس الأمن الذي يلزم الدول الأعضاء والشركاء من القطاع الخاص بتنفيذ توصيات لائحته المتعلقة "بحظر تقديم أموال أو أرصدة مالية أو موارد اقتصادية أو غيرها من الخدمات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالفدية أو التنازلات السياسية"، جاء ليكرس فعلا وجهة نظر الدولة الجزائرية التي عبرت عن ارتياحها للمصادقة على اللائحة واعتبرتها إشارة إيجابية لتفعيل مقاربة دولية شاملة وحل إشكالية تمويل ظاهرة الإرهاب¹.

❖ **مبادرة دول الميدان :** اقترحت الجزائر مبادرة تضم كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا لتنسيق الجهود ومواجهة التحديات لاسيما مكافحة الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة، كما اجتمع قادة الجيوش الأربعة في 14 أوت 2009 وتتصيب لجنة الأركان المشتركة وإنشاء مركز قيادة التنسيق الأمني والعسكري المشترك بتمنراست. تضمنت هذه المبادرة مجموعة من التدابير الفنية والعسكرية والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين ومراقبة الحدود من خلال رصد تحركات الجماعات الإرهابية وإقامة مواقع حدودية مشتركة لتسهيل مراقبة تنقل الأشخاص والبضائع.²

¹خالد حساني، المرجع نفسه

²المرجع نفسه، ص 180

❖ إنشاء خلية إستخباراتية تضم الأجهزة الأمنية لكل من الدول الأربعة مالي النيجر، موريتانيا والجزائر بغرض إعداد إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان وتعزيز دور الأجهزة الاستخباراتية بهدف اختراق شبكات دعم الإرهابيين والتعرف بدقة على المهريين الذين يتعاملون مع هؤلاء الإرهابيين.

❖ مبادرة كل من مالي وموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد التي تهدف إلى محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة.

❖ الاتفاق بين الجزائر وليبيا وتونس بتاريخ 2013/01/12 الذي يهدف إلى تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة خاصة مع تدهور الوضع في منطقة الساحل وليبيا .

إن التجربة الرائدة للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب جعل منها الدولة الأكثر استشارة في هذا المجال، حيث رافعت الجزائر من أجل تجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، خاصة بعد تبني مجلس الأمن لللائحة رقم 1904 سنة 2009 والتي تقوم بتجريم دفع الفدية للمجموعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن والتي تساهم بشكل كبير في تمويل نشاطات الجماعات الإرهابية التي تتغذى على هذه الأموال خاصة فيما يتعلق بشراء السلاح وتطوير منظوماتها الإجرامية والدعائية وتجنيب منخرطين جدد ضمن الجماعات الإجرامية والإرهابية¹.

¹ الهام غازي، المنظمات الإقليمية وتسيير الأزمات والنزاعات: تعزيز الأمن والتنمية في افريقيا، مجلة الجيش ، العدد 621 ، افريل 2015 ، ص 25.

تعتبر منطقة الساحل "ممر لكل الأخطار" خصوصًا على الجزائر التي تشترك في حدود واسعة مع هذه المنطقة الكبيرة، التي ينتعش فيها تهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر. كما شهدت المنطقة عمليات اختطاف متعددة وذلك بغية تحصيل فدية مالية كبيرة لشراء الأسلحة والعتاد. ففي أبريل 2012 تم اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بمن فيهم القنصل العام الجزائري في مدينة غاو في الشمال المالي، وقد أُفرج عن ثلاثة منهم في جويلية 2012 وبقي أربعة منهم محتجزين، والمعروف أن الجزائر تجرّم بشدة دفع الفدية المالية للخاطفين.

قدمت الجزائر مساعدات، في إطار محاربة الإرهاب، لدول الساحل (مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد وبوركينا فاسو)، وبلغت مساعدة الجزائر لليبيا أكثر من مئة مليون دولار خلال السنوات الثماني الأخيرة. كما قدمت مساعدات مالية لتونس في 2014، بقيمة 250 مليون دولار، فضلًا عن مساعدات أخرى (منها هبة وقروض بفوائد رمزية ووديعة لدى البنك المركزي التونسي) منحتها إياها في 2011 عقب رحيل الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

❖ محاربة الجريمة المنظمة:

إن تدهور الأوضاع الداخلية للدول الفاشلة، زاد من تصاعد وتيرة الإجرام بمختلف أشكاله لاسيما منه الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وهو الأمر الذي استوجب القيام

بالعديد من الجهود واتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي من شأنها الحد من هذه الظواهر بالرغم من صعوبة الأمور.

عززت الجزائر من جهودها لمراقبة الحدود البرية والبحرية من خلال عدة أجهزة والمتمثلة في:

1- قيادة وحدات حرس الحدود التابعة للدرك الوطني والتي تتمثل مهمتها في العمل على مراقبة الحدود وحمايتها؛

2- حراس الشواطئ: تتكفل بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري؛

3- مصالح شرطة الحدود (المديرية العامة للأمن الوطني): يتمثل دورها في مراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب وضمان امن الموانئ والمطارات والتكفل بالأجانب .

إن التغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية خاصة في مالي وليبيا والتي أدت إلى تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أنواعها والتي تهدف إلى الاتجار بالأسلحة وتوفير الأسلحة إلى الإرهابيين وشبكات التهريب، فرض على الجزائر بذل المزيد من الجهود وتنظيم القوات المسلحة للتكيف مع مختلف الأخطار ومواجهتها بفعالية، وتجلّى الأمر في الإنتشار

الكثيف للجيش الوطني الشعبي على طول الحدود الجزائرية الشاسعة ورفع درجة اليقظة والحذر لتأمين الحدود من هذه التهديدات المتنامية.¹

تعتمد الجزائر حصرياً على إمكانياتها الخاصة ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاماً بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسياً وعسكرياً. فبالرغم من عدم تورطها في أي من الصراعات في تخومها فإنها تبذل "مجهوداً حريياً" ضخماً، من حيث العُدّة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلاً عن المساعدات التي تقدمها له.

يفسر هذا المجهود الحربي المعتبر أهمية إنفاق الجزائر العسكري المرتفع، والذي تضاعف بين 2010 (5.313 مليارات دولار) و 2016 (10.654 مليارات دولار). ويعود تسلحها القوي، خلال السنوات الأخيرة، إلى تمسكها باستقلالها الأمني وكذلك القلاقل الأمنية في بيئتها الإقليمية، (الأزماتان الليبية والمالية)، علماً بأن جزءاً من الأسلحة الثقيلة، مثل المقاتلات، يُستخدم في مراقبة الحدود.²

بقي النموذج الجزائري متفوقاً ومتفرداً بأدائه الأمني الهادئ والفعال، ففي الجوار الإفريقي تشتعل كل من ليبيا، ومنطقة الساحل جنوباً، وما تفرزه الحدود المغربية من تهديدات غرباً. إذا وبكل بساطة تشكل الدوائر الجيوبولوتيكية للأمن الجزائري ضغطاً كبيراً على

¹ حشود رشدي، رجال على الحدود... حزم وعزم وتصدي، المرجع نفسه، ص 29

² عبد النور بن عنتر، مرجع نفسه.

الجزائر، مع احتمالية عالية لانسحاب هذه التهديدات نحو الداخل الجزائري معرضة استقرارها الأمني لأخطار كبيرة.

يسعنا القول أن الجزائر بنت لنفسها تفوقاً أمنياً ملحوظاً، بني على أساسين، الأول المتعلق بنجاعة الآلة الأمنية، وما يدعمها من مبادرات سياسية سطرتهما الجزائر بداية الألفية، أما الثاني فهو المتعلق بدبلوماسية الجزائر الأمنية، وإستراتيجية الجزائر في اختيار شركائها الأمنيين، نضيف إلى هذا دافعية المجتمع الجزائري نحو البقاء آمناً ومستقراً لما تحمله الذاكرة الجماعية الجزائرية من محطات دامية وحرجة. إذا التفوق الأمني الجزائري هو مركب عسكري، سياسي ومجتمعي، لأنه وبمعطيات الواقع، لا فعالية للأداء العسكري والعملياتي دون أن يدعم سياسياً ومجتمعياً، فلا فائدة للاستراتيجيات الخشنة اليوم، دون أن يوطئ لها داخل المجتمع، وتحظى باتفاق الفواعل السياسية داخل البيئة الوطنية¹.

في هذا الشأن، شهد نموذج المصالحة الوطنية في الجزائر تطوراً ملحوظاً عبر ثلاث مراحل رئيسية: مرحلة قانون الرحمة، وقانون الوئام المدني عام 1999، ثم ميثاق المصالحة الوطنية المصادق عليه عن طريق الاستفتاء عام 2005.

وقد لعب قانون الوئام المدني وقانون الرحمة ومن بعدهما ميثاق السلم والمصالحة الوطنية دوراً هاماً في الحفاظ على تناسق وانسجام المجتمع الجزائري، واحتواء كل رغبة في

¹ نصيرة سيد علي، هندسة الأمن الموسع في الجزائر ، جريدة الحوار، 06 جويلية 2015.

الثأر والانتقام لضحايا المأساة الوطنية من الإرهابيين أو عائلاتهم وذويهم، حيث تقوم فلسفة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية على مجموعة من القيم الروحية والأخلاقية المترسخة في المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى قيم التسامح والإنسانية و قدسية الحياة البشرية.

وجاءت هذه الترسانة من القوانين لتكمل الإطار القانوني الموجود منذ 1999 والذي يتكفل بضحايا الإرهاب من خلال المرسوم التنفيذي رقم 99-44 الصادر في فبراير 1999 والمتعلق بتعويض الأشخاص ضحايا الأعمال الإرهابية أو الذين تعرضوا لأذى أثناء مكافحة الإرهاب.¹

وفي السياق ذاته، ولتسهيل عودة السلم الأهلي، بادرت الجزائر باتخاذ مجموعة من التدابير لإعادة تأهيل الإرهابيين الراغبين في التوبة وإلقاء السلاح والعودة إلى أحضان المجتمع، حيث تم اتخاذ الخطوات التالية: التكفل بمسؤولية عائلات الأفراد الذين لاقوا حتفهم في عمليات إرهابية، فيما اتخذت إجراءات لإقصاء الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال اغتصاب واعتداءات باستخدام متفجرات في الأماكن العامة والاعتقالات.²

وعليه فإذا سلمنا بأن الجزائر تحظى اليوم بنوع من التفوق الأمني مقارنة بالنماذج المحيطة بها، لا بد من البحث في سبل بناء استمرارية هذا التفوق وترقيته نحو أمن شامل

¹فتحي بولعراس، الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نوفمبر 2017.

² فتحي بولعراس، المرجع نفسه.

مركب من قطاعات الأمن المختلفة، بداية من الشق العسكري، فالسياسي، المجتمعي، الاقتصادي وحتى البيئي، من منطلق أن الحياة الأكاديمية، وتحديد الدراسات الأمنية، طورت مفهوم الأمن، ليتجاوز شقه الخشن العسكري، نحو قطاعات أخرى أصبحت تضاهي القطاع العسكري الاستراتيجي أهمية وحيوية.

فالجزائر تحتاج إلى خطة أمنية وطنية أكثر تعقيدا من تلك التي رسمت تحت تأثير ظروف التسعينات، عملا بمبدأ أن إدارة السلم أشد تعقيدا وصعوبة من إدارة الحرب، ففي أوقات التهديد القصوى تقتصر المطالب المجتمعية على تحقيق الحد الأدنى المتمثل في الأمن للإنسان، أما أوقات السلم فتأخذ المطالب المجتمعية صيغ مركبة غاية في التعقيد، كمحاولة فهم حركية الأنظمة الحاكمة، ومحاولة ضبط سلوكياتها، وأقلها أدائها مع مقتضيات السياق المجتمعي المستقر، وكذا البحث عن منافع اقتصادية واسعة وفرص عمل راقية، ووضعية اجتماعية تلمس خط الرفاه أو تقترب منه¹.

بالرجوع إلى المفاهيم الأمنية الراهنة، فإنه من الخطأ الاعتقاد أن التفوق الأمني الجزائري سيبي ويستم فقط بالتركيز على تطوير الأجهزة الأمنية، لأن الأداء العسكري مهما كان قويا وناظا، يبقى قاصرا إن لم يدعم بمواضيع أمنية أخرى كالاقتصاد، والقضايا المجتمعية، وضبط الصراع السياسي، وشؤون البيئة، أو باختصار تحقيق الأمن ضمن هندسة تنموية شاملة ومتعددة المواضيع.

¹تصيرة سيد علي، المرجع نفسه.

تقتضي هندسة التفوق الأمني وبناء استمراريته خطة أمنية هجينة تحمل دلالات الأمن الخشن والأمن الناعم، أي جعل الأجهزة الأمنية مستعدة لأي طارئ أو تهديد فعلي أو استباقي، مع الالتفات إلى تطوير الحياة السياسية وتعميق الممارسة الديمقراطية داخل البلاد دون إغفال الدعامين الاقتصادية والاجتماعية، لنصل في الأخير نحو أمن وطني شامل وموسع، وينبغي الإشارة إلى أن خطة أمنية بهذا الحجم والتعقيد، يجب أن تتجاوز الخبرة العسكرية فقط، نحو الاستفادة من الخبرات السياسية، والاقتصادية، والنخب الوطنية، وكذا مؤسسات المجتمع المدني، فالطابع الشمولي والمعقد لهندسة التفوق الأمني تقتضي تعدد وجهات النظر والفاعول التي ترسمها وتشكل معالمها، لتتاح بهذه الطريقة الفرصة للمجتمع لتحديد وإدراك بيئته الأمنية، وكذا اقتراح بدائل لتغطية نقائصها وفراغاتها، فأشراك الفواعل الاجتماعية في صنع القاعدة السياسية يسهل فرض الاحتكام لها واحترامها، وهنا نشير إلى أن المجتمعات التي تصنع القوانين بمعزل عنها، تتعامل مع تطبيقها بنوع من اللاقبول والعكس بالنسبة للقوانين والقواعد التي تصنع بالأغلبية أو بإجماع مجتمعي.

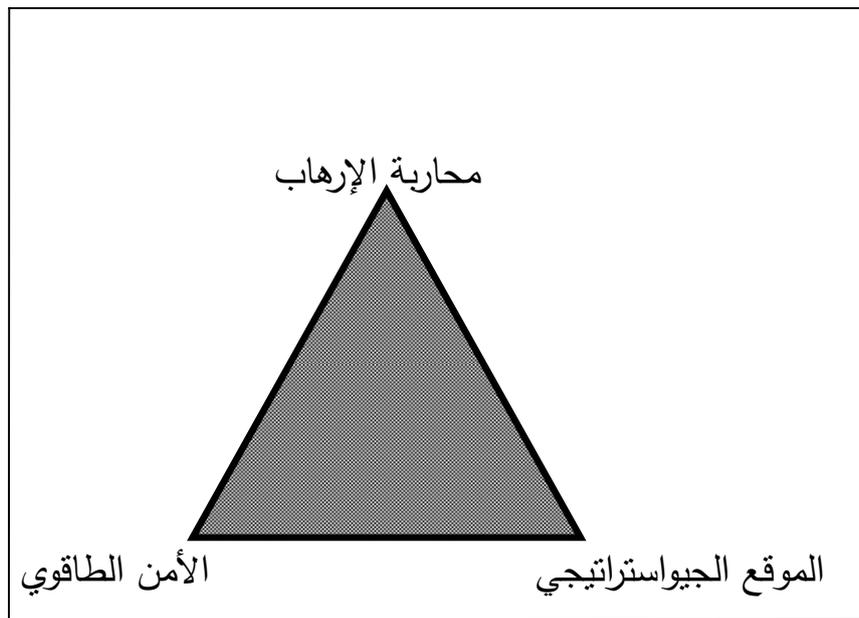
وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار أن ترقية التعاون الأمني بين الجزائر والقوة العالمية الأولى "الولايات المتحدة الأمريكية"، يندرج ضمن مسعى بلادنا لمواجهة مختلف التحديات الأمنية في عالم يعتبر كقرية صغيرة، تستوجب فيه توسيع العلاقات البينية في سياق إقليمي أمني لا يمكن فيه للدولة الواحدة الانكفاء على نفسها.

المبحث الثاني: إدراكات وفرص التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر

تدرك كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية أهمية تنسيق التعاون الثنائي، نظرا للرهانات والتحديات المشتركة بين البلدين، لاسيما في البعد الأمني الذي يكتسي أهمية بالغة، خصوصا مع التحولات التي يعرفها العالم، إذ أصبح التنسيق الأمني في مجال محاربة الإرهاب من أبرز أشكال التعاون، وهذا بسبب التجربة التي اكتسبتها الجزائر في هذا الشأن، والإدراك الأمريكي لمكانة الجزائر بحكم موقعها الجيوستراتيجي، ولحيوية التعاون في مجال الطاقة، خصوصا وأن الجزائر تعتبر من بين الدول الرائدة في إنتاج البترول والغاز.

المطلب الأول: الإدراك الأمريكي للبعد الأمني في علاقاتها مع الجزائر خلال فترة رئاسة

باراك اوباما.



شكل يمثل مثلث الركائز الإستراتيجية للعلاقات الأمريكية - الجزائرية من إعداد الطالب عاشور يوسف

تتعدد مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية، ما بين مشاريع ذات أولوية بالنسبة لها كدعم الديمقراطية وترويجها في المنطقة ومشاريع ذات ضرورات اقتصادية متعلقة أساسا بملف الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي، خاصة بعد الاكتشافات المهمة في غرب إفريقيا والمتاخمة لجنوب الساحل الإفريقي، إضافة إلى مواجهة الصين في المنطقة التي تعتبر قوة صاعدة في ميزان القوة العالمي، ومشاريع ذات أولوية إستراتيجية وأمنية وعسكرية تتمثل في إعادة ترتيب الوجود العسكري في المنطقة فيما يخص قضايا مكافحة الإرهاب.¹

بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001 نجح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة وأوروبا في الحرب على ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب، وفي المقابل وافقت إدارة الرئيس بوش على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات المسلحة.

وكانت حادثة اختطاف سياح أوريبيين في أوائل 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى الاعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا إستراتيجيا جديدا، ومن ثم شارك الجيش الجزائري في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي.

¹عربي بومدين، فوزية قاسي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، مجلة المستقبل العربي، ص 133

كذلك، أشركت الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب، ويشار إلى أن سبعة (07) من الدول التسع المشاركة في مبادرة الساحل تتمتع باحتياطات نفطية هائلة¹.

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية سابقا، وأصبحت الجزائر عنصرا من عناصر "محور الخير"².

وتعترف أمريكا بأن الجزائر هي القوة العسكرية والاقتصادية المهيمنة في منطقة المغرب العربي، وهي شريك جوهري لأمريكا في مكافحة الإرهاب، ويشير تقرير أمريكي إلى أن الجزائر بلد تتزايد أهميته بمجهود مكافحة الإرهاب الدولي الذي تملك أمريكا نظرة كونية بخصوصه، غير أن الجزائر يمكنها أن تعمق من دورها الأمني والاقتصادي .

فالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية تختلفان في رؤيتهما للإرهاب كمفهوم وظاهرة خطيرة، حيث تفرق الجزائر العمل الإرهابي وبين المقاومة المسلحة المشروعة ضد الاستعمار، ورغم أنها وقعت على الاتفاقية الدولية حول الإرهاب، إلا أنها تحذر من المساس

¹بوحنيه قوي. إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، مرجع سابق.

²، مرجع نفسه.

بحق الشعوب الشرعي في الكفاح لتحقيق الحرية، أو للتمييز ضد مجموعة دينية خاصة، وهو النداء الذي وجهته الجزائر في 2008 للأمم المتحدة، في إشارة واضحة إلى القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، والهجوم على الإسلام بسبب أعمال إسلاميين متطرفين، وهو موقف نابع من تجربتها التاريخية. بينما تصنف الولايات المتحدة الأمريكية العاملين في خانة واحدة، حيث تعتبر مثلًا حركات التحرير الفلسطينية وجناحها العسكري حركة التحرير الفلسطينية وحركة المجتمع الإسلامي في صف المنظمات الإرهابية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن التوتر بين دول منطقة المغرب العربي يعرض التعاون في مجال مكافحة الإرهاب إلى الخطر. حيث مازال التوتر بين الجزائر والمغرب قائمًا منذ حرب الرمال 1963، كما يصر المغرب على اعتبار الصحراء الغربية تابعة له، والجزائر تدافع عن مبادئها من خلال مساندتها المشروعة للصحراء الغربية¹.

ويشكل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الصحراء الغربية أحد عراقيل التعاون بين الطرفين، ففي جويلية 2007 صرحت مساعدة كتابة الدولة للخارجية لشؤون الشرق الأوسط، أمام الكونجرس، بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل مع المغرب حول خيار الحكم الذاتي. كما بنت دعمها للمغرب على فرضية أن استقلال الصحراء الغربية

¹ تقرير بي بي سي نيوز عربي، العلاقات المغربية الجزائرية: عقود من التوتر والخلافات المزمّنة، نقلا عن الموقع الإلكتروني، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46128678>، اطع عليه يوم 07 نوفمبر 2018.

سيهز استقرار العرش المغربي، وهي الفرضية التي ترفضها الجزائر، وتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية عدم خلخلة استقرار منطقة الساحل الإفريقي، إذ أن فرض حل لا يرضي الصحراويين يمكنه أن يسبب انفجاراً في المنطقة. وإن كان الموقف الأمريكي تغير مؤخرًا حول مسار الإصلاحات الديمقراطية وقضية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، فإن التنبؤ بتطورات الموقف يبقى سابقاً لأوانه.

ونلاحظ أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية غير واضح تمامًا من موقع الجزائر في التعاون في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي، فهي من جهة تعتبرها قوة إقليمية وشريكا أساسياً في الحرب على الإرهاب، خاصة وأن جزءاً من منطقة الساحل والذي تلعب فيه دور الجزائر المحوري في إرساء الأمن والاستقرار بالتنسيق مع دول الميدان، بالنظر إلى تجربتها الناجحة في محاربة الإرهاب باعتراف الفاعلين الإقليميين والدوليين، لكن من جهة أخرى نرى كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترضى بدور إقليمي مسيطر للجزائر من خلال دعمها للمغرب، حيث كما أشرنا إليه يعتبر حليفاً تقليدياً للولايات المتحدة الأمريكية، وتشير تصريحات المسؤولين الأمريكيين إلى أنه لا يمكنها الاستغناء عنه كحليف في المنطقة. ويتضح هذا الموقف من خلال التعاون العسكري بينهما، الشراكة الإستراتيجية،

وحرص الولايات المتحدة الأمريكية على استقرار المغرب عبر عدم الضغط عليه لتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، طبعاً دون الاعتراف بالسيادة المغربية عليها¹.

إن التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب سيتعزز، لكن ذلك مرهون بمدى استجابة دول المنطقة بصفة عامة ودول الساحل بصفة خاصة إلى التعاون، ومدى قدرتها على التحكم في أوضاعها الداخلية، التي تنعكس بشكل مباشر على أمن الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال أفواج المهاجرين والجريمة المنظمة، وتهريب الأسلحة، وكذا درجة تحسن نظرة شعوب المنطقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ظل تنامي معاداة أمريكا بسبب سياستها الخارجية.

إن الجزائر بتجربتها مدة عقد من الزمن خبرت الجماعات الإرهابية وأساليب عملها، وتمكنت من محاصرتها والحد من قوة نشاطها، وأصبحت خبرتها مطلوبة لدى العواصم الغربية للتمكن من مكافحة الظاهرة، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفعها إلى الشروع في إبرام تعاون أمني في مكافحة الإرهاب².

¹ حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مارس 2017.

² المرجع نفسه.

لم يقتصر التعاون الأمني على مكافحة الإرهاب فقط، بل أيضا، شمل دعم الحلول السلمية والسياسية للنزاعات في المنطقة، خاصة في مالي وليبيا، خاصة في دعم واشنطن والمجتمع الدولي للوساطة الجزائرية لحل الأزمة السياسية في شمال مالي، وإقامة حوار شامل بين الأطراف الليبية لإنهاء حالة الفوضى والانقسام

ترمي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعاون في إطار تبادل المعلومات مع الجزائر وضع إطار تعاوني، يسمح لها بالحصول على المعلومات الصحيحة من دون تخوف الأطراف الدولية، حيث وضحت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ضرورة تقوية الروابط مع الحلفاء في إطار الاستخبارات، وكذا تقوية الشراكة مع مكاتب الاستخبارات الدولية. وبالتالي وضعت الولايات المتحدة أهمية كبيرة على ضرورة التواصل المنتظم مع الجزائر التي تعتبر شريكا هاما في المنطقة وفي الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب¹.

انتهجت الجزائر سياسة إنفتاحية على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، كما كانت الجزائر أول من حذر من الصفة عبر الوطنية لظاهرة الإرهاب، وذلك في كل المناسبات الدولية، من بينها المنتدى العالمي ضد الإرهاب، زيادة علي أنها عضو فاعل في المنتدى العالمي ضد الإرهاب" وترأس مناصفة مجموعة العمل حول تعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل .

¹حكيم غريب، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، مرجع سابق.

إن الولايات المتحدة أبدت تعاطفا كبيرا مع الجزائر في مواجهتها لوحشية الإرهاب كما أنها تنتظر إلى الجزائر كحليف استراتيجي في مكافحة الإرهاب نظرا لتجربتها في هذا المجال ومعاناتها من الإرهاب طيلة سنين كانت فيها الجزائر وحيدة تكابد هذا الإجرام الهمجي.

لدى زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2014 قام وزير الشؤون الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة بتوضيح أن الجزائر تهدف إلى المساهمة في التسوية السلمية للنزاعات الإقليمية التي يمكن لانعكاساتها أن تؤثر على الأمن الجزائري وقد صرح في لقاء مع المسؤولين الأمريكيين " تعد ليبيا ومالي التي يسود فيهما الإرهاب واللاستقرار محل اهتمام أنشطتنا الدبلوماسية المباشرة ونحن نلتزم بالمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة لتلك الدول المجاورة"

وأوضح وزير الشؤون المغاربية و الاتحاد الإفريقي و الجامعة العربية السابق عبد القادر مساهل عقب جلسة عمل مع الجنرال دافيد رودريغاز , قائد أفريكوم, الذي يقوم بزيارة إلى الجزائر أن "المقاربة الجزائرية و الأمريكية و كذا الأمم المتحدة و المجتمع الدولي تصب في اتجاه حل سياسي يسمح ببروز حكومة وفاق وطني في ليبيا".¹

وأضاف الوزير أن "الاستقرار في ليبيا هام ليس فقط بالنسبة للبلدان المجاورة المعنية مباشرة مثل الجزائر و تونس و مصر و التشاد و النيجر و إنما أيضا بالنسبة لأمن و استقرار المنطقة و الفضاء المتوسطي" وفي ذات السياق أشار مساهل انه تطرق مع قائد

¹وكالة الأنباء الجزائرية، الوضع في ليبيا : المقاربة الجزائرية و الأمريكية "تصب" في اتجاه حل سياسي، 19 ماي 2015.

افريكوم إلى "العلاقة" بين الوضع السائد في ليبيا و شمال مالي و النيجر موضحا أن "تحقيق الاستقرار سريعا في ليبيا سيساعد أكثر على استقرار الوضع في مالي" واعتبر مساهل ان "العدو معروف" موضحا أن "الأمر يتعلق بالجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة كما اعتبر الوزير انه "كلما استقر الوضع كلما تسنى تنظيم أفضل لمكافحة الجماعات الإرهابية والإجرامية" واصفا من جهة أخرى توقيع اتفاق السلم و المصالحة الوطنية في مالي "بالمرحلة الهامة جدا لاستقرار هذا البلد".¹

كما يجب الإشارة إلى أن العلاقات الجزائرية -الأمريكية مبنية علي أسس الحوار السياسي والعسكري، وذلك من خلال تبادل الزيارات الهامة على غرار الحوار الاستراتيجي بين البلدين الذي عقد في واشنطن في 2015، وزيارات مسؤولين سامين سياسيين وعسكريين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر في 2016. كما يبقى الحوار المتوسطي مع الناتو في مجال مكافحة الإرهاب تجسيدا آخر لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للقارات على المستوى الدولي، وذلك من خلال تعزيز التعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات العسكرية والتقنية.

تبرز معالم الاستراتيجية الجزائرية الجديدة بدرجة أولى في إعادة تحيين قائمة التهديدات الأمنية المتفشية في دول الحزام الأمني الجنوبي، وفي المقام الثاني أعادت السلطات الجزائرية النظر في أدوات ووسائل التعامل مع هذه التهديدات الأمنية الجديدة.

¹ المرجع نفسه.

وتعتمد الاستراتيجية الجديدة على أبعاد صلبة وأخرى لينة؛ فشققها الصلب يقوم على إحاطة الحدود الجزائرية الجنوبية بدرع أمني ذو جاهزية عالية للتعامل السريع مع مختلف التهديدات الأمنية الصلبة التي تحاول اختراق الداخل الجزائري؛ أما الشق اللين للاستراتيجية فيقوم على مقاربة الحوار والحل السياسي للأزمات المندلعة في هذه الدول، وذلك في إطار دبلوماسية السلام النشطة التي تنتهجها الجزائر في سياستها الخارجية.

فهذا التحوّل الجديد في الاستراتيجية الجزائرية للتعامل مع الأزمات يضبطه المبدأ الدستوري القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وهو المبدأ الذي يتوافق مع الالتزامات الدولية التي وقّعتها الدولة الجزائرية بعد انضمامها إلى كل من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، واتفاقية الاتحاد الإفريقي، وميثاق الجامعة.

فالجزائر مثلا دخلت الحوار مع منظمة حلف الشمال الأطلسي في 8 مارس 2000 بعد قبول الدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للمنظمة، وهي ترى أن هذا الحوار سيفتح لها أبواب مخازن الأسلحة الأمريكية و الأوروبية و أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بمساعدتها في مكافحة الإرهاب،¹ وأن هذه العلاقة سوف تمكنها من الحصول على ما تحتاجه البلاد من معدات عسكرية وأسلحة لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها و تؤهلها للقيام بدور اكبر على الساحة الدولية، كما ترى أن حوارها مع الحلف الأطلسي و إقامة علاقة أعمق سيجعلها في مأمن من أي خطر أجنبي سواء كان ذلك من جاراتها أو من مكان آخر

¹ سنطوح حسين، مرجع سابق ، ص 46.

وأن الجزائر بإقامتها تحالف مع منظمة الحلف الأطلسي سيكون قادرة على العودة إلى مرحلة النمو الاقتصادي وعلى القيام بدور جهوي أوسع.¹

فالجزائر مثلا لم تصلها أية مساعدات لمكافحة الإرهاب رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أعربت عن نيتها في مساعدتها ولم تحقق أي هدف وضعتة كان دافعا لقبول الدعوة و المشاركة في الحوار، بل إن هذه الدعوة هي لاستغلالها لأكثر. فالجزائر تتمتع بمساحة شاسعة مطلة على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبره الحلف الأطلسي جزءا من مجاله الأمني يجب حمايته إضافة إلى ما تزخر به أراضيها من موارد تكتسي أهمية استراتيجية للغرب وعلى رأسها النفط و الغاز، فالجزائر لها أهمية للغرب هي بالدرجة الأولى اقتصادية.

وبالتالي، سترتب على ذلك زيادة التحديات الأمنية بالنسبة للجزائر، وهذا يعني أنها ستبقى تتخبط في إشكالية الأمن و التنمية، و بالتالي لن تكون قادرة على القيام بدور إقليمي و لا تكون ذات جاذبية للاستثمارات الأجنبية، و يتحول الاقتصاد الجزائري إلى حالة أسوأ مما هو عليها الآن و يزداد الفقر اتساعا.²

¹ المرجع السابق، ص ص 58-59.

² المرجع السابق، ص ص 50-51.

المطلب الثاني: مجالات التعاون الأمني بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية (2009-2016)

تعرّزت الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والجزائر في العام 2010 بالتوقيع على اتفاق المساعدة الجمركية المتبادلة ومعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، وفي فيفري 2011، شكّل البلدان فريق اتصال ثنائي بشأن مكافحة الإرهاب والتعاون الأمني، وتتعزّز أهمية الجزائر في مجال الأمن عبر مجموعة من الشراكات الدفاعية مع دول أوروبية عدّة من بينها بريطانيا وألمانيا، وهي ركن أساسي أيضاً في مجموعة من المؤسّسات متعدّدة الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي¹.

مع كل سمات القوة هذه، تعتبر الجزائر، بطبيعة الحال، طرفاً فاعلاً لا غنى عنه في منطقة الساحل، ربما تكون قيادتها كناية عن "مجموعة من الأشخاص حادّي الطباع"، كما كتب السفير الأميركي السابق في الجزائر روبرت فورد في برقية دبلوماسية في العام 2008، لكن أهميتها ضرورية في مكافحة تنظيم القاعدة الإرهابي².

حتى المسؤولين الأمنيين الأميركيين، الذين يبدو واضحاً أنهم الأكثر ميلاً للجزائر ويؤيّدون تولّي الجزائر زمام الزعامة الإقليمية، غير واثقين من أن البلاد مستعدّة لإدارة شؤون فنائها

¹ بن عائشة محمد الأمين، المرجع السابق.

² John Schindler, "The Ugly Truth about Algeria," The National Interest, 10 July 2012.

<http://nationalinterest.org/commentary>

الخلفي، حيث صور ضابط كبير في قيادة "أفريكوم" الجزائر كقوة إقليمية مترددة يصعب فهم تطلّعاتها وتصرفاتها لأنها تختلف وفقاً لحجم القضية.

❖ الصناعة العسكرية: عقد يوم 08 مارس 2015 لقاء بالجزائر جمع خبراء من وزارة الدفاع

الوطني مع وفد من الدائرة الأمريكية للتجارة برئاسة نائب الكاتب الأمريكي للتجارة المكلف بالصناعة والتحليل السيد ماركوس دواوين جادت أين قدم الوفد الأمريكي عرضاً لمختلف الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال الأمن والدفاع كما تم فتح ورشات بين الخبراء الجزائريين ونظرائهم الأمريكيين.¹ كما تم خلال الفترة الممتدة بين 10 و13 مارس 2015 عقد الاجتماع التخطيطي النهائي لتمرين " فونيكس-اكسبريس 2015" الذي نفذ خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 25 مايو 2015 في الجهة الغربية لحوض بحر الأبيض المتوسط والذي يهدف إلى تعزيز ودعم الشراكة في مجال الأمن والتأمين البحري.²

إن مكتب الملحق القانوني لمكتب التحقيقات الفدرالي قد قام بتنظيم ورشة عمل للمحققين الجزائريين حول الجرائم الاقتصادية وتمويل الإرهاب، من 15 إلى 19 جوان 2014 في الجزائر العاصمة، وقد ضمت هذه الورشة، التي يرعاها مكتب التحقيقات الفيدرالي، إلى جانب محققين من الدرك الوطني والشرطة الوطنية والجمارك، مسؤولين من وكالات جزائرية أخرى كخلية معالجة الاستعلام المالي فضلا عن البنوك العامة والخاصة. كان الهدف من

¹ وفود عسكرية أجنبية تزور الجزائر: الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الجيش ، العدد 621 ، افريل 2015 ، ص 12.

² تعاون عسكري: الاجتماع التخطيطي النهائي لتمرين " فونيكس-اكسبريس 2015" مجلة الجيش ، العدد 621 ، افريل

2015 ، ص 13.

هذه الدورة التكوينية مساعدة المحققين الجزائريين في مجال مكافحة تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب في الجزائر، كما ركزت هذه الورشة إلى حد كبير على التحقيقات في المعاملات النقدية مثل تهريب كميات كبيرة من النقد، والاختطاف للحصول على فدية، وآليات أخرى لتمويل الإرهاب، فهذه الورشة تبرز استمرار التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب¹.

أكد كاتب الدولة الأمريكي جون كيري في رسالة وجهها لوزير الدولة وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي السابق رمطان لعمامرة أن الولايات المتحدة تقدر الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل ترقية السلم والإستقرار بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وأضاف رئيس الدبلوماسية الأمريكية "كما أعرب عن ارتياحي لآفاق مواصلة تعاوننا من أجل تحقيق مستقبل يطبعه الرقي و الأمن بالنسبة لبلدنا"، و خلص كاتب الدولة الأمريكي في رسالته "انتم تعلمون مدى صعوبة المفاوضات وهذا ما برهنت عليه قيادتكم الشخصية لمسار السلم في مالي وإن سنباشر المرحلة المقبلة من التنفيذ نعرب عن امتناننا الكبير لدعم الجزائر لمخطط العمل الشامل المشترك"².

¹ مكتب التحقيقات الفدرالي ينظم ورشة عمل حول الجرائم الاقتصادية وتمويل الإرهاب، نقلا عن موقع سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر <https://dz.usembassy.gov/ar/fbi-workshop-economic-crimes-terrorist-financing-ar/>، اطع عليه يوم 16 ماي 2018.

² لولايات المتحدة تقدر جهود الجزائر لصالح ترقية السلم و الإستقرار بمنطقة الساحل و شمال إفريقيا، موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية www.mae.dz 13/08/2015

كما وصف مساعد كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالديمقراطية و حقوق الإنسان والعمل توم مالينوفسكي يوم 2016/09/07 بالجزائر العاصمة التعاون الجزائري-الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب ب " القوي جدا".

و في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية على هامش ورشة دولية حول " دور الديمقراطية في مواجهة و مكافحة التطرف العنيف و الإرهاب" أكد المسؤول الأمريكي أن " الولايات المتحدة و الجزائر تربطهما شراكة وثيقة تمس مختلف المجالات لاسيما مكافحة الإرهاب حيث يعد تعاوننا قوي جدا بخصوصها".

في نفس السياق أوضح السيد مالينوفسكي يقول " لا يمكن لأي بلد بمفرده مكافحة ظاهرة الإرهاب دون مساعدة بلدان أخرى شريكة" معربا عن ارتياحه لتقاسم الخبرة الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب و التعلم من التجربة الجزائرية" الطويلة" في هذا المجال.

و عن سؤال حول أهمية ورشة الجزائر أوضح المسؤول الأمريكي أن " أغلبية الندوات التي عالجت موضوع مكافحة الإرهاب ارتكزت حول الجانب العسكري لهذه المكافحة في حين أن لقاء الجزائر تمحور حول ما نراه أهم أي كيفية تنظيم مجتمعاتنا و تسطير سياساتنا".

من جهة أخرى، أكد المتدخل على ضرورة التعليم و التشغيل و توفير الأمن للشباب من الفئات المحرومة و كسب ثقتهم لتفادي تجنيدهم من طرف الجماعات الإرهابية.¹

¹مكافحة الارهاب: مالينوفسكي : التعاون الجزائري-الأمريكي " قوي جدا"، موقع وزارة الشؤون الخارجية

كما وصف وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية و التعاون الدولي الجزائري السابق رمضان لعمامرة في 23 /07/ 2016 بالجزائر العاصمة الحوار الاستراتيجي بين الجزائر و واشنطن باللحظة القوية وهذا خلال جلسة العمل التي عقدها مع مساعد كاتب الدولة الأمريكي أنتوني بلينكن، من جهة أخرى تطرق السيد لعمامرة إلى الدورة السابعة (07) من الحوار على مستوى وزارتي الدفاع الوطني بكلا البلدين كما أردف يقول " عملنا طويلا اليد في اليد في إطار مكافحة الإرهاب وتدعيم التعاون الدولي" ضد هذه الظاهرة مؤكدا أن " تعاوننا و تبادلاتنا و حواراتنا تمس جميع النقاط الساخنة و الأزمات الدولية " و قال لعمامرة إننا نحاول أيضا بمناسبة الزيارات من هذا النوع التطلع نحو المستقبل والنظر فيما يمكننا المساهمة به معا, وتقديم حلول لازمة الليبية ولأوضاع نزاعات أخرى في منطقتنا و عبر العالم"¹.

من جهة أخرى، صرح سفير الجزائر بواشنطن مجيد بوقرة يوم 19 جوان 2016 أن الجزائر عازمة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية و تعزيز ديمقراطيتها ومواصلة تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بفضل تعاون وثيق و روابط متينة في جميع المجالات².

¹ محادثات لعمامرة-بلينكن: لحظة قوية في الحوار الاستراتيجي بين الجزائر و واشنطن، نقلا عن موقع الاذاعة الوطنية الجزائرية، <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160723/84231.html>، أطلع عليه يوم 23 جويلية 2016.

² لجزائر عازمة على مواصلة تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة، يومية المحور اليومي، الجزائر، 20 جوان 2016.

صرح نفس الدبلوماسي بالجريدة الأمريكية " ذو كيفر برايف " أن " الجزائر والولايات المتحدة يربطهما تعاون قوي في المجال الأمني الموسع أين تساهم الجزائر بخبرة مميزة في مجال مكافحة الإرهاب و توقعات وتحاليل معتبرة حول الجماعات الإرهابية وخبرة ناجحة في تنفيذ برامج مكافحة التطرف والأصولية". مؤكداً أن الجزائر التي تعد شريكا وحليفاً فعالاً و ناجحاً تمثل اليوم صورة للاستقرار والأمن. كما ذكر في هذا الخصوص بأن الجزائر و الولايات المتحدة وضعتا آليات دائمة موجهة لتعزيز علاقاتهما لاسيما الحوار السياسي الذي يربطهما و الذي سبق و أن عقد ثلاث دورات بعاصمتي البلدين.

وعلى الصعيد الأمني أكد السفير أن الجزائر الرائد الإقليمي الذي يحظى بالاحترام والملتزم لصالح السلم والأمن على قناعة تامة بأن الأمن انشغال مشترك وبأن أمنها مرتبط بأمن الجوار المباشر. وذكر في هذا الصدد بأن الجزائر قدمت إسهاماً فعلياً وثابتاً لتونس جارتنا في الشرق والتي يربطنا بها تعاون كبير في مجال مكافحة الإرهاب أعطى نتائجاً ملموسة". وأضاف قائلاً إن "الجزائر لعبت دوراً حاسماً في مالي جارنا في الجنوب لما جمعت حول طاولة مفاوضات واحدة ممثلي حكومة مالي والجماعات المتمردة لشمال البلد وتمكنت من التوصل إلى اتفاق سلم،" مؤكداً بأن "الجزائر تبذل جهوداً معتبرة من الناحية الشرقية من أجل مساعدة ليبيا على الخروج من الأزمة".

كما أشار إلى أن السلم والاستقرار "متجذران في الجزائر بفضل قرارات تشريعية وسياسية شجاعة بادر بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لاسيما ميثاق السلم

والمصالحة الوطنية".وأضاف أن الجزائر أطلقت كذلك "برامج طموحة تهدف إلى إصلاح أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل إعادة بناء اقتصادها وتعزيز الديمقراطية والحكم الراشد ودولة القانون وترقية حقوق الإنسان لاسيما حقوق المرأة

كذلك، أكد وزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة يوم 10/04/2015بواشنطن أن الجزائر أكد أن الجزائر تشجع كل النشاطات و المبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب بهدف إرساء السلام و الأمن المستدام في المنطقة و العالم بأسره وذكر الوزير بأن الجزائر "معنية" بإعداد هندسة السلم و الأمن في المنطقة و إفريقيا. علما أنها تحتضن المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب، كما تبقى الجزائر طرفا "فاعلا" في عدة مبادرات على غرار دول الميدان (الجزائر و موريتانيا و مالي و النيجر) و الساحل و لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة إضافة إلى مشاركتها في مختلف المحافل واللقاءات على المستوى الدولي من أجل إرساء السلام و الأمن وأبدى المتدخلون اهتماما متزايدا بالجزائر بحيث أشاد مدير قسم الشرق الأوسط بمركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية جون ب.الترمان بدور الجزائر و مساهمتها في إرساء السلام و الأمن في العالم.¹

¹لعمامرة من واشنطن: الجزائر بلد مصدر للسلام و الأمن والاستقرار موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائريةwww.mae.dz، 10 افريل 2015.

المطلب الثالث: برنامج: إيسيتاب – ICITAP الجزائر: نموذج للتعاون الأمني الجزائري- الأمريكي.

يعد البرنامج الدولي للمساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية، التابع للقسم الجنائي بوزارة العدل الأمريكية، الوكالة الدولية الرائدة في تطوير الشرطة.

يقدم إيسيتاب – ICITAP الجزائر، برنامج تنمية شامل متعدد السنوات يهدف إلى تعزيز قدرات الدرك الوطني الجزائري والأمن الوطني لمحاربة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود. الهدف الرئيسي من هذه المبادرة هو تشجيع التعاون الإقليمي دعماً لجهود مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء المغرب العربي ومنطقة الساحل في شمال غرب أفريقيا.

تجدر الإشارة، أنه يتم تمويل برنامج إيسيتاب ICITAP من قبل مكتب مكافحة الإرهاب (CT) التابع لوزارة الخارجية الأمريكية. كما يعمل في إطار تنفيذ هذا البرنامج في شراكة مع هيئات أخرى كبرنامج المساعدة في مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الخارجية (ATA)، مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ، إدارة قمع المخدرات (DEA) ، وزارة الأمن الداخلي (DHS) ومكتب دعم وتدريب وتنمية المحامين في الخارج (OPDAT)¹ .

¹برنامج إيسيتاب – ICITAP الجزائر، نقلا عن موقع السفارة الأمريكية بالجزائر ، U.S. Embassy in Algiers

❖ أنشطة البرنامج

➤ **الأدلة الجنائية:** يقدم البرنامج الدولي **ICITAP** المساعدة إلى كل من قيادة الدرك الوطني الجزائري والمديرية العامة للأمن الوطني من أجل الحصول على اعتماد لمختبرات الأدلة الجنائية التابعة لها وفقا للمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس **ISO** ويسهل هذا البرنامج التعاون الإقليمي في مجال التحاليل الجنائية بين الجزائر والدول المجاورة.

كما يتواجد مستشار البرنامج الدولي للمساعدة التدريبية في مجال التحقيقات الجنائية يقدم العديد من الدورات التقنية المصممة لمساعدة خبراء الأدلة الجنائية على أن يصبحوا أكثر كفاءة في تخصصاتهم الفردية، وتشمل مجالات التدريب المحددة الأنثروبولوجيا الجنائية، الحمض النووي، الحرائق و الحرائق المتعمدة، تقييم الحالات، وإعادة بناء حوادث المركبات، الأسلحة النارية، المختبرات السرية للمخدرات، تحليل بقع الدم، الوثائق المؤمّنة، العبوات الناسفة، التحقيقات بعد الانفجار، تتبع الأدلة وفقا للمعايير الدولية¹.

➤ **التحقيقات الجنائية:** يقدم برنامج **ICITAP** في هذا المجال المساعدة إلى قوات الدرك الوطني الجزائرية، المديرية العامة للأمن الوطني (**DGSM**) ومديرية الجمارك لتحسين قدرتها على التحقيق في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات والإرهاب. ويتم

¹برنامج إيسيتاب - ICITAP الجزائر، المرجع السابق.

توفير التدريب والتوجيه من طرف الخبراء في استخدام أساليب التحقيق المتطورة ضد

المنظمات الإجرامية

➤ **أمن الحدود:** يهدف برنامج *ICITAP* في هذا الميدان إلى تحسين القدرات الأمنية في

الجزائر للتصدي والتحقيق في مجموعة واسعة من الجرائم والأنشطة الإرهابية التي تحدث في

المنطقة الحدودية لتشمل الاتجار بالأشخاص، الهجرة غير المشروعة، تهريب المخدرات

والأسلحة وغيرها من السلع المهربة.

وتساهم الاجتماعات المنتظمة مع ممثلي الدرك الوطني الجزائري والمديرية العامة للأمن

الوطني ومسؤولي الجمارك الجزائريين في تحديد الاحتياجات الفورية والناشئة التي تساعد في

وضع البرامج و الدورات التكوينية و تنفيذها، كما تساعد الجولات الدراسية إلى الولايات

المتحدة، بعد الدورات التكوينية، المشاركين في التعلم من التجارب و الخبرات الأمريكية في

الحدود مع كندا والمكسيك¹.

المطلب الرابع: الأمن الطاقوي في المعادلة الأمنية الأمريكية الجزائرية.

تطمح الجزائر منذ سنوات إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات، وتعتبر الولايات

المتحدة الشريك الإستراتيجية والاقتصادي الذي كانت ترجو الجزائر أن يساعدها في مسعاها

هذا. غير أن الواقع كان مخيباً، فالعلاقات التجارية بين البلدين مازالت مقتصرة على

المحروقات حصراً، وتعد واشنطن الزبون الأول للجزائر، ومصدرها الثالث بعد فرنسا

¹برنامج إيسيتاب - ICITAP الجزائر، نقلا عن الموقع الالكتروني U.S. Embassy in Algiers.

وايطاليا. في المقابل تعد الجزائر ثالث ممول للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد المواد الطاقوية بعد العربية السعودية والعراق. تقدر صادرات الجزائر لأمريكا ما يفوق 7 ملايين دولار، في حين أن الواردات، لا تفوق المليار دولار. إذن هناك فائض تجاري معتبر لصالح الجزائر، بيد أن هذا الفائض لا يفسره سوى مركزية المحروقات في الصادرات الجزائرية نحو أمريكا. زيادة على ذلك، فواردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية، لا تتعدى 6,5% من مجمل الواردات الجزائرية العالمية، ويبرر المسؤولون الأمريكيون ضعف الاستثمارات الأمريكية خارج المحروقات، بالبيئة الاستثمارية غير المشجعة، خاصة استمرار قاعدة 49/51. فضلاً عن دور الدولة القوي في الاقتصاد الجزائري، والذي لا يترك المجال أمام القطاع الخاص.¹

فالجزائر بصفتها قطب بترولي وغازي، فهي تمثل بذلك أحد أطراف السوق النفطية العالمية، وتعكس الإحصائيات التي قدمتها النشرة الدولية المتخصصة "ميدل ايست ايكونوميك سورفي" على موقعها الإلكتروني، والتي تعد أحد المراجع الأساسية لقراءة تطورات السوق النفطي الدولي، تطورا مستمرا خلال سنة 2005 لإنتاج النفط الجزائري.

قد استفاد النفط الجزائري من عوامل عديدة، من بينها ارتفاع الطلب على النفط الخفيف بالنظر لمحدودية قدرة المصافي الأمريكية على تلبية حاجيات السوق الأمريكي من

¹قط سمير، المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات أبعاد فرص، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 9، الجزائر، جوان 2017 ص 127.

المواد المشتقة و المواد البترولية،سواء البنزين صيفا أو وقود التدفئة شتاءا. كما لا تتوفر الدول المنتجة للنفط كنيجيريا وليبيا و فنزويلا على فوائض كبيرة على هذا النوع من النفط المطلوب بكثرة في السوق الدولية.في ذات السياق استفادت الجزائر عام 2006 من ارتفاع في العلاوات و الرسوم المفروضة على نوعيات النفط الخفيفة ، بما في ذلك "صحاري بلند" مقارنة بـ"برنت" بحر الشمال.¹

وبلغت الطاقة الإنتاجية للنفط الجزائري 1.4 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل نمو بنسبة 6.5%، و وصل إلى 1.5مليون برميل يوميا في بداية 2005. وتعتزم الجزائر إنتاج 2 مليون برميل من النفط يوميا بحلول عام 2010، حيث تتوقع الزيادة في حجم الغاز المسال والطبيعي، الذي يعتبر منتج المستقبل إلى 85 مليار متر مكعب بحلول 2010 إلى 100 مليار متر مكعب بحلول 2015. ويمكن أن تصل احتياطاتها النفطية إلى نحو 12.4 مليار برميل.

إن الجزائر من بين البلدان التي تحظى بتقدير 150مجموعة بترولية دولية، حيث صنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديرا من الشركات البترولية الدولية حسب ما نقلته الصحيفة الفرنسية للطاقة "بيتروستراتيجي" مشيرة إلى وجود تقييم أفضل في مجال الخطر السياسي، وأضافت الصحيفة أن الشركة البريطانية الموجود مقرها ببريطانيا سألت حسب

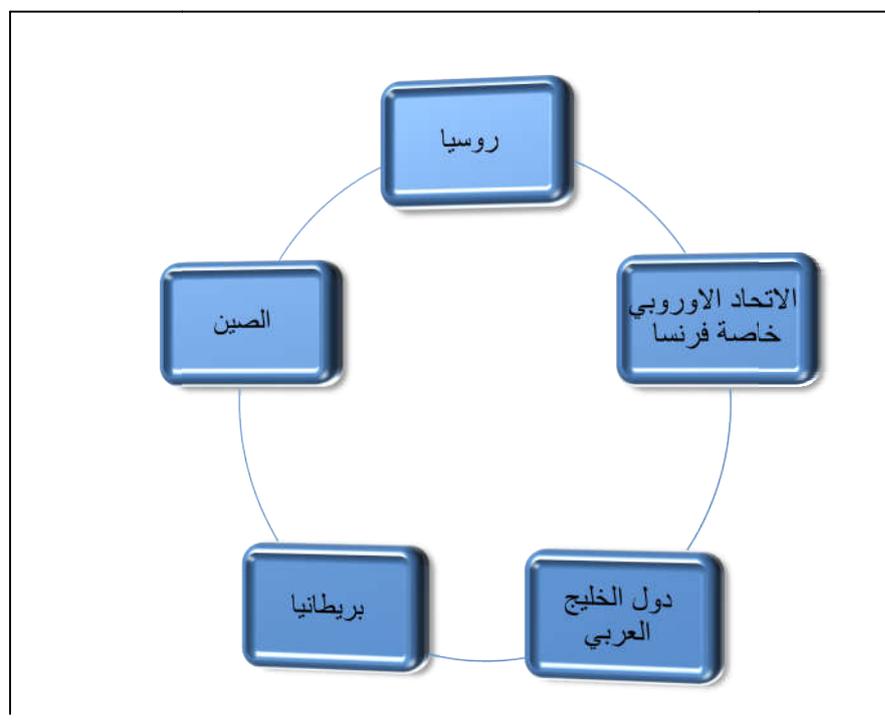
¹ عبد المجيد عطار، انخفاض اسعار النفط وتأثيره في الاقتصاد الجزائري، ندوة " تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة"، الدوحة، نوفمبر 2015، ص 122

الدراسة التي نشرتها تحت عنوان "انترناشيونال نيو سورفاي" 150 مجموعة بترولية ، لتصل إلى أن الجزائر صمن أهم الدول التي تحظى بالتقدير نظرا لأهمية الإمكانات البترولية و الغازية المحققة ،ونجاح عمليات التنقيب وتقييم محفز في مجال الخطر السياسي ، وكذا الحضور الكبير للمتعاملين الأجانب.

المبحث الثالث: مستقبل التعاون الأمريكي-الجزائري في ظل التنافس الدولي

تولي العديد من الدول لاسيما القوى الكبرى منها اعتبارا كبيرا للمكانة التي تحتلها الجزائر إقليميا ودوليا بالنظر للموقع الاستراتيجي، البعد الاقتصادي، والضرورة الأمنية، مما جعلها محل استقطاب وتنافس، وبالتالي فان التعاون الجزائري - الأمريكي لن يكون في منأى عن هذا التنافس خصوصا من فرنسا، الصين، روسيا ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا. كما أن مستقبل العلاقات بين البلدين يخضع للعديد من المتغيرات، تخضع للمصالح المترابطة وفقا لتأثيرات السياق الإقليمي والدولي، وكذا لتوجهات صناع القرار.

المطلب الأول: التنافس الدولي وتأثيره على العلاقات الأمريكية-الجزائرية



الشكل يمثل دوائر التنافس الدولي للعلاقات الجزائرية-الأمريكية، من إعداد الطالب عاشور يوسف

تعتبر العلاقات الأمريكية -الجزائرية محل تنافس من العديد من الدول الكبرى والإقليمية وذلك نظرا لعدة عوامل لاسيما منها التاريخية والجغرافية والاستراتيجية بالإضافة إلى عامل تنويع الاعتماد المتبادل من طرف الجزائر حتى لا تبقى رهينة تعاون ثنائي له عواقب جيواستراتيجية على جميع الأصعدة، وتشكل كل من فرنسا والاتحاد الأوربي، الصين، بريطانيا، روسيا ودول الخليج العربي ابرز المنافسين الدوليين في معادلة العلاقات الأمريكية- الجزائرية بصفة خاصة والعلاقات الأمريكية - المغاربية بصفة عامة.

❖ بريطانيا:

يشهد التعاون الأمني الجزائري -البريطاني تقاربا أمنيا واستخباراتيا كبيرا، إلى جانب دعم العلاقات السياسية والاقتصادية وتجلي ذلك في الزيارات الكثيرة للمسؤولين البريطانيين إلى الجزائر على غرار ديفيد كاميرون رئيس الوزراء في بريطانيا، سعيا لحماية المصالح الاقتصادية لبلاده ولإقامة شراكة استراتيجية جديدة للتصدي للإرهاب، وتأتي الزيارة بعد أسبوعين على اعتداء عين أمناس هي الأولى لرئيس وزراء بريطاني منذ استقلال الجزائر في 1962¹.

ترى بريطانيا أن الجزائر تلعب دورا محوريا في مجال محاربة الإرهاب، كما أبدت استعدادها للتعاون العسكري مع الجزائر من خلال تزويدها بمعدات عسكرية في سياق برامج

¹ديفيد كاميرون في الجزائر لاقامة شراكة استراتيجية جديدة، نقلا عن موقع فرانس 24 <https://www.france24.com/ar-> 30 جانفي 2013.

العصرنة التي يتبناها الجيش الجزائري، إضافة إلى تقاطع موقف الطرفين بخصوص رفض دفع الفدية للإرهابيين الذي يستغلون تلك الأموال في تمويل عملياتهم الإرهابية في المنطقة خاصة في الساحل وكذا نقل الهجمات إلى أوروبا ومن ثمة إلى بريطانيا التي عانت من عديد الهجمات الإرهابية.

إن حادثة الهجوم الإرهابي على مركب الغاز بتيقنتورين سنة 2013 دفع ببريطانيا إلى إعطاء دفع قوي لمحاربة الإرهاب وتبادل المعلومات مع مصالح الأمن الجزائرية، خصوصا أن بريطانيا سجلت خسائر لدى طاقم التابع لبريتيش بترول يوم العملاق في الصناعة النفطية في العالم.

❖ الاتحاد الأوروبي:

عقدت الجزائر والاتحاد الأوروبي الدورة الـ 11 لمجلس الشراكة الجزائرية الأوروبية، وخصت هذه الدورة الجديدة لأعلى هيئة تشاور وحوار سياسي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي ترأسها وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل مناصفة مع رئيسة الدبلوماسية الأوروبية فيديريكا موغيريني لبحث تنفيذ أولويات الشراكة الثنائية المعتمدة خلال الدورة السابقة لهذا المجلس، وتضع أولويات الشراكة هذه إطارا للتعاون السياسي المجدد

وللتعاون المعزز، وقد تم تحديدها باتفاق مشترك في إطار سياسة الجوار الأوروبية
المراجعة والإستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي حول السياسة الخارجية والأمن¹.

تخص أولويات الشراكة في إطار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى غاية
2020 الحوار السياسي والحكومة ودولة القانون وترقية حقوق الإنسان والتعاون والتنمية
الاقتصادية والاجتماعية والتبادلات التجارية ومسائل الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة
والحوار الاستراتيجي والأمني لاسيما الحوار الثقافي وما بين الديانات والهجرة والتنقل.

وقال مساهل في كلمته الافتتاحية للدورة الـ 11 لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد
الأوروبي "أود أن أبرز أن الحوار و التشاور يظان الوسيلة الأمثل لأجل تقريب مواقفنا
ووجهات نظرنا لجعلها تركز على أسس علاقتنا الشاملة وتكثيفها أكثر تحقيقا للمصلحة
المتبادلة و توازن المصالح و لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجهنا من حيث الأمن و
التنمية"، كما أشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية إلى "ارتياحه" للحوار السياسي و الأمني
بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و الجاري هيكلته و تعميقه" مضيفا أن هذا يشكل مثالا

¹وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر والاتحاد الأوروبي يصادقان على إطار جديد للتعاون المالي خاص بالسنتين

المقبلتين، 14 ماي 2018.

حيا على الدرجة العالية للثقة التي أصبحت تميز العلاقات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي¹.

❖ فرنسا:

تقع منطقة الساحل الإفريقي في قلب و صلب الإستراتيجية الفرنسية الجديدة والقاضية بإعادة تنظيم الوجود العسكري في المنطقة خاصة بعد التدخل في ليبيا ومالي ، علما إن هذا الدور الذي تريد فرنسا أن تلعبه في المنطقة يتعارض مع المقاربة الجزائرية القاضية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والذي يسري عكس الأهداف الفرنسية، كما إن الجزائر تدعو إلى قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية وهو ما يتناقض مع الممارسات الفرنسية بهذا الخصوص، كما إن الجزائر ترى إن معالجة المشاكل الأمنية مرتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية للتخلص من إفرازات هذه المشاكل على المجتمعات المحلية في المنطقة، وأن محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة يقع على عاتق الدول المعنية ميدانيا، بينما ترى فرنسا أن الدول عاجزة عن القيام بهذا الدور بمفردها، ولهذا يجب التدخل مباشرة من أجل حماية مصالحها.²

يرى الخبير الفرنسي في مكافحة الإرهاب ريشار لابيبيير أن فرنسا تقاسم الجزائر التهديد الإرهابي كما يجد ربهما إن تقاسمها وسائل التصدي له، داعيا إلى ضرورة تبادل

¹الإذاعة الوطنية الجزائرية، الجزائر و الاتحاد الأوروبي يصادقان على إطار جديد للتعاون المالي خاص بالسنتين المقبلتين، 14 ماي 2018 .

²جيلالي بشلاغم ، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياست اليمين المتطرف 2002-2010، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان،-2010-2011 ص 160.

المعلومات حول الجماعات الإرهابية من اجل إيجاد حلول ملائمة لظاهرة الإرهاب في المنطقة.¹

كذلك، أكدت الجزائر وفرنسا خلال الدورة الأولى للجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى الجزائرية- الفرنسية التي انعقدت يومي 16 و 17 ديسمبر 2013 إرادتهما للعمل معا لصالح السلم والأمن الإقليمي والدولي. وفي هذا الإطار، رحب البلدان بانعقاد القمة 5+5 في مالطا يومي 5 و6 أكتوبر 2012، واعتبرا أن هذا الاجتماع بمثابة معلم هام، سمح بإعطاء دفع جديد لتطوير العلاقة المميزة بين بلدان ضفتي غرب المتوسط وقد أشارا إلى أهمية الحوار الوطني الشمولي بين الماليين، والذي من شأنه أن يؤدي إلى إرساء سلم مستدام، في ظل احترام السيادة والوحدة الإقليمية لهذا البلد، وضمان المصالحة الوطنية والسماح لسكان كل مناطق الوطن بالاستفادة من جهد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكد الطرفان على أهمية عمل صارم ومدعم لهذا الغرض وعلى ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان بشكل صارم، وبالخصوص الاتجار بالمخدرات في منطقة الساحل.

¹لطفي باجوية، تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر " المقاربة الأمنية والاقتصادية"(1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015، ص 54.

❖ روسيا:

يرتبط التعاون العسكري الجزائري الروسي بتلقي الجزائر أولى صفقاتها التسليحية إبان الثورة التحريرية ومنذ ذلك الحين أصبحت الجزائر احد الشركاء الأساسيين لروسيا ويرتكز التعاون العسكري الجزائري- الروسي على:

- 1- تحديث المنظومة الدفاعية
- 2- اعتماد مفهوم الاحترافية
- 3- التصدي للتهديدات الأمنية
- 4- تنويع الشركاء في مجال التسليح¹.

فروسيا بقيت وفية للجزائر في مجال التسليح على الرغم من الأزمة العشرية التي مرت بها الجزائر، فأعلان الشراكة الإستراتيجية بين روسيا والجزائر خلال زيارة الرئيس الروسي إلى الجزائر السيد فلاديمير بوتين في مارس 2006 توج بشطب الديون الجزائرية المقدرة ب 4.7 مليار دولار مقابل التعهد بشراء نفس القيمة من الأسلحة، وكذلك بعقد توريد الأسلحة بقيمة 7.5 مليار دولار وهذا لاقتناء مقاتلات حربية من طراز ميغ 29 وطائرات سوخوي 30 وغيرها من المعدات العسكرية الضرورية لتجهيز القوات العسكرية الجزائرية وتحديث منظوماتها الدفاعية في ظل التحديات الأمنية التي تحدد بالجزائر خاصة بعد

¹ حسين بهاز، قراءة في جدلية العلاقات الاستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الامنية الراهنة، ص 99

خروج الجزائر من أزمته الأمنية التي استدعت تحديث القدرات العسكرية لمواكبة التحديات الجديدة.¹

كما تضمنت صفقات الأسلحة التي اشترتها الجزائر من روسيا: الدبابات القتالية والتي و الطائرات عمودية هجومية ومروحيات للنقل التكتيكي.

أشار مسؤولون في الصناعة العسكرية الروسية في أنهم يأملون في تطوير تجارة السلاح مع الجزائر والتعاون التقني العسكري خاصة بعد تزويد الجزائر بصواريخ S/300 كمنظومة دفاعية متطورة.

الأمن الطاقوي ركيزة أساسية في مجال التعاون الجزائري الروسي: إن الدول الغربية يثيرها الخوف من احتمال قيام شراكة إستراتيجية روسية جزائرية في مجال الطاقة خاصة بين العملاقين النفطين " غاز بروم الروسية" و " سونطراك الجزائرية" ، فقد شملت مجالات التعاون التنقيب على الغاز والبتترول، الصناعات البتروكيمياوية، كما قامت روسيا بمساعدة الجزائر في إنشاء القاعدة الصناعية وتطوير الطاقة وكذا في تعزيز الخبرات في مجال الصناعة الفضائية من خلال إرسال القمر الصناعي الجزائري الأول "سات 1" بواسطة صاروخ حامل روسي.

¹ المرجع نفسه، ص100.

كذلك، تعد روسيا من الدول التي أيدت الجزائر في مقاربتها في محاربة الإرهاب وتساندها في مواقفها بشأن تجفيف منابع الإرهاب في مالي والساحل وكذا تطابق وجهات النظر بخصوص العديد من القضايا الدولية على غرار الحل السياسي للقضية السورية .

❖ دول الخليج العربي:

تأثرت التحركات الخليجية بالمتغيرات التي شهدتها الساحة الإقليمية وفي مقدمتها حالة عدم الاستقرار في بعض الدول العربية بعد أحداث عام 2011م، وهذه الحالة ارتبطت في كثير من قضاياها بالتفاعلات الدولية خاصة في الأزمات ذات الأبعاد الدولية مثل الأزمة السورية، والليبية، واليمنية، والحالة العراقية، واللبنانية وغيرها، وزادت هذه الحالة من الأعباء الأمنية الملقاة على عاتق الجيوش والقوى العربية وزكت نزاعات طائفية وعرقية ترسخت مع إستراتيجية الشرق الأوسط الجديد، ونتج عن هذه الحالة تراجع الدور العربي وبروز دور قوى إقليمية مثل إيران، وتركيا وسعيهما للهيمنة على المنطقة.¹

رغم الخلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا إلا أن الجانبين بحاجة كبيرة إلى بعضهما البعض خاصة السعودية والجزائر في إطار العلاقة التي تجمعهما كدول عربية وإسلامية وثقافة واحدة وتاريخ واحد حيث تحتفظ الجزائر بعلاقات ودية مع باقي دول مجلس التعاون فإن توطيد العلاقة مع السعودية أكبر دول المجلس وأكثرها تأثيراً يعد ضرورة لا غنى عنها في المرحلة الحالية وبخاصة في الملفات المشتركة .

¹مصطفى عبد الرحمان، العلاقات الخليجية الجزائرية: التحديات والمحفزات على ضوء المتغيرات، مجلة آراء حول الخليج، السعودية افريل 2018،

وفي ذات السياق لا ننسى أن الجزائر تخوض تجربة الصناعات العسكرية خاصة

الميكانيكية وهنا نتوقف عند الشراكة الجزائرية الإماراتية في التصنيع العسكري.¹

ومن بين هذه المشاريع الشراكة الجزائرية الإماراتية لإنتاج السيارات العسكرية ذات الدفع

الرباعي، والتي كشفت في إطارها مديرية الصناعة التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية عن

التخطيط لإنتاج 40 ألف من هذا النوع بحلول يناير 2018م، مع توجيهه 25 % من الإنتاج

إلى التصدير لدول إفريقية.

وعند الحديث على الترتيب من حيث القدرات العسكرية نتكلم عن المملكة العربية

السعودية التي تحتل المركز 24 والجزائر في المرتبة 25 وهو ما يدفع إلى القول إنه أمام

هاتين القوتين الإقليميتين تحديات كبرى في مجالهما الإقليمي والحيو-سياسي مما يدفع بهما

إلى رفع مستوى التنسيق والتعاون.

❖ الصين :

يشمل التعاون بين البلدين المجالات السياسية الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وقد

أعطى التوقيع على إعلان الشراكة الإستراتيجية الشاملة في ماي 2014 دفعا قويا للعلاقات

بين البلدين.²

¹ أحمد ميزاب، العلاقات الخليجية- الجزائرية: تحديات الواقع العربي ورهانات التكامل، مجلة اراء حول الخليج ، السعودية، جانفي 2018.

² تلفزيون الصين المركزي، الصين والجزائر توقعان على مخطط عمل للتعاون الإستراتيجي الشامل بينهم، 09 جوان 2014.

وفي المجال السياسي تتطابق وجهات نظر البلدين بشأن العديد من المسائل الدولية الراهنة، لاسيما مكافحة الإرهاب ورفض التدخل الخارجي في شؤون الدول، ومثال ذلك موقف الجزائر من الأزمة الليبية ومعارضتها للتدخل العسكري للناطو لإسقاط نظام القذافي، مروراً بالمواقف الجزائرية المساندة للنظام السوري، ومعارضة التدخل الخارجي في الأزمة السورية باعتبارها شأنًا داخلياً، وكذلك رفضها المشاركة في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لشن عمليات عسكرية في اليمن ضد الحوثيين، ومواقف الجزائر تلك جاءت متوافقة مع سياسة الصين الخارجية¹.

ويعتبر الجانب الاقتصادي في العلاقات الصينية الجزائرية أحد أهم مرتكزات التعاون الجزائري الصيني وأبرزها خلال القرن الحادي والعشرين، وتعد الصين بالنسبة للجزائر شريكاً اقتصادياً مهماً، وصارت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في شمال إفريقيا، وتصنف الصين كأول مستثمر في الجزائر متجاوزة العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي كانت قبل سنة 2013، وصنفت الصين في المركز الأول كأهم مصدر للجزائر في العام 2017، بحسب تقرير صادر عن المركز الجزائري للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية، وذكر التقرير أن الصين صدرت للجزائر ما قيمته 8.31 مليار دولار أمريكي من السلع أي 18.1 % من إجمالي واردات الجزائر التي بلغت 45.95 مليار دولار.

¹ محمد الأمير أحمد عبد العزيز، العلاقات الصينية - الجزائرية : الواقع وآفاق المستقبل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، مصر، 2018.

كما أضحت الجزائر منذ عام 2014 ثاني أكبر سوق للاستثمارات الصينية في مجال البنية التحتية في إفريقيا بعد نيجيريا، وتمكنت الشركات الصينية من الحصول على عقود بقيمة نحو 22 مليار دولار بين العامين 2005 و 2016، وقد انضمت الجزائر رسميا في سبتمبر 2018 إلى مبادرة " طريق الحرير الصينية الجديدة " وما يمثله ذلك من تداعيات ايجابية على الاقتصاد الجزائري مستقبلاً.

تمكنت الصين من اختراق السوق الجزائرية في المجال العسكري بالعديد من أنواع الأسلحة، ولم يتوقف التعاون الصيني الجزائري عند حد الصفقات العسكرية ليمتد إلى الفضاء، فقد أطلقت الجزائر عام 2017 أول قمر صناعي موجه للاتصالات السلكية واللاسلكية والبث الإذاعي والتلفزيون والانترنت من قاعدة فضائية في الصين، ويحمل القمر إسم "ألكوم سات"¹.

لقد كانت الصين دعما للجزائر أثناء حرب التحرير الجزائرية (1954-1962) ضد الإستعمار الفرنسي المدعوم من طرف الحلف الأطلسي والمعسكر الغربي. في نفس الفترة كانت الصين مستهدفة كذلك من طرف المعسكر الرأسمالي من خلال حصار السواحل الشرقية الصينية انطلاقا من تايوان، أي أن الجزائر والصين كانتا في جبهة مشتركة².

¹ John Calabrese ,**Sino-Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential ?**Middle East Institute, American University, Oct 31, 2017, USA.

²اسماعيل دبش، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية دراسة حالة العلاقات الجزائرية - الصينية، يومية الشعب الجزائرية ، 05 ديسمبر 2016.

كما كانت الجزائر دعما للصين في استرجاع مكانتها داخل منظمة الأمم المتحدة. وبالمقابل في الوقت الذي كان للغرب مواقف لا ترقى لمستوى محاربة الجزائر للإرهاب في التسعينيات من القرن الماضي بما فيها سحب كثير من الدول الغربية لممثليهم الدبلوماسيين من الجزائر، كانت الصين دعما للجزائر في هذه الفترة في مختلف المجالات الاقتصادية والتعاون البناء بين الدولتين، كما أن للصين مواقف متكاملة مع الجزائر تجاه تسوية المشاكل الإقليمية ومواجهة التحديات الدولية الراهنة تحت شعارات ما يسمى بالربيع العربي، الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواقف مشتركة تجاه القضايا الإنسانية والدولية في إطار التوازن والعدالة الدولية، بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة ودعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وفق الشرعية الدولية¹.

للصين والجزائر مواقف مشتركة ضد التدخلات الدولية في شؤون الدول والمس بوحدة واستقرار الدولة الوطنية. للصين والجزائر مواقف متكاملة في محاربة الإرهاب مهما كان مصدره ومكانه، بعيدا عن الازدواجية في التعامل مع هذا الملف الخطير على الإنسانية جمعاء، معتبرين أن أي دعم لتسليح أو تمويل عناصر فرديا أو جماعيا مرفوض مهما كان الهدف حتى ولو تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

¹ اسماعيل دبش، المرجع السابق.

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الجزائرية-الأمريكية

يُمثل المستقبل المجال الوحيد المتاح أمام الإرادة الإنسانية للتدخل فيه، غير أن عملية التدخل تتطلب من وعي كافة الاحتمالات التي قد تتطوي عليها الظاهرة موضوع الدراسة، وهو أمر لا بد له من منهج علمي دقيق ومتطور، وهو ما عمل الباحثون على توفيره من خلال ما يسمى بتقنيات الدراسات المستقبلية.

وبالتالي في هذا السياق يمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها "العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره"¹ ، وعلى هذا الأساس تتباين الدراسة المستقبلية عن الدراسة الاستراتيجية، فالثانية تقوم على هدف يكون قد حدد سلفا ثم البحث عن أدوات تحقيق هذا الهدف، بينما الدراسة المستقبلية تسعى لاستعراض الاحتمالات المختلفة للظاهرة. كما تختلف الدراسة المستقبلية عن التنبؤ في أن الأخير يحسم في أن الظاهرة ستتخذ مسارا معينا، بينما لا تزعم الدراسة المستقبلية مثل ذلك أبدا.

عرفت الدراسات المستقبلية نقلة نوعية عندما شرع فيها العالم الفرنسي بيرتراند دو جوفنيل (Bertrand de Jouvenel) بالتعاون مع مؤسسة فورد الأمريكية، وتمكن من إنجاز مشروع المستقبلات الممكنة (Futuribles) الذي يؤكد فيه أن المستقبل ليس قدرا بل مجال لممارسة الحرية من خلال التدخل الواعي في بنية الواقع القائم باتجاه "المفضل"،

¹وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية، النشأة والتطور والأهمية، نقلا عن الموقع الإلكتروني للأستاذ، 10 افريل 2013.

وعلى هذا الأساس، تنبتهت المؤسسة العسكرية الأمريكية لجدوى الدراسات المستقبلية، وركزت على توظيفه لصالح الأمن القومي، وكانت القوات الجوية الأمريكية هي الأكثر اهتماما بهذا الموضوع، ولعبت مؤسسة راند (Rand) من خلال جهود عالم الرياضيات الأمريكي أولاف هلمر (Olaf Helmer) دورا بارزا لاسيما في التوسع في استخدام تقنية دلفي، وكان للعالم الأمريكي هيرمان كان (Herman Kahn) الدور الريادي في تطوير تقنية السيناريو التي تقوم على فكرة محددة هي: إذا-فإن (If-Then) وهي من أكثر التقنيات رواجاً

صدر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي في ديسمبر 2012 التقرير الخاص بالاتجاهات العالمية عام 2030 والذي اعتمد في تقاريره على مزيج من التقنيات المعتمدة في الدراسات المستقبلية، ورغم أن المجلس لا يشرح في تقاريره هذه التقنيات ولا يشير لها، لكن التعامل المستمر مع هذه التقنيات يبسر التعرف على هذه التقنيات، وهي على النحو التالي¹:

1. **تحديد الاتجاهات الأعظم (Mega-trend) :** والتي تُعنى بالقسمات الرئيسية لبنية المجتمع الدولي السياسية والاقتصادية والعلمية والديموغرافية والتكنولوجية، ويعتمد في تحديد الاتجاهات على الاستقراء والإسقاط، وتحديد المؤشرات الفرعية لكل اتجاه ذات المسار الخطي أو غير الخطي.

¹وليد عبد الحي، الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية، 25 مارس 2013.

2. تحديد المتغيرات الرئيسية الفاعلة والمؤثرة في تحديد المسارات التي تأخذها الاتجاهات :

ويتم تحديد المتغيرات من خلال عمليات عصف ذهني، مع خبراء من العاملين في المجلس أو من دول أخرى، بلغ عددها في تقرير 2030 حوالي عشرين دولة، ومن خلال تطبيق مبسط لتقنية دلفي التي تعني تكييف نتائج التحليل بناء على تفاعل الخبراء المنتمين لميادين مختلفة تشكيل نوع من مصفوفات التأثير المتبادل يتم من خلالها تحديد التأثير السلبي والإيجابي لتفاعل كل متغير من المتغيرات الرئيسية مع كل اتجاه من الاتجاهات الأعظم.

3. بناء السيناريوهات ، مع تأكيد معدّي التقرير على أنهم لا "يتنبأون"، بل يحددون مختلف

الاحتمالات مع الإشارة للتطورات المحتملة والممكنة ، ويشيرون إلى أنهم "يقدمون إطارًا للتفكير في الاحتمالات المختلفة."

حدّد التقرير ستة متغيرات اعتبرها الأكثر تأثيرًا على حركية الاتجاهات ، وهي:

1. الاقتصاد المعولم :وبناقش التقرير احتمالين: الأول: أن تزداد الفجوة بين القوى الاقتصادية

إلى الحد الذي قد يقود لانهايار اقتصادي على المستوى العالمي. الثاني: أن يؤدي التعداد

القطبي إلى تناغم أكبر بين القوى الاقتصادية باتجاه استقرار اقتصادي.

2. الحاكمية على المستوى العالمي :ويركز هذا المتغير على نقطة محددة يوليها التقرير أهمية

بالغة، وهي التفاوت بين إيقاع التغير والقدرة على التكيف مع هذا التغير المتسارع، وسيرتبط

الاستقرار الدولي بمدى قدرة الوحدات على التوفيق بين إيقاعي التغير والتكيف¹.

¹ المرجع نفسه.

3. **طبيعة الصراعات (بين الدول، وداخل الدول):** (يبحث التقرير في هذا الجانب مدى تأثير

التغير في مراكز القوى الدولية، وتسارع هذا التغير، على النزاعات بين الدول من ناحية والنزاعات داخل الدول.

4. **انتشار أو امتداد النزاعات الإقليمية إلى مناطق أخرى:** يطرح التقرير احتمال امتداد

النزاعات الإقليمية خاصة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا إلى مناطق أخرى، مما يزيد من احتمالات عدم الاستقرار الدولي.

5. **التكنولوجيات الجديدة:** يناقش التقرير مدى قدرة التكنولوجيا على حل مشكلات العالم، مثل

الزيادة السكانية والتكدس الحضري وتغيرات المناخ من خلال زيادة الإنتاج.

6. **دور الولايات المتحدة على المستوى العالمي:** يستعرض التقرير احتمالات تعاون الولايات

المتحدة مع القوى الأخرى لإعادة تشكيل النظام الدولي ببنية جديدة،

ويحدد التقرير الدول المرشحة لوقوع 80% من الحروب الأهلية بأنها الدول "ذات

الأغلبية الشابة من السكان"، لكن عدد هذه الدول سيتراجع عام 2030 بنسبة 50%، ويرجح

التقرير أن المياه ستكون ضمن أهم العوامل حتى عام 2030 في تأجيج الحروب الدولية

والداخلية.

ويرجح التقرير كذلك، احتمال تراجع واردات الولايات المتحدة من الطاقة، وبترافق مع ذلك ضعف في نفوذ منظمة الأوبك على الأسعار مما يؤثر سلبياً على الدول المصدرة للنفط¹.

وبناء على ما سبق، نرى انه من الأهمية بمكان وضع سيناريو يمكن من خلاله استشراف معالم العلاقات الأمريكية- الجزائرية بصورة خاصة والأمريكية- المغاربية بصورة عامة على النحو التالي:

التيار التفاوضي:

لقد تركزت نظرة إدارة البيت الأبيض في عهد الرئيس باراك اوباما إلى الجزائر كشريك فعال في مكافحة الإرهاب ، حيث أبدت واشنطن ومن خلال الزيارات المتبادلة لوزيري خارجية البلدين على ضرورة تركيز الجهود في هذا الميدان مقارنة بالجانب الاقتصادي ولعل ابرز ما شهدته هاته الفترة نظرة الإدارة الأمريكية الجيوستراتيجية للجزائر، وخاصة أن للأخيرة موقعا ترغب الإدارات الأمريكية المتعاقبة الاستفادة منه قدر الإمكان في شتى المجالات.

ومع وصول الجمهوري "دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة فان الكثير من المحللين يرون أن طريقة عمل الجمهوريين وعلاقتهم مع باقي الدول فقد شهدت خلال حكم الجمهوريين نوع من النشاط الدبلوماسي العالي خاصة في المجال الاقتصادي، وهذا ما شهدته العلاقات

¹ المرجع نفسه.

الدبلوماسية الجزائرية-الأمريكية في عهد الجمهوريين في السابق وهذا راجع للاتصال الوثيق الذي يملكه الجمهوريون بكبريات الشركات النفطية في العالم.

إن المكانة الإقليمية التي تحتلها الجزائر وتجربتها في مجال محاربة الإرهاب والأهمية الجيوستراتيجية ستدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز تعاونها مع الجزائر ولكن وفق مقاربة مغايرة كما كانت في فترة رئاسة باراك اوباما.

التيار التشاؤمي

اتسمت خطابات الرئيس دونالد ترامب حول السياسة الخارجية الأمريكية الذي تتطلع إليها إدارته الجديدة بالاتجاه النفعي البراغماتي الداخلي أكثر منه خارجيا، وجاءت في جملة وعوده عن عزمه على تقليص حجم التواجد العسكري في العالم، وبعض المناطق التواجد العسكري الأمريكي، ولا شك في أنّ نظرة الرئيس ترامب الخارجية إن نزلت إلى أرض الواقع سوف تؤدي إلى تهميش الدور الأمريكي في المنطقة خاصة مع حلفائها الاقتصاديين ومن بينهم الجزائر.

استنتاجات الفصل الثالث:

يتراءى لنا من خلال هذا الفصل الذي اعتمدت فيه منهجية ركيزتها دراسة حالة، تتناول التعاون الأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر كعينة تفصيلية يمكن إسقاطها بطريقة أو بأخرى على موضوع الأطروحة الشامل، إذ نجد أن المتغيرات التي تفرض نفسها على السياق الأمني الإقليمي في المنطقة ككل هي بالكاد نفسها التي تؤثر في النسق الأمني الجزائري لاسيما وأن التحديات والرهانات متشابهة إلى حد بعيد.

وعلى هذا الأساس، يلعب الجانب الأمني بمختلف أبعاده لاسيما منه المرتبط بمكافحة الإرهاب والأمن الطاقوي دورا مهما في تحديد توجهات العلاقات البينية الأمريكية - الجزائرية، إلى جانب البعد الجيواستراتيجي خاصة مع تواجد الجزائر في منطقة تماس بين الساحل الإفريقي الذي يعج بمختلف أنواع الأزمات والفشل الدولاتي ، ومنطقة الشرق الأوسط المضطربة بفعل الصراعات الإقليمية والداخلية، كذلك قريبا من منطقة جد إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وهي حوض البحر الأبيض المتوسط.

لذلك، اتسمت العلاقات الأمريكية - الجزائرية في بعدها الأمني بالبراغماتية خاصة في مجال محاربة الإرهاب وتأمين مصادر الطاقة النفطية، أي أنها ارتكزت على التعاون المتبادل وواقعية رغم التنافس الدولي الشديد من طرف الدول الكبرى في العالم، في ظل سيناريوهات محتملة متعددة تخضع لأولويات كل دولة.

خاتمة

خاتمة:

ارتكزت دراستنا من خلال الوصف والتحليل على تشخيص الجوانب الأساسية المرتبطة بالقضايا الأمنية للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي بصفة عامة ومع الجزائر بصفة خاصة خلال فترة رئاسة باراك أوباما من 2009 إلى غاية 2016، في ظل التهديدات الأمنية الجديدة التي زادت من الحساسية الأمنية في المنطقة في ظل الانكشاف الأمني الذي تعرفه المنطقة المغاربية والدوائر الإقليمية المحيطة بها، على غرار منطقة الساحل الإفريقي ومنطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط. تفاقمت التهديدات الأمنية اللاتماثلية المتمثلة بالأساس في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة وساهمت في تدهور الأوضاع الأمنية في المنطقة المغاربية، واستلزم على هذه الدول تكيف استراتيجياتها الأمنية وفقا لهذه المعطيات الجديدة التي لم تكن مدرجة في أجنداث السياسات الأمنية سواء في المنطقة أو في محيطها الإقليمي أو العالمي.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي على النحو التالي:

1- تطور مفهوم الأمن يرجع للتطورات التي عرفتتها التهديدات الجديدة والأوضاع الأمنية السائدة، فلم يعد للتهديدات التقليدية المحدد الرئيسي لمفهوم الأمن كما كان سابقا، فقد توسع مفهوم الأمن ليشمل عدة أبعاد ومستويات، فمن حيث الأبعاد شمل مفهوم الأمن بالإضافة

إلى البعد العسكري، أبعادا سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية، ومستويات عديدة منها الوطنية أو القومية، الفردية، الإقليمية والجهوية والعالمية.

2- لم تستطع أي نظرية في العلاقات الدولية لوحدها أن تلم بالجوانب المختلفة لمفهوم الأمن، سواء التقليدية منها على غرار الواقعية بمختلف توجهاتها، أو الليبرالية منها أو النظريات الحديثة على غرار النقدية والبنائية بمختلف مدارسها، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على صعوبة حصول الإجماع على مفهوم واحد للأمن، وإنما بقي المفهوم متنازعا عليه بين مقاربات يطبعها الجانب السياسي والايديولوجي.

3- يعتبر الإرهاب من أخطر أنواع التهديدات التي تعرفها المنطقة المغاربية خاصة وأنها كانت المنطقة الأكثر عرضة لهذه الظاهرة خلال سنوات التسعينيات القرن الماضي بالجزائر، ونتيجة لحالة اللااستقرار في دول الساحل الإفريقي على غرار مالي وفي منطقة المغرب العربي كليبيا وتونس، بالإضافة إلى الوضعية المتأزمة في منطقة الشرق الأوسط، فإن تهديدات الإرهابيين تزايدت بشكل استوجب على الدول المغاربية تبني استراتيجيات جديدة لمواجهة التهديدات، وتنسيق الجهود وتعزيز التعاون مع فواعل المجتمع الدولي على غرار الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية.

4- اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة محاربة الإرهاب أولوية في سياساتها الأمنية، وفي الإستراتيجيات الأمن القومي سواء خلال فترة رئاسة جورج بوش الابن أو مع

توجهات الرئيس باراك أوباما خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2016 والمتجلية في استراتيجيات الأمن القومي 2010 و2015.

5- واصل الرئيس الأمريكي باراك أوباما منذ اعتلائه لسدة الحكم في إعطاء الأولوية في إستراتيجيته للأمن القومي لمحاربة الإرهاب، من خلال آليات تختلف عن الإدارة السابقة والتي أثمرت عن القضاء على زعيم التنظيم الإرهابي "القاعدة" اسامة بلادن، وفي القضاء على العديد من قيادات التنظيمات الإرهابية في مناطق انتشار هذه التنظيمات .

6- كانت منطقة المغرب العربي ضمن الأجندة الأمريكية للمناطق التي ينبغي إيلاء الاهتمام بها، ومشاركة دولها في محاربة الإرهاب، باعتبار أن التهديدات التي تتعرض لها المنطقة المغاربية تعرض مصالحها ومصالح حلفائها للخطر، خاصة وأن المنطقة تعرف بموقعها الجيوستراتيجي، وتتوسط 03 ثلاثة مناطق جد حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية : منطقة الساحل الإفريقي، ومنطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن جهة أخرى ترعى الولايات المتحدة مصالحها المتمثلة في ضمان الإمدادات النفطية سواء من خلال مناطق الإنتاج كليبيا والجزائر أو ممرات عبور السفن المحملة بالنفط عبر البحر الأبيض المتوسط، باعتبار أن الأمن الطاقوي من أساسيات الأمن القومي الأمريكي.

7- إن هناك تناقض كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال غطاء الحلف الأطلسي رفقة حلفائها في ليبيا، على الرغم من تبني

الرئيس الأمريكي باراك اوباما لنهج أساسي في سياسته وهو عدم التدخل ،حيث ناقض ذلك بتدخله في ليبيا بحجة حماية حقوق الإنسان تحت مسمى " التدخل الإنساني " بعد الأحداث العنيفة التي شهدتها ليبيا أثناء المطالبة برحيل زعيم ليبيا معمر القذافي ونظامه عن الحكم.

8- أدت حالة اللااستقرار والأمن في ليبيا نتيجة للتدخل الأمريكي هناك، بالإضافة إلى المواجهات المسلحة العنيفة بين أطراف الصراع على السلطة في ليبيا، إلى انتشار التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، مستغلة للوضع الأمني الهش وانتشار الأسلحة بشكل رهيب لم تعرفه المنطقة من قبل، والذي استغل من طرف الجماعات الإرهابية، وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في زيادة نشاطاتها الإجرامية، وتشكيل تهديدات أمنية كبيرة، ليس على ليبيا فحسب، وإنما بشكل أخطر على دول جوار ليبيا على غرار الجزائر وتونس، حيث أعطت الاعتداءات على مواقع إنتاج الطاقة بعين اميناس الجزائرية " تيقنطورين " للعالم حجم الخطر الذي أصبحت تشكله الوضعية الأمنية في ليبيا على الأمن الإقليمي والعالمي.

9- إن الانتشار الرهيب للسلاح في منطقة الساحل جعل من الدول المغاربية تجند دبلوماسيتها في ضبط وتسوية الأزمات كما حدث في مالي وليبيا، حيث رعت الجزائر مسارات اتفاق السلام بين الفواعل المتنازعة في مالي، واستضافت المغرب الأطراف المتنازعة في ليبيا لإبرام "اتفاق الصخيرات".

10- إن حالة الفوضى الأمنية في المنطقة خاصة في ليبيا ومالي حتم على الولايات المتحدة الأمريكية بلورة آليات للتعاون مع الدول المغاربية عموما، ومع الجزائر خصوصا، من أجل تعزيز الجهود، وترقية برامج التعاون الأمني لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وإيجاد الميكانيزمات التي من شأنها التعامل مع أخطار الأمن المختلفة ومسائل المرتبطة بالهجرة غير الشرعية، سواء من دول جنوب الصحراء إلى بلدان المغرب العربي، أو باتجاه الدول الأوربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

11- اتّسمت العلاقات الأمريكية - المغاربية خلال فترة رئاسة بارك اوباما بسمتين أساسيتين هما : التعاون والتدخل، حيث تجلت سمة التعاون في برامج التعاون مع دول المغرب العربي في مجالات محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذا مساندة جهود دول المنطقة في إحلال السلام والأمن في المنطقة المغاربية، وفي المنطقة الساحل الإفريقي لما لذلك من مصالح للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بحماية مصالحها المرتبطة بالأمن الطاقوي وكذا نفوذها الاستراتيجي في المنطقة كجزء من تزايد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ، من جهة أخرى فإن الدول المغاربية تسعى من خلال تعزيز تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على مصالحها وفي الحصول على الدعم الأمريكي في الجهود المبذولة لدرء الأخطار الأمنية وكذلك في تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة والذي يعود بالفائدة على التنمية ، نظرا للعلاقة المرتبطة بين الأمن والتنمية.

12- تسعى الدول المغاربية للاستفادة من الخبرات والتجارب التي تحوزها الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات الأمنية وفي الحصول على التكنولوجيات العسكرية الحديثة من خلال تعزيز التعاون العسكري بينها والولايات المتحدة الأمريكية.

13- تتمثل السمة التدخلية في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المغرب العربي في التدخل الأمريكي تحت غطاء الحلف الأطلسي سنة 2011 في ليبيا، الذي أدى إلى سقوط نظام الزعيم الليبي معمر القذافي، نتيجة لمطالب المعارضة الليبية بضرورة التدخل العسكري لترجيح الكفة العسكرية لصالحهم على حساب قوات النظام السابق، وهو الأمر الذي حدث على الرغم من التوجهات الأمريكية في السياسة الأمنية لأوباما تدعي عدم التدخل في حروب خارجية.

14- يهدف تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المغرب العربي عموماً إلى مواجهة التهديدات والتقليل من خطورتها، إلا أن الواقع يثبت أن هذا التعاون يبقى أقل فعالية مما هو مطلوب في ظل حجم التحديات الأمنية في المنطقة نتيجة إلقاء الاهتمام فقط للمصالح الأمريكية دون أخذ الاعتبار لمصالح الدول المغاربية.

15- إن تدخل عدة فاعلين دوليين في الأزمة الليبية منذ سنة 2011 يرجع بالأساس إلى سياسة الفراغ الجيوسياسي للدول المغاربية المنتهجة ضمن إطارها الإقليمي، والتي ما كانت لتكون لو تم حل المشاكل الإقليمية المغاربية ضمن أطر ثنائية أو متعددة الأطراف بينية

تمنع التدخلات الخارجية في المنطقة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال توحيد الرؤى والتصورات وتعزيز الآليات المختلفة ضمن المركب الإقليمي المغاربي الواحد .

16- تبقى الجزائر شريك أساسي للولايات المتحدة الأمريكية في مجال محاربة الإرهاب نظرا لتجربتها في مواجهة الإرهاب، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى تعزيز تعاونها وتقديرها لمكانة الجزائر الإقليمية ودورها الفاعل في تحقيق الأمن في المنطقة، وهذا من شأنه تثمين التجربة الجزائرية في هذا الميدان.

17- يرجع الإهتمام الأمريكي للتعاون مع الجزائر إلى المكانة الجيوستراتيجية التي تحتلها الجزائر مقارنة بباقي دول المغرب العربي، وإلى كونها مصدرا رئيسيا للطاقة، خاصة البترول والغاز وهو الأمر الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية رهان استراتيجي، باعتبار أن الأمن الطاقوي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي.

18- إن مسار التعاون من طرف الدول المغاربية عموما ومن الجزائر خصوصا مع الولايات المتحدة الأمريكية كان لابد أن ينطوي على ربط أساسي بين الأمن والتنمية، فتعزيز التعاون الأمني لابد أن يرافقه بالمقابل تعاون في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما للموضوعين من علاقة ترابطية نفعية بينهما.

19- إنَّ نجاح مسارات التكامل ضمن الإقليمية الجديدة في العديد من التجارب العالمية أصبح من الضروري الاعتداد بها لإنجاح تجربة التكامل الإقليمي للدول المغاربية، قصد التوصل إلى مركب إقليمي ذا فعالية لمواجهة التهديدات الأمنية المتنامية في المنطقة من

خلال ضبط الأولويات التي من شأنها أن تؤدي إلى درء الأخطار والتهديدات المشتركة ضمن إطار سياسي، أمني، قانوني، اقتصادي واجتماعي موحد وبناء.

20- هناك العديد من العراقيل التي يثيرها التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية، لاسيما منها موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضية الصحراء الغربية، وعدم الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في المجال العسكري التي يكتسبها الجانب الأمريكي، كما أن الدول المغاربية لم تستغل إمكانياتها ومقدراتها في خلق العديد من فرص التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تسمح بتحقيق التنمية التي تعتبر من أساسيات تحقيق الأمن.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

❖ القرآن الكريم:

1. سورة البقرة، الآية 405
2. سورة الأعراف، الآية 116
3. سورة الأنبياء، الآية 60
4. سورة النحل، الآية 51
5. سورة النور، الآية 55
6. سورة الحشر، الآية 13
7. سورة قريش، الآية 2 إلى 4

❖ الكتب:

8. أبو الرشيد أسامة، سياسة إدارة اوباما الخارجية: محاولة تحقيق التوازن بين الميول الانعزالية وضغوط التدخل الخارجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014.
9. الأصفر حمد عبد العزيز، الهجرة غير المشروعة الانتشار والأشكال والأساليب المتبعة لمكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض جامعة نايف الأمنية، 2010 .

10. التويجري عبد العزيز بن عثمان، أمريكا والعالم الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- ، 2010.
11. الشاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية، 2009 .
12. العدوي محمد علي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان ، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة ، اسيوط ، مركز الإعلام الأمني ، مصر .
13. الكثيري مصطفى ، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية، الأردن ، 1986.
14. اللاوندي سعيد، " الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العالم، حرب باردة جديدة"، نهضة مصر للطباعة و النشر، القاهرة، 2003.
15. اللاوندي سعيد، الشرق الأوسط الكبير، مصر :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 .
16. المخادمي رزيق عبد القادر ، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق، الأهداف . التدايعات، لبنان :الدار العربية للعلوم، 2005 .
17. الياسري ظاهر، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية :رؤية قانونية تحليله، الأردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع.

18. براهيمى عبد الحميد، المغرب العربى فى مفترق الطرق فى ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1996 .
19. برلون هريت ، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، ترجمة فادى حمود وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 .
20. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطى للأمن الجزائرى، الجزائر -أوربا والـحلف الأطلسى، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
21. بيليس جون، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
22. جرجيس فواز ، السياسية الخارجية الأمريكية كيف تصنع ومن يصنعها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 .
23. جندلى عبد الناصر، التنظير فى العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
24. جوان كول، السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فى الفترة الرئاسية الثانية لباراك اوباما، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبى، ط1، 2014.
25. حسين خليل، السياسات العامة فى الدول النامية ، بيروت ، دار المنهل اللبنانى ، لبنان 2007.
26. سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربى، دار المعارف، القاهرة ، 1965.

27. عرفة خديجة، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2009.
28. عواد عامر هاشم، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 .
29. عودة جهاد، النظام الدولي: النظام الدولي نظريات و إشكاليات، القاهرة، دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005.
30. مجموعة من المؤلفين ، النظم الاقتصادية والتنمية المستدامة في الدول العربية ، قطر المركز العربي للابحاث والدراسات السياسات 2013.
31. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1998.
32. محمود شاكر سعيد ، الخرفش خالد بن عبد العزيز ، مفاهيم أمنية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ط1، 2010.
33. مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث، ط 1 ، 2010.
34. مكنمارا روبرت، جوهر الأمن ،ترجمة يونس شاهين ،القاهرة ،الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، 1970.
35. وهبة صالح، قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق، ط1، 2001.

36. يحيى زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، 2012.

37. يمنى سليمان، القوة الذكية - المفهوم والأبعاد، دراسة تأصيلية- ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

❖ المقالات:

38. أبو عامود محمد سعيد ، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة ، "مجلة الديمقراطية، عدد 3، 2001.

39. الأيوبي نزيه ، "جيران متباعدون: العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا": مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، العدد 124، أبريل 1996.

40. البكزش الطيب ، " الترابط بين الأمن السياسي و حقوق الإنسان " ، المجلة العربية لحقوق الإنسان، عدد 10، المعهد العربي لحقوق الإنسان ، جوان 2003.

41. الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الامن ، مستوياته وصيغته وتهديداته ، "المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت، 2008 .

42. الزبيدي فوزي حسن ، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي : دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA ، مجلة رؤى استراتيجية، يوليو 2015.

43. الصواني يوسف محمد ، الولايات المتحدة وليبيا : تناقضات التدخل ومستقبل الكيان

الليبي، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، يناير 2015.

44. العايب خير الدين ، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على

الأمن الإقليمي العربي، مجلة الفكر السياسي.

45. العبود نضال ، مفهوم الأمن الإنساني ، مجلة الحوار المتمدن ، جوان 2006.

46. المشاط عبد المنعم ، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، مجلة المستقبل

العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 54، أوت. 1983.

47. المصالحة محمد، التطورات في البنية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الارهاب ، مجلة

العربية للعلوم السياسية.

48. بلقزيز عبد الإله ،الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي من الاهتمام

الاستراتيجي إلى الاختراق الأمني، مجلة المستقبل العربي، بيروت :مركز دراسات

الوحدة العربية ، العدد 259 ، 2000.

49. بهاز حسين، قراءة في جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء

التحديات الأمنية الراهنة،

50. بولعراس فتحي، الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب، المستقبل

للأبحاث والدراسات المتقدمة، نوفمبر 2017.

51. بومدين عربي، فوزية قاسي، المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية، مجلة المستقبل العربي.

52. تعاون عسكري: الاجتماع التخطيطي النهائي لتمرين " فونيكس-اكسبرس 2015"

مجلة الجيش ، العدد 621 ، افريل 2015 .

53. حروري سهام ، " الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي" ، مجلة المفكر :جامعة محمد

خضير بسكرة، العدد 05، 2012 .

54. حشود نور الدين ، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى

الهيمنة 1990-2012، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013.

55. دحموح طاهر، الأمن الوطني الجزائري بين الامتداد المغاربي وعمق الساحل

الإفريقي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 16.

56. دخان نور الدين، الحامدي عيدون، مسار تامين الحدود الجزائرية: بين الإدارة

الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي

2016.

57. زرتمان وليام، " الولايات المتحدة الأمريكية، المصالح و الآفاق " ، في: مجلة

استقبالية و استشراف، 2001

58. سنطوح حسين، "الحوار الجزائري الأطلسي، سيناريوهات المستقبل"، في مجلة:دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر العاصمة،العدد 3، فيفري 2007.
59. صن امارتيا ، التنمية حريّة، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، مطابع السياسة، الكويت، ماي 2004.
60. عبد الله العروي، "المغرب العربي: نظرة مستقبلية". في: مجلة قضايا عربية، مطبعة المتوسط، لبنان، العدد 10، أوت 1975.
61. عبد الله سليمان، ظاهرة الإرهاب والقانون، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية،الاقتصادية والسياسية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، بن عكنون ،جامعة الجزائر، 1996 .
62. عرفة خديجة، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، 2009 .
63. غازي الهام ، المنظمات الإقليمية وتسيير الأزمات والنزاعات: تعزيز الأمن والتنمية في افريقيا، مجلة الجيش ، العدد 621 ، افريل 2015.
64. غريب محمد ، قلواز ابراهيم، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد7 ، جويلية 2014.

65. قط سمير ، المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات

أبعاد فرص، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 9، الجزائر، جوان

. 2017

66. قط سمير، أوروبا.أمريكا..رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية واستراتيجية أم تكامل

أمني، مجلة الفكر، العدد 06.

67. كربوسة عمرانى ، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات

القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي،المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 05

أكتوبر 2014.

68. كوبشان تشارلز، الشراكة وليس الصدارة، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، العدد الرابع

مارس- افريل 2010.

69. لعجال اعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل

تجاوزه، مجلة الفكر ، العدد 05.

70. محمد السيد سعيد، "النتائج العربية و الدولية لأزمة الخليج الثانية من منظور

الاقتصاد السياسي "، ندوة "الغزو العراقي للكويت ، المقدمات الوقائع وردود الأفعال

و التداعيات "، مجلة عالم المعرفة ، عدد 19.

71. محمود شاكر سعيد ، الخرفش خالد بن عبد العزيز ، مفاهيم أمنية ، جامعة نايف

العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

72. مصطفى دلة أمينة ، العمق الاستراتيجي للامن الجزائري : امن الحدود بين مالي

وليبيا ، المجلة العربية للعلوم السياسية.

73. مصطفى عبد الرحمان، العلاقات الخليجية الجزائرية: التحديات والمحفزات على ضوء

المتغيرات، مجلة آراء حول الخليج، السعودية افريل 2018.

74. ميزاب أحمد، العلاقات الخليجية- الجزائرية: تحديات الواقع العربي ورهانات التكامل،

مجلة آراء حول الخليج ، السعودية، جانفي 2018.

75. نيلايت روبن، سياسات التحالفات الأمريكية: استعادة واشنطن دورها القيادي مشروطة

بنيها الثقة من جديد، مجلة آفاق المستقبل.

76. هانس مارتن، هارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة عدنان عباس علي، سلسلة عالم

المعرفة، مطابع السياسة، العدد 295، الكويت، 2003.

77. وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، افريل 2012.

78. وفود عسكرية أجنبية تزور الجزائر: الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة الجيش ، العدد

621 ، افريل 2015.

❖ الرسائل الجامعية:

79. احمد سليم عبد الله، دور السياسة الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية(2001-21013)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013-2014.
80. الحولاني عبد الملك حسن ، البعد الأمني في السياسة الخارجية اليمنية النموذج المملكة العربية السعودية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2010.
81. الزاوي الحسين، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الفلسفة، جامعة وهران، 2010.
82. العايب حسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى (1945-2006) أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2008.
83. العايب خير الدين، الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995.
84. باجوية لطفي، تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر" المقاربة الأمنية والاقتصادية"(1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015.

85. براهيم مريم، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره

في المنطقة المغاربي، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011-2012.

86. بشلاغم جيلالي، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين

المتطرف 2002-2010، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ابي بكر

بلقايد-تلمسان-، 2010-2011 .

87. بلخيرة محمد، السياسة الأمريكية تجاه دول المغرب العربي مع مطلع القرن الحادي

والعشرين: الأبعاد الإستراتيجية الغائبة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة

الجزائر، 2014/2015.

88. بن دايدة إبراهيم، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية، مذكرة

لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة

باتنة، 2008-2009.

89. بن صايم بونوار، المشكلة الأمنية في المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلاقات

الدولية، جامعة الجزائر، 2015-2016.

90. بوالروايح إسماعيل، الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب

العربي الجزائر، المغرب، تونس بعد 2001، مذكرة الماجستير في العلاقات الدولية،

كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010.

91. بون زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.
92. تيقمونين إبراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2005.
93. حفاني حليلة، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3، 2012.
94. حنا بن عبد الرزاق، تأثير المأزق الأمني الإثني على الاستقرار الداخلي للدولة - دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2016-2017.
95. رامي تيسير فارس، الأمن الفكري في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2012.
96. شاكري قويدر، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية 2001 - 2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر - 03-2014-2015.

97. ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية
التحديات والرهانات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق
العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2009 .
98. عبد الله عبد الحليم اسعد عبد الحليم، الولايات المتحدة الأمريكية والتحول الثوري
الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010-2011)، ماجستير في التخطيط
والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012.
99. عطية إدريس، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، ماجستير
في العلوم السياسية، جامعة الجزائر-3- ، 2011.
100. عمار حجار ، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير، قسم العلوم
السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة ، 2002.
101. قاسي فوزية، الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منق الامنة في الساحل
الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012-2013.
102. قنوفي وسيلة، حق الإنسان في الأمن: بين مقارنة الأمن الإنساني ومبادئ القانون
الدولي، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة سطيف، 2016-2017.
103. فوجيلي سيد احمد، الحوارات المنظرية واشكالية البناء المعرفي في الدراسات
الأمنية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، الجزائر 2011.

104. كاية ريمة، العلاقات الأمريكية- الإفريقية منذ نهاية الحرب الباردة، مذكرة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011 .

105. لبدي حنان، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في

منطقة الساحل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015.

106. لخضاري منصور، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة

دكتوراه، جامعة الجزائر، 2012-2013.

107. مسالي نسيمه، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات

مواجهتها ، مذكرة ليسانس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2010 .

108. معمري خالد ، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة

الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات

دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2009.

❖ التقارير والندوات:

109. ابو حنيفة الوليد ، الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية، دراسة في

المفهوم والأبعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية

والاقتصادية، القاهرة، مصر، 13 جانفي 2017

110. الإذاعة الوطنية الجزائرية، الجزائر و الاتحاد الأوروبي يصادقان على إطار جديد للتعاون

المالي خاص بالسنتين المقبلتين، 14 ماي 2018 .

111. الحبيب بن يحيى، الأمين العام لإتحاد المغرب العربي، كلمة ألقيت في أشغال المؤتمر

الجهوي لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول موضوع العنف المسلح والتنمية،

الرباط 28 و 29 أكتوبر 2014.

112. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، 10 فبراير

2013.

113. بلعيد منيرة ، الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر

الأمني كفاعل في المنطقة ، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في

المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية،

الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ،

2008.

114. بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي،

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، 2015.

115. بن عنتر عبد النور، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات

المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 02 ماي 2018

116. بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي،الجزيرة

للداسات، 03 جوان 2012.

117. تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عولمة الجريمة المنظمة

وتحولها إلى خطر يهدد الأمن، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا،

جوان 2010.

118. تلفزيون الصين المركزي، الصين والجزائر توقعان على مخطط عمل للتعاون

الإستراتيجي الشامل بينهم، 09 جوان 2014

119. جمال منصر ، تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني ، مداخلة ضمن:

الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري -

قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب

للداسات الإستراتيجية، قسنطينة ، ، 2008

120. حمدوش رياض،" تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات

الدولية " . مداخلة ضمن :الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"،

جامعة منتوري -قسنطينة- ، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث

العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ،.2008

121. دعاس عميور صالح ، التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري ،

الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري -

قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، 2008.

122. شلبي محمد، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004،

123. طشطوش هایل عبد المولى، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد.

124. عبد العزيز بن عثمان التويجري، أمريكا والعالم الاسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- ، 2010.

125. عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيره في الاقتصاد الجزائري، ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، الدوحة، نوفمبر 2015.

126. علاق جميلة و ويلي خيرة ، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والأطروحات النقدية الجديدة، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق"، تنظيم جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة ، 2008.

127. غرايبة مازن، العولمة وسيادة الدولة الوطنية ، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي الدولة

الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر

.2004

128. غريب حكيم، التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان،

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مارس 2017.

129. فرحاتي عمر، أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب

العربي، جامعة بسكرة.

130. محمد الأمير أحمد عبد العزيز، العلاقات الصينية - الجزائرية : الواقع وآفاق

المستقبل،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية،

مصر، 2018.

131. محمد سيد أحمد، "الشرق أوسطية: الأبعاد السياسية والثقافية"، أعمال المؤتمر

السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث

والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997.

132. محمود معروف، مرتكزات الاستراتيجية الامنية في المغرب، تلفزيون 26 swiss info

أكتوبر 2012.

133. وحدة تحليل السياسات، التوازنات والتفاعلات الجيواستراتيجية والثورات العربية،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أفريل 2012.

134. وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر والاتحاد الأوروبي يصادقان على إطار جديد للتعاون

المالي خاص بالسنتين المقبلتين، 14 ماي 2018.

135. وكالة الأنباء الجزائرية، الوضع في ليبيا : المقاربة الجزائرية و الأمريكية "تصب" في

اتجاه حل سياسي، 19 ماي 2015.

136. وليد عبد الحي، الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية،

25 مارس 2013.

137. يحيى زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة

الإرهاب ، مركز الجزيرة للدراسات نشرت في 28/11/2012.

❖ الجرائد:

138. الجزائر عازمة على مواصلة تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة، يومية المحور

اليومي، الجزائر، 20 جوان 2016.

139. بن عائشة محمد الأمين، الساحل الإفريقي من ساحل السلام إلى ساحل الأزمات،

جريدة الجزائر نيوز، 21 ماي 2014

140. حساني خالد، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.. الأطر والممارسات، يومية

الشعب، 26 مارس 2016

141. دبش اسماعيل ،المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية دراسة حالة العلاقات

الجزائرية - الصينية، يومية الشعب الجزائرية ، 05 ديسمبر 2016.

142. نصيرة سيد علي، هندسة الأمن الموسع في الجزائر ، جريدة الحوار، 06 جويلية 2015.

❖ المواقع الاليكترونية:

143. الولايات المتحدة تتعهد بمبلغ يصل إلى 60 مليون دولار في دعم جديد للمساعدة الأمنية في منطقة الساحل الإستراتيجية، نقلا عن موقع الالكتروني السفارة الأمريكية بنواكشوط . U.S. Embassy Mauritania

144. الولايات المتحدة تقدر جهود الجزائر لصالح ترقية السلم و الإستقرار بمنطقة الساحل و شمال إفريقيا، موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية www.mae.dz

145. برفوق أمحد ، "الأمن الإنساني: مقارنة ايتمو-معرفية، "نقلا عن موقع الأستاذ:
[/www. berkouk-mhand.yolasite.com/research.php](http://www.berkouk-mhand.yolasite.com/research.php)

146. برنامج إيسيتاب -ICITAP الجزائر، نقلا عن موقع السفارة الأمريكية بالجزائر ،
U.S. Embassy in Algiers

147. تاكايوكي يامامورا ، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ، ترجمة عادل زوغار،
نقلا عن الموقع الاليكتروني:

[http//www. Geocities . com / Adel ZEggargh . lints , html](http://www.Geocities.com/AdelZEggargh.lints.html)

148. تقرير بي بي سي نيوز عربي ،العلاقات المغربية الجزائرية: عقود من التوتر والخلافات المزمدة ، نقلا عن الموقع الإلكتروني،

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-46128678>

149. تقرير كتابة الدولة الأمريكية حول الاتجار بالبشر، جوان 2016، U.S.

Embassy in Algiers

150. توقيع اتفاق إطار بين سفارة الولايات المتحدة الأمريكية والإدارة العامة للأمن الوطني،

نقلا عن موقع السفارة الأمريكية بالرباط **U.S. Embassy Rabat**

151. تونس تتسلم زورقين سريعين من الولايات المتحدة الأمريكية، نقلا عن موقع

الإلكتروني السفارة الأمريكية بتونس **U.S. Embassy Tunis**

152. ثابت أحمد ، "الشرق الأوسط الكبير"، نقلا عن:

<http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2004/03/article0>

1.shtml

153. خطاب السفير روبنستين خلال حفل تسلّم وزارة الدفاع لمروحيات Blackhawk

طراز UH-60 نقلا عن موقع السفارة الأمريكية بتونس **U.S. Embassy Tunis**

154. دعم الولايات المتحدة الأمريكية لمشروع تأمين الحدود التونسية، نقلا عن موقع

الإلكتروني السفارة الأمريكية بتونس **U.S. Embassy Tunis**.

155. ديفيد كامبيرون في الجزائر لإقامة شراكة إستراتيجية جديدة، نقلا عن موقع فرانس 24

<https://www.france24.com/ar->

156. زكرياء حسين ، الأمن القومي ، على الموقع الإلكتروني .http://WWW :

[lints , html. Geocities . com / Adel ZEggagh](http://www.geocities.com/AdelZEggagh)

157. زوقاغ عادل، إعادة صياغة مفهوم الأمن - برنامج البحث في الأمن المجتمعي، نقلا

عن الموقع الإلكتروني: www.geocities.com/adelzeggagh

158. لعمامرة من واشنطن: الجزائر بلد مصدر للسلام و الأمن والاستقرار موقع وزارة

الشؤون الخارجية الجزائرية www.mae.dz.

159. مكافحة الإرهاب: مالينوفسكي : التعاون الجزائري-الأمريكي " قوي جدا"، موقع وزارة

الشؤون الخارجية الجزائرية www.mae.dz

160. مكتب التحقيقات الفدرالي ينظم ورشة عمل حول الجرائم الإقتصادية وتمويل الإرهاب،

نقلا عن موقع سفارة الولايات المتحدة الامريكية بالجزائر

<https://dz.usembassy.gov/ar/fbi-workshop-economic->

[/crimes-terrorist-financing-ar](https://dz.usembassy.gov/ar/fbi-workshop-economic-)

161. منظمة الصحة العالمية ، مرض فيروس الايبولا ، جنيف 2014 :

<http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs103/a>

162. موريتانيا تشارك في استضافة مناورات فلينتلوك 2016 العسكرية الدولية

الاستراتيجية نقلا عن موقع الالكتروني السفارة الامريكية بنواكشوط. Embassy

U.S,Mauritania

163. نص البيان الأميركي-التونسي المشترك عن الشراكة بتونس U.S. Embassy

Tunis

164. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية، النشأة والتطور والأهمية، نقلا عن الموقع

الالكتروني للأستاذ، 10 افريل 2013.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

❖ Livres

165. CHARLES JULIEU André, **l'Afrique du Nord, en marche** ,
gollimard, paris, 1975.

166. YVELINE Poncet. Jean Yves. Marchal .Edmond Bernus.
"Le sahel oublié", Tiers Monde .N134 .1993.

❖ Sites d'intrnet

167. l'expérience algérienne en matière de délimitation des frontières. In : <http://www.dur.ac.uk/resources/ibru/conferences/thailand/algeria.pdf>

168. SCHÜLER Stefanie, L'intervention militaire au Mali: les mauvais souvenirs des Américains, <http://www.rfi.fr/afrique>

ثالثا: باللغة الانجليزية:

❖ Books :

169. BUZAN Barry, **people ,states ,and fear ;an agenda for international security studies in the post cold war era** , 2nd ed ,Colorado ; lymme riemmer publishers , 1991.

170. CALABRESE John ,**Sino–Algerian Relations: On a Path to Realizing Their Full Potential ?**Middle East Institute, American University, Oct 31, 2017, USA.

❖ Articles :

171. BJORN Moller, “**The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction**”, a paper submitted to the 18th Conference, IPRA, Finland, 2000.
172. BOOTH Keen, **security and emancipation**, review of international studies, vol,17, no 04 , 1991.
173. WENDT Alexander, **anarchy is what state make of it , the social construction of power politics**, in international organization , vol 46 printemps 1992.

❖ Reports :

174. **National Security Strategy**, The White House, Washington, May 2010.http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf.
175. **National Security Strategy**, The WhiteHouse, Washington, 2015.http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf.

❖ **Web sites :**

176. Schindler John, “**The Ugly Truth about Algeria,**” The National Interest, 10 July 2012. <http://nationalinterest.org/commentary>

177. UNDP. Human development report 1994 – **new dimensions of human security** . Available at <http://hdr.undp.org/en/media/hd>

الملاحق

الملحق رقم: 01

النص الكامل لخطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي ألقاه ، في جامعة القاهرة في العاصمة المصرية الترجمة الرسمية باللغة العربية.

وتاليا نص الترجمة الرسمية المعدة سلفا لخطاب أوباما:

"انه لمن دواعي شرفي أن أزور مدينة القاهرة الازلية حيث تستضيفني فيها مؤسستان مرموقتان للغاية أحدهما الازهر الذي بقي لاكثر من ألف سنة منارة العلوم الاسلامية بينما كانت جامعة القاهرة على مدى أكثر من قرن بمثابة منهل من مناهل التقدم في مصر. ومعاً تمثلان حسن الاتساق والانسجام ما بين التقاليد والتقدم. وانني ممتن لكم لحسن ضيافتكم ولحفاوة شعب مصر. كما أنني فخور بنقل أطيب مشاعر الشعب الامريكي لكم مقرونة بتحية السلام من المجتمعات المحلية المسلمة في بلدي.. "السلام عليكم".

اننا نلتقي في وقت يشويه التوتر بين الولايات المتحدة والعالم الاسلامي وهو توتر تمتد جذوره الى قوى تاريخية تتجاوز أي نقاش سياسي راهن. وتشمل العلاقة ما بين الاسلام والغرب قرونا سادها حسن التعايش والتعاون كما تشمل هذه العلاقة صراعات وحروباً دينية. وساهم الاستعمار خلال العصر الحديث في تغذية التوتر بسبب حرمان العديد من المسلمين من الحقوق والفرص كما ساهم في ذلك الحرب الباردة التي عولمت فيها كثير من البلدان ذات الاغلبية المسلمة بلا حق كأنها مجرد دول وكيلة لا يجب مراعاة تطلعاتها الخاصة. وعلاوة على ذلك حدا التغيير الكاسح الذي رافقته الحداثة والعولمة بالعديد من المسلمين الى اعتبار الغرب معاديا لتقاليد الاسلام.

لقد استغل المتطرفون الذين يمارسون العنف هذه التوترات في قطاع صغير من العالم الاسلامي بشكل فعال. ثم وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001 واستمر هؤلاء المتطرفون في مساعيهم الرامية الى ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين الامر الذي حدا ببعض في بلدي الى اعتبار الاسلام معاديا لا محالة ليس فقط لامريكا وللبلدان الغربية وانما أيضا لحقوق الانسان. ونتج عن ذلك مزيد من الخوف وعدم الثقة.

هذا وما لم نتوقف عن تحديد مفهوم علاقتنا المشتركة من خلال أوجه الاختلاف فيما بيننا فاننا سنساهم في تمكين أولئك الذين يزرعون الكراهية ويرجعونها على السلام ويروجون للصراعات ويرجعونها على التعاون الذي من شأنه أن يساعد شعوبنا على تحقيق الازدهار. هذه هي دائرة الارتباب والشقاق التي يجب علينا انهاءها.

لقد أتيت الى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الاسلامي استنادا الى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن أمريكا والاسلام لا يعارضان بعضهما البعض ولا داعي أبدا للتنافس فيما بينهما بل ولهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها ألا وهي مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل انسان.

انني أقوم بذلك ادراكا مني بأن التغيير لا يحدث بين ليلة وضحاها. ولا يمكن لخطاب واحد أن يلغي سنوات من عدم الثقة كما لا يمكنني أن أقدم الاجابة على كافة المسائل المعقدة التي أدت بنا الى هذه النقطة. غير أنني على يقين من أنه يجب علينا من أجل المضي قدما أن نعبر بصراحة عما هو في قلوبنا وعما هو لا يقال الا وراء الابواب المغلقة. كما يجب أن يتم بذل جهود مستديمة للاستماع الى بعضنا البعض وللتعلم من بعضنا البعض والاحترام المتبادل والبحث عن أرضية مشتركة. وينص القرآن الكريم على ما يلي.. (اتقوا الله وقولوا قولا سديدا). وهذا ما سوف أحاول بما في وسعي أن أفعله وأن

أقول الحقيقة بكل تواضع أمام المهمة التي نحن بصددتها اعتقاداً مني كل الاعتقاد أن المصالح المشتركة بيننا كبشر هي أقوى بكثير من القوى الفاصلة بيننا.

يعود جزء من اعتقادي هذا الى تجربتي الشخصية. انني مسيحي بينما كان والدي من أسرة كينية تشمل أجيالا من المسلمين. ولما كنت صبيا قضيت عدة سنوات في اندونيسيا واستمعت الى الاذان ساعات الفجر والمغرب. ولما كنت شابا عملت في المجتمعات المحلية بمدينة شيكاغو حيث وجد الكثير من المسلمين في عقيدتهم روح الكرامة والسلام.

انني أدرك بحكم دراستي للتاريخ أن الحضارة مدينة للاسلام الذي حمل معه في أماكن مثل جامعة الازهر نور العلم عبر قرون عدة الامر الذي مهد الطريق أمام النهضة الاوروبية وعصر التنوير. ونجد روح الابتكار الذي ساد المجتمعات الاسلامية وراء تطوير علم الجبر وكذلك البوصلة المغناطيسية وأدوات الملاحة وفن الاقلام والطباعة بالإضافة الى فهمنا لانتشار الامراض وتوفير العلاج المناسب لها. حصلنا بفضل الثقافة الاسلامية على أروقة عظيمة وقمم مستدقة عالية الارتفاع وكذلك على أشعار وموسيقى خالدة الذكر وفن الخط الراقي وأماكن التأمل السلمي. وأظهر الاسلام على مدى التاريخ قلبا وقالبا الفرص الكامنة في التسامح الديني والمساواة ما بين الاعراق.

أعلم كذلك أن الاسلام كان دائما جزءا لا يتجزأ من قصة أمريكا حيث كان المغرب هو أول بلد اعترف بالولايات المتحدة الامريكية. وبمناسبة قيام الرئيس الامريكي الثاني جون أدامس عام 1796 بالتوقيع على معاهدة طرابلس فقد كتب ذلك الرئيس أن "الولايات المتحدة لا تكن أي نوع من العداوة تجاه قوانين أو ديانة المسلمين أو حتى راحتهم".

منذ عصر تأسيس بلدنا ساهم المسلمون الامريكان في اثناء الولايات المتحدة. لقد قاتلوا في حروبنا وخدموا في المناصب الحكومية ودافعوا عن الحقوق المدنية وأسسوا المؤسسات التجارية كما قاموا بالتدريس في جامعاتنا وتفوقوا في الملاعب الرياضية وفازوا بجوائز نوبل وبنوا أكثر عماراتنا ارتفاعا وأشعلوا الشعلة الاولمبية. وعندما تم أخيرا انتخاب أول مسلم أمريكي الى الكونغرس فقام ذلك النائب بأداء اليمين الدستورية مستخدما في ذلك نفس النسخة من القرآن الكريم التي احتفظ بها أحد ابائنا المؤسسين توماس جيفرسون في مكتبته الخاصة.

انني اذن تعرفت على الاسلام في قارات ثلاث قبل مجيئي الى المنطقة التي نشأ فيها الاسلام. ومن منطلق تجربتي الشخصية استمد اعتقادي بأن الشراكة بين أمريكا والاسلام يجب أن تستند الى حقيقة الاسلام وليس الى ما هو غير اسلامي وأرى في ذلك جزءا من مسؤوليتي كرئيس للولايات المتحدة حتى أتصدى للصور النمطية السلبية عن الاسلام أينما ظهرت.

لكن نفس المبدأ يجب أن ينطبق على صورة أمريكا لدى الآخرين ومثلما لا تنطبق على المسلمين الصورة النمطية البدائية فان الصورة النمطية البدائية للامبراطورية التي لا تهتم الا بمصالح نفسها لا تنطبق على أمريكا. وكانت الولايات المتحدة أحد أكبر المناهل للتقدم عبر تاريخ العالم. وقمنا من ثورة ضد احدى الامبراطوريات وأسست دولتنا على أساس مثال مفاده أن جميع البشر قد خلقوا سواسية كما سالت دماؤنا في الصراعات عبر القرون لاضفاء المعنى على هذه الكلمات بداخل حدودنا وفي مختلف أرجاء العالم. وقد ساهمت كافة الثقافات من كل أنحاء الكرة الارضية في تكويننا تكريسا لمفهوم بالغ البساطة باللغة اللاتينية.. من الكثير واحد.

لقد تم تعليق أهمية كبيرة على امكانية انتخاب شخص من أصل أمريكي افريقي يدعى باراك حسين أوباما الى منصب الرئيس. ولكن قصتي الشخصية ليست فريدة الى هذا الحد. ولم يتحقق حلم الفرص المتاحة للجميع بالنسبة لكل فرد في أمريكا ولكن الوعد هو قائم بالنسبة لجميع من يصل الى شواطئنا ويشمل ذلك ما يضاهاه سبعة ملايين من المسلمين الامريكان في بلدنا اليوم. ويحظى المسلمون الامريكان بدخل ومستوى للتعليم يعتبران أعلى مما يحظى به معدل السكان.

علاوة على ذلك لا يمكن فصل الحرية في أمريكا عن حرية اقامة الشعائر الدينية. كما أن ذلك السبب وراء وجود مسجد في كل ولاية من الولايات المتحدة ووجود أكثر من 1200 مسجد داخل حدودنا. وأيضا السبب وراء خوض الحكومة الامريكية اجراءات المقاضاة من أجل صون حق النساء والفتيات في ارتداء الحجاب ومعاقبة من يتجرأ على حرمانهن من ذلك الحق.

ليس هناك أي شك من أن الاسلام هو جزء لا يتجزأ من أمريكا. وأعتقد أن أمريكا تمثل التطلعات المشتركة بيننا جميعا بغض النظر عن العرق أو الديانة أو المكانة الاجتماعية.. ألا وهي تطلعات العيش في ظل السلام والامن والحصول على التعليم والعمل بكرامة والتعبير عن المحبة التي نكنها لعائلاتنا ومجتمعاتنا وكذلك لربنا. هذه هي قواسمنا المشتركة وهي تمثل أيضا امال البشرية جمعاء.

يمثل ادراك أوجه الانسانية المشتركة فيما بيننا بطبيعة الحال مجرد البداية لمهمتنا. ان الكلمات لوحدها لا تستطيع سد احتياجات شعوبنا ولن نسد هذه الاحتياجات الا اذا عملنا بشجاعة على مدى السنين القادمة واذا أدركنا حقيقة أن التحديات التي نواجهها هي تحديات مشتركة واذا أخفقتنا في التصدي لها سوف يلحق ذلك الاذى بنا جميعا.

لقد تعلمنا من تجاربنا الاخيرة ما يحدث من الحاق الضرر بالرفاهية في كل مكان اذا ضعف النظام المالي في بلد واحد. واذا أصيب شخص واحد بالانفلونزا فيعرض ذلك الجميع للخطر. واذا سعى بلد واحد وراء امتلاك السلاح النووي فيزيد خطر وقوع هجوم نووي بالنسبة لكل الدول. وعندما يمارس المتطرفون العنف في منطقة جبلية واحدة يعرض ذلك الناس من وراء البحار للخطر. وعندما يتم ذبح الابرياء في دارفور والبوسنة يسبب ذلك وصمة في ضميرنا المشترك. هذا هو معنى التشارك في هذا العالم بالقرن الحادي والعشرين وهذه هي المسؤولية التي يتحملها كل منا تجاه الاخر كأبناء البشرية.

انها مسؤولية تصعب مباشرتها وكان تاريخ البشرية في كثير من الاحيان بمثابة سجل من الشعوب والقبائل التي قمعت بعضها البعض لخدمة تحقيق مصلحتها الخاصة. ولكن في عصرنا الحديث تؤدي مثل هذه التوجهات الى الحاق الهزيمة بالنفس ونظرا الى الاعتماد الدولي المتبادل فأني نظام عالمي يعلي شعبا أو مجموعة من البشر فوق غيرهم سوف يبوء بالفشل لا محالة. وبغض النظر عن أفكارنا حول أحداث الماضي فلا يجب أن نصبح أبدا سجناء لاحداث قد مضت. انما يجب معالجة مشاكلنا بواسطة الشراكة كما يجب أن نحقق التقدم بصفة مشتركة.

لا يعني ذلك بالنسبة لنا أن نفضل التغاضي عن مصادر التوتر وفي الحقيقة فان العكس هو الارجح.. يجب علينا مجابهة هذه التوترات بصفة مفتوحة. واسمحوا لي انطلقا من هذه الروح أن أتطرق بمنتهى الصراحة وأكبر قدر ممكن من البساطة الى بعض الامور المحددة التي أعتقد أنه يتعين علينا مواجهتها في نهاية المطاف بجهد مشترك.

ان المسألة الاولى التي يجب أن نجابهها هي التطرف العنيف بكافة أشكاله.

وقد صرحت بمدينة أنقرة بكل وضوح أن أمريكا ليست ولن تكون أبدا في حالة حرب مع الاسلام. وعلى أية حال سوف نتصدى لمتطرفي العنف الذين يشكلون تهديدا جسيما لامننا. والسبب هو أننا نرفض ما يرفضه أهل كافة المعتقدات.. قتل الابرياء من الرجال والنساء والاطفال. ومن واجباتي كرئيس أن أتولى حماية الشعب الامريكي.

يبين الوضع في أفغانستان أهداف أمريكا وحاجتنا الى العمل المشترك. وقبل أكثر من سبع سنوات قامت الولايات المتحدة بملاحقة تنظيم القاعدة ونظام طالبان بدعم دولي واسع النطاق. لم نذهب الى هناك باختيارنا وانما بسبب الضرورة. انني على وعي بالتساؤلات التي يطرحها البعض بالنسبة لاحداث 11 سبتمبر أو حتى تبريرهم لتلك الاحداث. ولكن دعونا أن نكون صريحين.. قام تنظيم القاعدة بقتل ما يضاهاى 3000 شخص في ذلك اليوم. وكان الضحايا من الرجال والنساء والاطفال الابرياء. ورغم ذلك اختارت القاعدة بلا ضمير قتل هؤلاء الابرياء وتباهت بالهجوم وأكدت الى الان عزمها على ارتكاب القتل مجددا وبأعداد ضخمة. ان هناك للقاعدة من ينتسبون لها في عدة بلدان وممن يسعون الى توسعة نطاق أنشطتهم. وما أقوله ليس براءة قابلة للنقاش وانما هي حقائق يجب معالجتها.

ولا بد أن تكونوا على علم بأننا لا نريد من جيشنا أن يبقى في أفغانستان ولا نسعى لإقامة قواعد عسكرية هناك. خسائرتنا بين الشباب والشابات هناك تسبب لأمريكا بالغ الازى. كما يسبب استمرار هذا النزاع تكاليف باهظة ومصاعب سياسية جملة. ونريد بكل سرور أن نرحب بكافة جنودنا وهم عائدون الى الوطن اذا استطعنا أن نكون واثقين من عدم وجود متطرفي العنف في كل من أفغانستان وباكستان والذين يحرصون على قتل أكبر عدد ممكن من الامريكيين.

ورغم ذلك كله لن تشهد أمريكا أي حالة من الضعف لارادتها. ولا ينبغي على أحد منا أن يتسامح مع أولئك المتطرفين. لقد مارسوا القتل في كثير من البلدان. لقد قتلوا أبناء مختلف العقائد ومعظم ضحاياهم من المسلمين. ان أعمالهم غير متطابقة على الاطلاق مع كل من حقوق البشر وتقدم الامم والاسلام. وينص القران الكريم على أن "من قتل نفسا بغير حق أو فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" ولا شك أن العقيدة التي يتحلى بها أكثر من مليار مسلم تفوق عظمتها بشكل كبير الكراهية الضيقة التي يكنها البعض. ان الاسلام ليس جزءا من المشكلة المتلخصة في مكافحة التطرف العنيف وانما يجب أن يكون الاسلام جزءا من حل هذه المشكلة.

علاوة على ذلك نعلم أن القوة العسكرية وحدها لن تكفي لحل المشاكل في كل من أفغانستان وباكستان. ولذلك وضعنا خطة لاستثمار 1.5 مليار دولار سنويا على مدى السنوات الخمس القادمة لإقامة شراكة مع الباكستانيين لبناء المدارس والمستشفيات والطرق والمؤسسات التجارية وكذلك توفير مئات الملايين لمساعدة النازحين. وهذا أيضا السبب وراء قيامنا بتخصيص ما يربو على 2.8 مليار دولار لمساعدة الافغان على تنمية اقتصادهم وتوفير خدمات يعتمد عليها الشعب.

اسمحوا لي أيضا أن أتطرق الى موضوع العراق. لقد اختلف الوضع هناك عن الوضع في أفغانستان حيث وقع القرار بحرب العراق بصفة اختيارية مما أثار خلافات شديدة سواء في بلدي أو في الخارج. ورغم اعتقادي بأن الشعب العراقي في نهاية المطاف هو الطرف الكاسب في معادلة التخلص من الطاغية صدام حسين الا أنني أعتقد أيضا أن أحداث العراق قد ذكرت أمريكا بضرورة استخدام الدبلوماسية لتسوية مشاكلنا كلما كان ذلك ممكنا. وفي الحقيقة فاننا نستذكر كلمات أحد كبار رؤسائنا توماس جيفرسون الذي قال "انني أتمنى أن تنمو حكمتنا بقدر ما تنمو قوتنا وأن تعلمنا هذه الحكمة درسا مفاده أن القوة ستزداد عظمة كلما قل استخدامها."

تتحمل أمريكا اليوم مسؤولية مزدوجة تتلخص في مساعدة العراق على بناء مستقبل أفضل وترك العراق للعراقيين. انني أوضحت للشعب العراقي أننا لا نسعى لإقامة أية قواعد في العراق أو لمطالبته العراق بأي من أراضيه أو موارده. يتمتع العراق بسيادته الخاصة به بمفرده. لذا أصدرت الاوامر بسحب الوحدات القتالية مع حلول شهر أغسطس القادم ولذا سوف نحترم الاتفاق المبرم مع الحكومة العراقية المنتخبة بأسلوب ديمقراطي والذي يقتضي سحب القوات القتالية من المدن العراقية بحلول شهر يوليو وكذلك سحب جميع قواتنا بحلول عام 2012. سوف نساعد العراق على تدريب قواته الامنية وتمتية اقتصاده. ولكننا سنقدم الدعم للعراق الامن والموحد بصفتنا شريكا له وليس بصفة الراعي.

وأخيرا مثلما لا يمكن لأمريكا أن تتسامح مع عنف المتطرفين فلا يجب علينا أن نقوم بتغيير مبادئنا أبدا. قد أَلحقت أحداث 11 سبتمبر اصابة ضخمة ببلدنا حيث يمكن تفهم مدى الخوف والغضب الذي خلفته تلك الاحداث ولكن في بعض الحالات أدى ذلك الى القيام بأعمال تخالف مبادئنا. اننا نتخذ اجراءات محددة لتغيير الاتجاه. وقد قمت بمنع استخدام أساليب التعذيب من قبل الولايات المتحدة منعا باتا كما أصدرت الاوامر باغلاق السجن في خليج جوانتانامو مع حلول مطلع العام القادم.

نحن في أمريكا سوف ندافع عن أنفسنا محترمين في ذلك سيادة الدول وحكم القانون. وسوف نقوم بذلك في اطار الشراكة بيننا وبين المجتمعات الاسلامية التي يحق بها الخطر أيضا لاننا سنحقق مستوى أعلى من الامن في وقت أقرب اذا نجحنا بصفة سريعة في عزل المتطرفين مع عدم التسامح معهم داخل المجتمعات الاسلامية.

أما المصدر الرئيسي الثاني للتوتر الذي أود مناقشته هو الوضع ما بين الاسرائيليين والفلسطينيين والعالم العربي.

ان متانة الاواصر الرابطة بين أمريكا واسرائيل معروفة على نطاق واسع. ولا يمكن قطع هذه الاواصر أبدا وهي تستند الى علاقات ثقافية وتاريخية وكذلك الاعتراف بأن رغبة اليهود في وجود وطن خاص لهم هي رغبة متأصلة في تاريخ مأساوي لا يمكن لاحد نفيه.

لقد تعرض اليهود على مر القرون للاضطهاد وتفاقت أحوال معاداة السامية في وقوع المحرقة التي لم يسبق لها عبر التاريخ أي مثيل. وانني سوف أقوم غدا بزيارة معسكر بوخنفالد الذي كان جزءا من شبكة معسكرات الموت التي استخدمت لاسترقاق وتعذيب وقتل اليهود رميا بالاسلحة النارية وتسميما بالغازات. لقد تم قتل 6 ملايين من اليهود يعني أكثر من اجمالي عدد اليهود بين سكان اسرائيل اليوم. ان نفي هذه الحقيقة هو أمر لا أساس له وينم عن الجهل وبالغ الكراهية. كما أن تهديد اسرائيل بتدميرها أو تكرار الصور النمطية الحقيرة عن اليهود هما أمران ظالمان للغاية ولا يخدمان الا غرض استحضر تلك الاحداث الاكثر ايذاء الى أذهان الاسرائيليين وكذلك منع حلول السلام الذي يستحقه سكان هذه المنطقة.

أما من ناحية أخرى فلا يمكن نفي أن الشعب الفلسطيني مسلمين ومسيحيين قد عانوا أيضا في سعيهم الى اقامة وطن خاص لهم. وقد تحمل الفلسطينيون الام النزوح على مدى أكثر من 60 سنة حيث ينتظر العديد منهم في الضفة الغربية وغزة والبلدان المجاورة لكي يعيشوا حياة يسودها السلام والامن هذه الحياة التي لم يستطيعوا عيشها حتى الان. يتحمل الفلسطينيون الاهانات اليومية صغيرة كانت أم كبيرة والتي هي ناتجة عن الاحتلال. وليس هناك أي شك من أن وضع الفلسطينيين لا يطاق ولن تدير أمريكا ظهرها عن التطلعات المشروعة للفلسطينيين ألا وهي تطلعات الكرامة ووجود الفرص ودولة خاصة بهم.

لقد استمرت حالة الجمود لعشرات السنوات.. شعبان لكل منهما طموحاته المشروعة ولكل منهما تاريخ مؤلم يجعل من التراضي أمراً صعب المنال. ان توجيه اللوم أمر سهل اذ يشير الفلسطينيون الى تأسيس دولة اسرائيل وما أدت اليه من تشريد للفلسطينيين ويشير الاسرائيليون الى العداء المستمر والاعتداءات التي يتعرضون لها داخل حدود اسرائيل وخارج هذه الحدود على مدى التاريخ. ولكننا اذا نظرنا الى هذا الصراع من هذا الجانب أو من الجانب الاخر فاننا لن نتمكن من رؤية الحقيقة.. لان السبيل الوحيد للتوصل الى تحقيق طموحات الطرفين يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الاسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن.

ان هذا السبيل يخدم مصلحة اسرائيل ومصلحة فلسطين ومصلحة أمريكا ولذلك سوف أسعى شخصياً للوصول الى هذه النتيجة متحلياً بالقدر اللازم من الصبر الذي تقتضيه هذه المهمة. ان الالتزامات التي وافق عليها الطرفان بموجب خريطة الطريق هي التزامات واضحة. لقد ان الاوان من أجل احلال السلام لكي يتحمل الجانبان مسؤولياتهما ولكي نتحمل جميعنا مسؤولياتنا كذلك.

يجب على الفلسطينيين أن يتخلوا عن العنف ان المقاومة عن طريق العنف والقتل أسلوب خاطئ ولا يؤدي الى النجاح. لقد عانى السود في أمريكا طوال قرون من الزمن من سوط العبودية ومن مهانة التفرة والفصل بين البيض والسود ولكن العنف لم يكن السبيل الذي مكنهم من الحصول على حقوقهم الكاملة والمتساوية بل كان السبيل الى ذلك اصرارهم وعزمهم السلمي على الالتزام بالمثل التي كانت بمثابة الركيزة التي اعتمد عليها مؤسسو أمريكا وهذا هو ذات التاريخ الذي شاهدته شعوب كثيرة تشمل شعب جنوب أفريقيا وجنوب اسيا وأوروبا الشرقية وإندونيسيا.

وينطوي هذا التاريخ على حقيقة بسيطة ألا وهي أن طريق العنف طريق مسدود وأن اطلاق الصواريخ على الاطفال الاسرائيليين في مضاجعهم أو تفجير حافلة على متنها سيدات مسنات لا يعبر عن الشجاعة أو عن القوة ولا يمكن اكتساب سلطة التأثير المعنوي عن طريق مثل هذه الاعمال اذ يؤدي هذا الاسلوب الى التنازل عن هذه السلطة.

والان على الفلسطينيين تركيز اهتمامهم على الاشياء التي يستطيعون انجازها ويجب على السلطة الفلسطينية تنمية قدرتها على ممارسة الحكم من خلال مؤسسات تقدم خدمات للشعب وتلبي احتياجاته ان تنظيم حماس يحظى بالدعم من قبل بعض الفلسطينيين ولكنه يتحمل مسؤوليات كذلك ويتعين على تنظيم حماس حتى يؤدي دوره في تلبية طموحات الفلسطينيين وتوحيد الشعب الفلسطيني أن يضع حداً للعنف وأن يعترف بالاتفاقات السابقة وأن يعترف بحق اسرائيل في البقاء.

وفي نفس الوقت يجب على الاسرائيليين الاقرار بأن حق فلسطين في البقاء هو حق لا يمكن انكاره مثلما لا يمكن انكار حق اسرائيل في البقاء. ان الولايات المتحدة لا تقبل مشروعية من يتحدثون عن القاء اسرائيل في البحر كما أننا لا نقبل مشروعية استمرار المستوطنات الاسرائيلية. ان عمليات البناء هذه تنتهك الاتفاقات السابقة ونقوض من الجهود المبذولة لتحقيق السلام. لقد ان الاوان لكي تتوقف هذه المستوطنات.

كما يجب على اسرائيل أن تقي بالتزاماتها لتأمين تمكين الفلسطينيين من أن يعيشوا ويعملوا ويطوروا مجتمعهم. لان أمن اسرائيل لا يتوفر عن طريق الازمة الانسانية في غزة التي تصيب الاسر الفلسطينية بالهلاك أو عن طريق انعدام الفرص

في الضفة الغربية. ان التقدم في الحياة اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني يجب أن يكون جزءا من الطريق المؤدي للسلام ويجب على اسرائيل أن تتخذ خطوات ملموسة لتحقيق مثل هذا التقدم.

وأخيرا يجب على الدول العربية أن تعترف بأن مبادرة السلام العربية كانت بداية هامة وأن مسؤولياتها لا تنتهي بهذه المبادرة كما ينبغي عليها أن لا تستخدم الصراع بين العرب واسرائيل لالهاء الشعوب العربية عن مشاكلها الاخرى بل يجب أن تكون هذه المبادرة سببا لحثهم على العمل لمساعدة الشعب الفلسطيني على تطوير مؤسساته التي سوف تعمل على مساندة الدولة الفلسطينية ومساعدة الشعب الفلسطيني على الاعتراف بشرعية اسرائيل واختيار سبيل التقدم بدلا من السبيل الانهزامي الذي يركز الاهتمام على الماضي.

سوف تتسق أمريكا سياساتنا مع سياسات أولئك الذين يسعون من أجل السلام وسوف تكون تصريحاتنا التي تصدر علنا هي ذات التصريحات التي نعبر عنها في اجتماعاتنا الخاصة مع الاسرائيليين والفلسطينيين والعرب. اننا لا نستطيع أن نفرض السلام ويدرك كثيرون من المسلمين في قرارة أنفسهم أن اسرائيل لن تختفي وبالمثل يدرك الكثيرون من الاسرائيليين أن دولة فلسطينية أمر ضروري. لقد ان الاوان للقيام بعمل يعتمد على الحقيقة التي يدركها الجميع.

لقد تدفقت دموع الكثيرين وسالت دماء الكثيرين وعلينا جميعا تقع مسؤولية العمل من أجل ذلك اليوم الذي تستطيع فيه أمهات الاسرائيليين والفلسطينيين مشاهدة أبنائهم يتقدمون في حياتهم دون خوف وعندما تصبح الارض المقدسة التي نشأت فيها الاديان الثلاث العظيمة مكانا للسلام الذي أراده الله لها وعندما تصبح مدينة القدس وطنا دائما لليهود والمسيحيين والمسلمين المكان الذي يستطيع فيه أبناء سيدنا ابراهيم عليه السلام أن يتعايشوا في سلام تماما كما ورد في قصة الاسراء عندما أقام الانبياء موسى وعيسى ومحمد سلام الله عليهم الصلاة معا.

ان المصدر الثالث للتوتر يتعلق باهتمامنا المشترك بحقوق الدول ومسؤولياتها بشأن الاسلحة النووية.

لقد كان هذا الموضوع مصدرا للتوتر الذي طرأ مؤخرا على العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية التي ظلت لسنوات كثيرة تعبر عن هويتها من خلال موقفها المناهض لبلدي والتاريخ بين بلدينا تاريخ عاصف بالفعل اذ لعبت الولايات المتحدة في ابان فترة الحرب الباردة دورا في الاطاحة بالحكومة الايرانية المنتخبة بأسلوب ديمقراطي. أما ايران فانها لعبت دورا منذ قيام الثورة الاسلامية في أعمال اختطاف الرهائن وأعمال العنف ضد القوات والمدنيين الامريكيين. هذا التاريخ تاريخ معروف. لقد أعلنت بوضوح لقادة ايران وشعب ايران أن بلدي بدلا من أن يتقيد بالماضي يقف مستعدا للمضي قدما. والسؤال المطروح الان لا يتعلق بالامور التي تناهضها ايران ولكنه يرتبط بالمستقبل الذي تريد ايران أن تبنيه.

ان التغلب على فقدان الثقة الذي استمر لعشرات السنوات سوف يكون صعبا ولكننا سوف نمضي قدما مسلحين بالشجاعة واستقامة النوايا والعزم. سيكون هناك الكثير من القضايا التي سيناقشها البلدان ونحن مستعدون للمضي قدما دون شروط مسبقة على أساس الاحترام المتبادل. ان الامر الواضح لجميع المعنيين بموضوع الاسلحة النووية أننا قد وصلنا الى نقطة تتطلب الحسم وهي ببساطة لا ترتبط بمصالح أمريكا ولكنها ترتبط بمنع سباق للتسلح النووي قد يدفع بالمنطقة الى طريق محفوف بالمخاطر ويدمر النظام العالمي لمنع انتشار الاسلحة النووية.

انني مدرك أن البعض يعترض على حيافة بعض الدول لاسلحة لا توجد مثلها لدى دول أخرى ولا ينبغي على أية دولة أن تختار الدول التي تملك أسلحة نووية وهذا هو سبب قيامي بالتأكيد مجددا وبشدة على التزام أمريكا بالسعي من أجل عدم

امتلاك أي من الدول للأسلحة النووية وينبغي على أية دولة بما في ذلك إيران أن يكون لها حق الوصول الى الطاقة النووية السلمية اذا امتثلت لمسؤولياتها بموجب معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية وهذا الالتزام هو التزام جوهري في المعاهدة ويجب الحفاظ عليه من أجل جميع الملتزمين به.

ان الموضوع الرابع الذي أريد أن أتطرق اليه هو الديمقراطية.

ان نظام الحكم الذي يسمع صوت الشعب ويحترم حكم القانون وحقوق جميع البشر هو النظام الذي أوّمن به. وأعلم أن جدلا حول تعزيز الديمقراطية وحقوق جميع البشر كان يدور خلال السنوات الاخيرة وأن جزءا كبيرا من هذا الجدل كان متصلا بالحرب في العراق. اسمحو لي أن أتحدث بوضوح وأقول ما يلي.. لا يمكن لاية دولة ولا ينبغي على أية دولة أن تفرض نظاما للحكم على أية دولة أخرى.

ومع ذلك لن يقلل ذلك من التزامي تجاه الحكومات التي تعبر عن ارادة الشعب حيث يتم التعبير عن هذا المبدأ في كل دولة وفقا لتقاليد شعبها. ان أمريكا لا تفترض أنها تعلم ما هو أفضل شيء بالنسبة للجميع كما أننا لا نفترض أن تكون نتائج الانتخابات السلمية هي النتائج التي نختارها ومع ذلك يلازمي اعتقاد راسخ أن جميع البشر يتطلعون لامتلاك قدرة التعبير عن أفكارهم ورائهم في أسلوب الحكم المتبع في بلدهم ويتطلعون للشعور بالثقة في حكم القانون وفي الالتزام بالعدالة والمساواة في تطبيقه ويتطلعون كذلك لشفاافية الحكومة وامتناعها عن نهب أموال الشعب ويتطلعون لحرية اختيار طريقهم في الحياة. ان هذه الافكار ليست أفكارا أمريكية فحسب بل هي حقوق انسانية وهي لذلك الحقوق التي سوف ندعمها في كل مكان.

لا يوجد طريق سهل ومستقيم لتلبية هذا الوعد ولكن الامر الواضح بالتأكيد هو أن الحكومات التي تحمي هذه الحقوق هي في نهاية المطاف الحكومات التي تتمتع بقدر أكبر من الاستقرار والنجاح والامن. ان قمع الافكار لا ينجح أبدا في القضاء عليها. ان أمريكا تحترم حق جميع من يرفعون أصواتهم حول العالم للتعبير عن ارائهم بأسلوب سلمي يراعي القانون حتى لو كانت اروهم مخالفة لارائنا وسوف نرحب بجميع الحكومات السلمية المنتخبة شرط أن تحترم جميع أفراد الشعب في ممارستها للحكم.

هذه النقطة لها أهميتها لان البعض لا ينادون بالديمقراطية الا عندما يكونون خارج مراكز السلطة ولا يرحمون الغير في ممارساتهم القمعية لحقوق الآخرين عند وصولهم الى السلطة. ان الحكومة التي تتكون من أفراد الشعب وتدار بواسطة الشعب هي المعيار الوحيد لجميع من يشغلون مراكز السلطة بغض النظر عن المكان الذي تتولى فيه مثل هذه الحكومة ممارسة مهامها.. اذ يجب على الحكام أن يمارسوا سلطاتهم من خلال الاتفاق في الرأي وليس عن طريق الاكراه ويجب على الحكام أن يحترموا حقوق الاقليات وأن يعطوا مصالح الشعب الاولوية على مصالح الحزب الذي ينتمون اليه.

أما الموضوع الخامس الذي يجب علينا الوقوف أمامه معا فهو موضوع الحرية الدينية.

ان التسامح تقليد عريق يفخر به الاسلام. لقد شاهدت بنفسي هذا التسامح عندما كنت طفلا في إندونيسيا اذ كان المسيحيون في ذلك البلد الذي يشكل فيه المسلمون الغالبية يمارسون طقوسهم الدينية بحرية. ان روح التسامح التي شاهدها هناك هي ما نحتاجه اليوم اذ يجب أن تتمتع الشعوب في جميع البلدان بحرية اختيار العقيدة وأسلوب الحياة القائم على ما

تمليه عليهم عقولهم وقلوبهم وأرواحهم بغض النظر عن العقيدة التي يختارونها لانفسهم لان روح التسامح هذه ضرورية لازدهار الدين ومع ذلك تواجه روح التسامح هذه تحديات مختلفة.

ثمة توجه في بعض أماكن العالم الاسلامي ينزع الى تحديد قوة عقيدة الشخص وفقا لموقفه الراض لعقيدة الاخر. ان التعددية الدينية هي ثروة يجب الحفاظ عليها ويجب أن يشمل ذلك الموارنة في لبنان أو الاقباط في مصر ويجب اصلاح خطوط الانفصال في أوساط المسلمين كذلك لان الانقسام بين السنيين والشيعيين قد أدى الى عنف مأساوي ولا سيما في العراق.

ان الحرية الدينية هي الحرية الاساسية التي تمكن الشعوب من التعايش ويجب علينا دائما أن نحرص الاساليب التي نتبعها لحماية هذه الحرية فالقواعد التي تنظم التبرعات الخيرية في الولايات المتحدة على سبيل المثال أدت الى تصعيب تأدية فريضة الزكاة بالنسبة للمسلمين وهذا هو سبب التزامي بالعمل مع الامريكيين المسلمين لضمان تمكينهم من تأدية فريضة الزكاة.

وبالمثل من الاهمية بمكان أن تمتنع البلدان الغربية عن وضع العقبات أمام المواطنين المسلمين لمنعهم من التعبير عن دينهم على النحو الذي يعتبرونه مناسباً فعلى سبيل المثال عن طريق فرض الثياب التي ينبغي على المرأة المسلمة أن ترتديها. اننا ببساطة لا نستطيع التظاهر بالليبرالية عن طريق التستر على معاداة أي دين.

ينبغي أن يكون الايمان عاملاً للتقارب فيما بيننا ولذلك نعمل الان على تأسيس مشاريع جديدة تطوعية في أمريكا من شأنها التقريب فيما بين المسيحيين والمسلمين واليهود. اننا لذلك نرحب بالجهود المماثلة لمبادرة جلالة الملك عبد الله المتمثلة في حوار الاديان كما نرحب بالموقف الريادي الذي اتخذته تركيا في تحالف الحضارات. اننا نستطيع أن نقوم بجهود حول العالم لتحويل حوار الاديان الى خدمات تقدمها الاديان يكون من شأنها بناء الجسور التي تربط بين الشعوب وتؤدي بهم الى تأدية أعمال تدفع الى الامام عجلة التقدم لجهودنا الانسانية المشتركة سواء كان ذلك في مجال مكافحة الملاريا في أفريقيا أو توفير الاغاثة في أعقاب كارثة طبيعية.

ان الموضوع السادس الذي أريد التطرق اليه هو موضوع حقوق المرأة.

أعلم أن الجدل يدور حول هذا الموضوع وأرفض الرأي الذي يعبر عنه البعض في الغرب ويعتبر المرأة التي تختار غطاء لشعرها أقل شأنًا من غيرها ولكنني أعتقد أن المرأة التي تحرم من التعليم تحرم كذلك من المساواة. ان البلدان التي تحصل فيها المرأة على تعليم جيد هي غالبا بلدان تتمتع بقدر أكبر من الرفاهية وهذا ليس من باب الصدفة.

اسمحوا لي أن أتحدث بوضوح.. ان قضايا مساواة المرأة ليست ببساطة قضايا للاسلام وحده لقد شاهدنا بلدانا غالبية سكانها من المسلمين مثل تركيا وباكستان وبنجلادش واندونيسيا تنتخب المرأة لتولي قيادة البلد. وفي نفس الوقت يستمر الكفاح من أجل تحقيق المساواة للمرأة في بعض جوانب الحياة الامريكية وفي بلدان العالم ولذلك سوف تعمل الولايات المتحدة مع أي بلد غالبية سكانه من المسلمين من خلال شراكة لدعم توسيع برامج محو الامية للفتيات ومساعدتهن على السعي في سبيل العمل عن طريق توفير التمويل الاصغر الذي يساعد الناس على تحقيق أحلامهم.

باستطاعة بناتنا تقديم مساهمات الى مجتمعاتنا تتساوى مع ما يقدمه لها أبناؤنا وسوف يتم تحقيق التقدم في رفاهيتنا المشتركة من خلال اناحة الفرصة لجميع الرجال والنساء لتحقيق كل ما يستطيعون تحقيقه من انجازات. أنا لا أعتقد أن على المرأة أن تسلك ذات الطريق الذي يختاره الرجل لكي تحقق المساواة معه كما أحترم كل امرأة تختار ممارسة دورا تقليديا في حياتها ولكن هذا الخيار ينبغي أن يكون للمرأة نفسها.

وأخيرا أريد أن أتحدث عن التنمية الاقتصادية وتنمية الفرص.

أعلم أن الكثيرين يشاهدون تناقضات في مظاهر العولمة لان شبكة الانترنت وقنوات التلفزيون لديها قدرات لنقل المعرفة والمعلومات ولديها كذلك قدرات لبث مشاهد جنسية منفرة وفضة وعنف غير عقلاي وباستطاعة التجارة أن تأتي بثروات وفرص جديدة ولكنها في ذات الوقت تحدث في المجتمعات اختلالات وتغييرات كبيرة وتأتي مشاعر الخوف في جميع البلدان حتى في بلدي مع هذه التغييرات. وهذا الخوف هو خوف من أن تؤدي الحداثة الى فقدان السيطرة على خياراتنا الاقتصادية وسياساتنا والاهم من ذلك على هوياتنا وهي الاشياء التي نعز بها في مجتمعاتنا وفي أسرنا وفي تقاليدنا وفي عقيدتنا.

ولكني أعلم أيضا أن التقدم البشري لا يمكن انكاره فالتناقض بين التطور والتقاليد ليس أمرا ضروريا اذ تمكنت بلدان مثل اليابان وكوريا الجنوبية من تنمية أنظمتها الاقتصادية والحفاظ على ثقافتها المتميزة في ذات الوقت. وينطبق ذلك على التقدم الباهر الذي شاهده العالم الاسلامي من كوالالمبور الى دبي لقد أثبتت المجتمعات الاسلامية منذ قديم الزمان وفي عصرنا الحالي أنها تستطيع أن تتبوأ مركز الطليعة في الابتكار والتعليم.

وهذا أمر هام اذ لا يمكن أن تعتمد أية استراتيجية للتنمية على الثروات المستخرجة من تحت الارض ولا يمكن ادامة التنمية مع وجود البطالة في أوساط الشباب. لقد استمتع عدد كبير من دول الخليج بالثراء المتولد عن النفط وتبدأ بعض هذه الدول الان بالتركيز على قدر عرض من التنمية ولكن علينا جميعا أن ندرك أن التعليم والابتكار سيكونان مفتاحا للثروة في القرن الواحد والعشرين. انني أؤكد على ذلك. في بلدي كانت أمريكا في الماضي تركز اهتمامها على النفط والغاز في هذا الجزء من العالم ولكننا نسعى الان للتعامل مع أمور تشمل أكثر من ذلك.

فيما يتعلق بالتعليم سوف نتوسع في برامج التبادل ونرفع من عدد المنح الدراسية مثل تلك التي أتت بوالدي الى أمريكا وسوف نقوم في نفس الوقت بتشجيع عدد أكبر من الامريكيين على الدراسة في المجتمعات الاسلامية وسوف نوفر للطلاب المسلمين الواعدين فرصا للتدريب في أمريكا وسوف نستثمر في سبل التعليم الافتراضي للمعلمين والتلاميذ في جميع أنحاء العالم عبر الفضاء الالكتروني وسوف نستحدث شبكة الكترونية جديدة لتمكين المراهقين والمراهقات في ولاية كنساس من الاتصال المباشر مع نظرائهم في القاهرة.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية سوف نستحدث هيئة جديدة من رجال الاعمال المتطوعين لتكوين شراكة مع نظرائهم في البلدان التي يشكل فيها المسلمون أغلبية السكان وسوف أستضيف مؤتمر قمة لاصحاب المشاريع المبتكرة هذا العام لتحديد كيفية تعميق العلاقات بين الشخصيات القيادية في مجال العمل التجاري والمهني والمؤسسات وأصحاب المشاريع الابتكارية الاجتماعية في الولايات المتحدة وفي المجتمعات الاسلامية في جميع أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا سوف نؤسس صندوقا ماليا جديدا لدعم التنمية والتطور التكنولوجي في البلدان التي يشكل فيها المسلمون غالبية السكان وللمساهمة في نقل الافكار الى السوق حتي تستطيع هذه البلدان استحداث فرص للعمل وسوف نفتتح مراكز للتفوق العلمي في أفريقيا والشرق الاوسط وجنوب شرق اسيا وسوف نعين موفدين علميين للتعاون في برامج من شأنها تطوير مصادر جديدة للطاقة واستحداث فرص خضراء للعمل لا تضر بالبيئة وسبل لترقيم السجلات وتنظيف المياه وزراعة محاصيل جديدة.

واليوم أعلن عن جهود عالمية جديدة مع منظمة المؤتمر الاسلامي للقضاء على مرض شلل الاطفال وسوف نسعى من أجل توسيع الشراكة مع المجتمعات الاسلامية لتعزيز صحة الاطفال والامهات.

يجب انجاز جميع هذه الامور عن طريق الشراكة. ان الامريكيين مستعدون للعمل مع المواطنين والحكومات ومع المنظمات الاهلية والقيادات الدينية والشركات التجارية والمهنية في المجتمعات الاسلامية حول العالم من أجل مساعدة شعوبنا في مساعيهم الرامية لتحقيق حياة أفضل.

ان معالجة الامور التي وصفتها لن تكون سهلة ولكننا نتحمل معا مسؤولية ضم صفوفنا والعمل معا نيابة عن العالم الذي نسعى من أجله وهو عالم لا يهدد فيه المتطرفون شعوبنا.. عالم تعود فيه القوات الامريكية الى ديارها.. عالم ينعم فيه الفلسطينيون والاسرائليون بالامان في دولة لكل منهم.. وعالم تستخدم فيه الطاقة النووية لاغراض سلمية.. وعالم تعمل فيه الحكومات على خدمة المواطنين.. وعالم تحظى فيه حقوق جميع البشر بالاحترام. هذه هي مصالحنا المشتركة وهذا هو العالم الذي نسعى من أجله والسبيل الوحيد لتحقيق هذا العالم هو العمل معا.

أعلم أن هناك الكثيرين من المسلمين وغير المسلمين الذين تراوهم الشكوك حول قدرتنا على استهلال هذه البداية وهناك البعض الذين يسعون الى تأجيل نيران الفرقة والانقسام والوقوف في وجه تحقيق التقدم ويقترح البعض أن الجهود المبذولة في هذا الصدد غير مجدية ويقولون إن الاختلاف فيما بيننا أمر محتم وأن الحضارات سوف تصطدم حتما وهناك الكثيرون كذلك الذين يتشككون ببساطة في امكانية تحقيق التغيير الحقيقي.. فالمخاوف كثيرة وانعدام الثقة كبير. ولكننا لن نتقدم أبدا الى الامام اذا اخترنا التقيد بالماضي.

ان الفترة الزمنية التي نعيش فيها جميعا مع بعضنا البعض في هذا العالم هي فترة قصيرة والسؤال المطروح علينا هو هل سنركز اهتمامنا خلال هذه الفترة الزمنية على الامور التي تفرق بيننا أم سنلتزم بجهود مستديمة للوصول الى موقف مشترك وتركيز اهتمامنا على المستقبل الذي نسعى اليه من أجل أبنائنا واحترام كرامة جميع البشر.

هذه الامور ليست أمورا سهلة. ان خوض الحروب أسهل من انهائها كما أن توجيه اللوم للاخرين أسهل من أن ننظر الى ما يدور في أعماقنا كما أن ملاحظة الجوانب التي نختلف فيها مع الاخرين أسهل من العثور على الجوانب المشتركة بيننا ولكل دين من الاديان قاعدة جوهرية تدعونا لان نعامل الناس مثلما نريد منهم أن يعاملونا وتعلو هذه الحقيقة على البلدان والشعوب وهي عقيدة ليست بجديدة وهي ليست عقيدة السود أو البيض أو السمير وليست هذه العقيدة مسيحية أو مسلمة أو يهودية.. هي عقيدة الايمان الذي بدأت نبضاتها في مهد الحضارة والتي لا زالت تنبض اليوم في قلوب الالف الملايين من البشر.. هي الايمان بالآخرين.. الايمان الذي أتى بي الى هنا اليوم.

اننا نملك القدرة على تشكيل العالم الذي نسعى من أجله ولكن يتطلب ذلك منا أن نتحدى بالشجاعة اللازمة لاستحداث هذه البداية الجديدة اخذين بعين الاعتبار ما كتب في القرآن الكريم.. "يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا."

ونقرأ في التلمود ما يلي.. "ان الغرض من النص الكامل للتوراة هو تعزيز السلام."

ويقول لنا الكتاب المقدس.. "هنيئاً لصانعي السلام لانهم أبناء الله يُدعون."

باستطاعة شعوب العالم أن تعيش معا في سلام. اننا نعلم أن هذه رؤية الرب وعلينا الان أن نعمل على الارض لتحقيق هذه الرؤية. شكراً لكم والسلام عليكم.